المشهد الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٣/٨/٢٠ م الموافق ١٣ شوال ١٤٣٤ هـ العدد ٣١٤ السنة الحادية عشرة

عشرون عاماً على أوسلو مراجعة وتقويم

صفحـ(٣)ـة

الشعب المصري لم يعد مستعدا للتسليم بنظام لا يخدم حاجاته - مقال

صفحـ(٥)ـة

المشهد الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

هيئة إسرائيلية مولت أعمال بناء في بؤرة استيطانية عشوائية

الاستيطان الإسرائيلي: محاولات بائسة لقوننة السلب.

«المشهد الإسرائيلي»: كشفت صحيفة «هآرتس»، أمس الاثنين، عن أن دائرة الاستيطان في «الهستدروت الصهيونية» التابعة للوكالة اليهودية موّلت أعمال بناء في البؤرة الاستيطانية «نيغوهوت» الواقعة في جبل الخليل، رغم أن هذه الأعمال، التي شملت بنى تحتية، تم تنفيذها من دون الحصول على تصريح بذلك.

وأضافت الصحيفة أن هذه الأعمال، التي وصلت قيمتها إلى ٤٠٠ الف شيكل، تم تنفيذها خلافا لتعليمات أصدرها المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية في العام ٢٠٠٥، مناحيم مزوز، وبموجبها لا يُسمح لـ «دائرة الاستيطان» بتحويل أموال الجمهور لصالح أعمال من دون تصريح.

ويشار إلى أن البؤرة الاستيطانية «نيغوهوت» أقيمت في العام ١٩٨٨، من دون قرار حكومي رسمي في المنطقة الواقعة غرب جبل الخليل، وفي أراض صادرها الجيش الإسرائيلي من الفلسطينيين وأقام فيها معسكرا.

وقالت الصحيفة إن وزارة الإسكان الإسرائيلية أقامت خلال السنوات الماضية عدة مبان سكنية في هذه البؤرة الاستيطانية، كما أقيمت بالقرب منها بؤرة استيطانية أخرى باسم «متسبيه لاخيش» أو «البوستير»، وتسكن في هاتين البؤرتين ٥ عائلات يهودية. وأكدت الصحيفة على أنه لم يتم أبدا وضع خريطة هيكلية في هذه المنطقة، ولذلك فإنه لا توجد أية إمكانية لإصدار تصاريح بناء بموجب قانون التخطيط والبناء الأردني.

لكن خلال العامين الأخيرين تجري أعمال بنى تحتية في البؤرة الاستيطانية «نيغوهوت» وتشمل أرصفة وجدرانا داعمة وخط مياه وخطا للصرف الصحي.

وتبين من وثائق حصلت عليها «هآرتس» أن المجلس الإقليمي لمستوطنات جبل الخليل هو الذي نفذ هذه الأعمال في «نيغوهوت»، وأن قسما من التمويل جاء من «الهستدروت الصهيونية»، التي تعمل كذراع استيطانية لدولة إسرائيل في أنحاء البلاد وفي الضفة الغربية ايضا.

وتحصل «الهستدروت الصهيونية» على ميزانيتها من أموال الخزينة العامة الإسرائيلية، وتبين من تقارير نُشرت مؤخرا أن ميزانية هذه الهيئة تضخمت من ٦٠ مليون شيكل في بداية العام الماضي إلى ٢٧٢ مليون شيكل في نهاية العام نفسه.

وكان «تقرير البؤر الاستيطانية» الذي أعدته المسؤولة في حينه في النيابة العامة الإسرائيلية، طاليا ساسون، في العام ٢٠٠٥، قد أكد وجود إخفاقات كثيرة في عمل الدائرة الاستيطانية في «الهستدروت الصهيونية» وبضمن ذلك تمويل متواصل لأعمال بناء «غير قانونية»؛ أي تلك التي لم تصادق عليها حكومة إسرائيل.

قلق إسرائيلي من تدهور في العلاقات بين مصر والولايات المتحدة يمس بـ «السلام البارد»

* هنغبي: الكونغرس الأميركي لا يمارس ضغوطا جدية لوقف المساعدات عن مصر * إسرائيل تحذر مواطنيها من السفر إلى سيناء وتركيا *

«المشهد الإسرائيلي»: قال عضو لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، ورئيسها السابق، تساحي هنغبي، إن الكونغرس الأميركي لا يمارس ضغوطا جدية من أجل أن توقف الإدارة الأميركية المساعدات.

وقال هنغبي لإذاعة الجيش الإسرائيلي إنه يقدر أن الإدارة الأميركية ستستمر في تقديم المساعدات المالية السنوية لمصر، وأضاف أنه «لا توجد مصلحة للحكم المصري بكسر الأدوات»، وفي المقابل فإن «الإدارة الأميركية ملزمة بتوضيح عدم رضاها من الأحداث في مصر، لكن لا توجد ضغوط جدية بهذا الخصوص والمصلحة الأميركية العليا اليوم هي بعدم تنفيذ خطوات لا رجعة عنها».

من جانبه أصدر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، تعليمات لوزرائه بعد إطلاق تصريحات حول الأحداث في مصر.

وفي السياق نفسه قالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» إن إسرائيل موجودة في حالة طوارئ دبلوماسية مقابل الإدارة الأميركية، وأن مسؤولين إسرائيليين وفي مقدمتهم نتنياهو يبذلون جهودا كبيرة من أجل «تهدئة الهجمة الأميركية ضد حكم الجنرالات في مصر». وأوضحت الصحيفة أن التخوف في إسرائيل هو من أنه في حال وقف المساعدات الأميركية عن مصر وتراجع العلاقات بين الدولتين فإن «إسرائيل ستدفع الثمن» من خلال احتمال المس باتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية.

وقالت إذاعة الجيش الإسرائيلي إن القيادة الإسرائيلية «لم تحب الانتقادات الشديدة التي وجهها الرئيس الأميركي، باراك أوباما، للجيش المصري في الايام الأخيرة والإعلان عن إلغاء المناورة العسكرية المشتركة بين الجيشين الأميركي والمصري». واضافت الإذاعة العسكرية أن التقديرات الإسرائيلية هي أن «الأداء الأميركي يعزز الجهات المتطرفة في مصر وبينهم الإخوان المسلمين على حساب الجيش والقوى المعتدلة».

ووجهت محللة الشؤون العربية في «يديعوت أحرونوت»، سمدار بيري، في تحليل نشرته أمس، انتقادا مبطنا للرئيس الأميركي. وكتبت أن «أوباما تفذلك وأرسل وزير خارجيته، جون كيري، [إلى مصر] لكي يعلن أن الجيش المصري استجاب 'لإرادة الشعب' » عندما عزل الرئيس محمد مرسي. لكنها أشارت إلى أنه من وجهة النظر الأميركية، والغربية أيضا، فإن عزل مرسي، الذي انتخب في انتخابات ديمقراطية، هو انقلاب عسكري. ولفتت إلى أن القانون الأميركي يمنع الإدارة الأميركية من تحويل مساعدات اقتصادية إلى دول يجري فيها انقلاب عسكري.

ورأت المحللة أن أوباما يواجه مأزقا. فمن جهة، تهدد الولايات المتحدة بوقف المساعدات لمصر. ومن الجهة الأخرى، منحت الولايات المتحدة هذه المساعدات السنوية لمصر، بقيمة مليار ونصف المليار دولار، بعد أن وقعت على اتفاقية سلام مع إسرائيل، من أجل تشجيعها على الحفاظ على الاتفاقية، وإن كان هذا سلاما باردا. لكن في هذه الأثناء، وفقا لبيري، «يبعث قادة الحكم في مصر تلميحات واضحة، مفادها أن وقف المساعدة الأميركية سيحررهم من معادلة 'السلام مقابل المليار'، والطائرات الأميركية لن تحصل على أجواء مفتوحة في مصر».

وأضافت بيري أن إلغاء المساعدات لمصر سيؤثر على الصناعات العسكرية الأميركية، لأن مليار دولار من هذه المساعدات يعود للولايات المتحدة من خلال الاستثمار المصري في المصانع الأميركية.

كذلك قالت صحيفة «هآرتس» في افتتاحيتها، أمس، أنه «مقابل الدول الأوروبية، وربما الولايات المتحدة أيضا، توجد لإسرائيل مصلحة كبرى في استقرار النظام في مصر، والحفاظ على العلاقات التي تطورت مع قيادة الجيش المصري. هكذا فقط بالإمكان الاستمرار في إدارة الصراع ضد الإرهاب في سيناء. لكن خلافا للولايات المتحدة، فإن إسرائيل ليست مطالبة ولا يتعين عليها أن تتدخل في الحلبة المصرية الداخلية. وعليها أن تركز جهودها على استمرارية اتفاقية السلام والحفاظ على الشروط التي تضمن بقاءها».

تحذير سفر

وأصدر «طاقم محاربة الإرهاب» التابع لمكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، أمس، بيانا حذر فيه المواطنين وطالبهم بالامتناع عن السفر إلى عدد من الدول، بينها مصر وبشكل خاص سيناء، وتركيا. وجاء البيان عشية الأعياد اليهودية، وبينها رأس السنة العبرية وعيد المظلة، خلال شهر أيلول المقبل، وعشية الذكرى السنوية لهجمات ١١ أيلول من العام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة.

وطالب «طاقم محاربة الإرهاب» المواطنين الإسرائيليين بالامتناع عن السفر إلى تركيا وكينيا ونيجيريا وأذربيجان، وكذلك وفقا لقانون «منع التسلل» يحظر السفر إلى سورية والعراق وكردستان العراق وإيران ولبنان واليمن والسعودية وتونس.

وجاء في البيان أن الأعياد اليهودية المقبلة «من شأنها أن تشكل هدفا من جانب الجهات الإرهابية لتنفيذ عمليات عدائية ضد أهداف إسرائيلية ويهودية خارج البلاد، كما يوم الذكرى السنوية لهجمات ١١ ايلول قد تشكل موعدا مفضلا لشن هجمات من جانب تنظيم القاعدة ومنظمات الجهاد العالمي في أنحاء العالم، وضد أهداف إسرائيلية ويهودية في مناطق عديدة أيضا». وقال البيان إن أحد أسباب تحذير المواطنين الإسرائيليين هو «استمرار الحملة الإرهابية العالمية من جانب إيران وحزب الله ضد أهداف إسرائيلية ويهودية في أنحاء العالم».

وشدد الطاقم على عدم السفر إلى سيناء «على ضوء الواقع الأمني الخطير وبضمن ذلك الصدامات العنيفة في تلك المنطقة وعلى ضوء وجود معلومات حول النية بتنفيذ هجمات أخرى».

وزارة الصحة الإسرائيلية تقرر تطعيم مليون طفل ضد شلل الأطفال

أعلنت وزارة الصحة الإسرائيلية أن ٣٠ ألف طفل في أنحاء البلاد تلقوا تطعيما ضد شلل الأطفال (البوليو)، في أول أيام لتطعيم، أول من أمس الأحد.

وكانت الوزارة قد أعلنت، يوم الجمعة الماضي، عن قرارها منح هذا التطعيم لجميع الأطفال في إسرائيل الذين ولدوا بعد ١ كانون الثاني من العام ٢٠٠٤، ويبلغ عددهم قرابة المليون طفل. وقبل ذلك بنحو أسبوعين أطلقت الوزارة حملة تطعيم ضد شلل الأطفال في منطقة النقب وتشمل ١٥٠ ألف طفل تقريبا، حصل ٦٠ ألفا منهم على التطعيم حتى الآن. وجاء قرار وزارة الصحة بتطعيم كافة الأطفال دون سن التسعة أعوام في أعقاب العثور على ٤٢ شخصا يحملون جرثومة «البوليو» لدى فحص عينات من البراز.

ووصفت وزارة الصحة الإسرائيلية إقبال المواطنين على عيادات «الأم والطفل» من أجل تطعيم أطفالهم بأنه «بداية مشجعة وتتجاوز توقعات جهاز الصحة، ونأمل بأن تتزايد الأعداد مع مرور الوقت».

وسعى مدير عام الوزارة، روني غمزو، إلى تهدئة المخاوف من التطعيم وشدد على أهميته وعدم خطورته. وقال غمزو «إننا نعطي التطعيم للأطفال المطعمين فقط. والطفل الذي لم يتم تطعيمه بجرثومة ميتة لن يتلقى التطعيم [بالجرثومة] الحية التي تم إضعافها. والأعراض التي تقلق الأهالي ليست موجودة. ولن يكون هناك شلل أطفال بسبب التطعيم الذي نعطيه».

وأكد غمزو على أن القرار بإطلاق حملة التطعيم الواسعة ضد شلل الأطفال لم يُتخذ بتسرع، وأن «اعتبارات الدولة هي اعتبارات الفرد. وليكن واضحا أن هذا جيد للجميع. وعلينا أن نمنح السكان ما يحتاجون إليه. ونحن الدولة الوحيدة في المنطقة التي لا تطعم بتطعيم حي تم إضعافه. وقد اعتقدنا أن البوليو انتهى، لكنه عاد».

ورغم أقوال غمزو، التي تهدف إلى طمأنة المواطنين، إلا أن جمعية «إعادة التوازن» قدمت التماسا إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، يوم الأحد الفائت، وطالبت فيه بإصدار أمر احترازي ضد وزارة الصحة بوقف حملة التطعيم ضد شلل الأطفال. وجاء في الالتماس أن وزارة الصحة تخفي معطيات إشكالية حول التطعيم عن الجمهور وأنها تستخدم أطفالا أصحاء من أجل تطعيم السكان.

وقالت المحامية ديكلا برنس، التي قدمت الالتماس، لوسائل إعلام، إن «هدف حملة التطعيم هو إنشاء سور واق بشري لصالح الأشخاص الذين جهاز المناعة لديهم أضعف من غيرهم. وعمليا، فإننا نستخدم الأطفال من أجل تطعيم جميع السكان. ولا توجد لدى أي كان، ولا حتى لدى الأهل، صلاحية للموافقة على علاج طبي لا يكون في مصلحة الطفل نفسه».

واحتجت المحامية على ما وصفته بـ«انعدام الشفافية» من جانب الدولة فيما يتعلق بالتطعيم نفسه. وقالت إن مركبات التطعيم المستخدم لم يتم فحصها في أي تطعيم في العالم. وأضافت أن «التجربة الوحيدة التي أجريت على البشر، جرت في الهند وشملت ١٥٩ طفلا. وكانت نتائج هذه التجربة إشكالية جدا. فقد تطور لدى ١٠٪ من هؤلاء الأطفال أعراض مقلقة وقسم كبير منهم لم يتجاوبوا مع نجاعة التطعيم. والتطعيم المستخدم في البلاد الآن مختلف عن التطعيم الذي تمت تجربته في الهند، ولذلك فإنه من الناحية العملية لم تجر تجربته أبدا».

كلمة في البداية

جولة مفاوضات أخرى... هل من مبرّر للتفاؤل؟

بقلم: أنطوان شلحت

ليس من المبالغة القول إن جولة المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية الحالية لا تثير كثيراً من التوقعات المتفائلة حتى في أوساط غالبية المحللين السياسيين في إسرائيل.

وكي نضع الأمور في سياقها الحقيقي، فإن هذه المفاوضات لا تثير على وجه التحديد أدنى توقع متفائل بشأن احتمال التوصل إلى ما يسمى «اتفاق سلام نهائي» في غضون فترة الأشهر الستة - التسعة المقبلة التي ستستغرقها الجولة الراهنة، وفق الجدول الزمني الذي حددته الولايات المتحدة، بصفتها راعية المفاوضات وربما أكثر الأطراف إلحاحاً عليها.

ومع أن النأي عن التوقعات المتفائلة والمتشائمة على حدّ سواء يبدو الآن مبرراً جداً، على الأقل من الناحية المنطقية، إلا إن ما صدر عن معظم الذين تجنبوا النأي بنفسهم عن ذلك تمثل حدّه الأقصى في الوقت الراهن في توقع أن تشكل هذه الجولة فرصة من أجل «إقناع» الطرفين مجدداً بأنه يستحيل التوصل مرة واحدة إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وبأن من الأجدى أن يجري التوصل إلى حلول مؤقتة أو مرحلية يمكن أن تساهم في «استمرار الحفاظ على الهدوء»، وأن تتيح إمكان وضع الأسس المطلوبة للتسوية النهائية في المستقبل الأبعد.

وينسحب عدم التفاؤل أيضاً على الذين يجاهرون برغبتهم في نجاح هذه المفاوضات من بين أولئك المحللين، ويعود سبب ذلك أساساً إلى جوهر التصريحات التي ما انفكت تصدر عن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو والواشية بأنه لم يقتنع بعد بأن الاحتلال وسياسة الاستيطان الجامحة هما أساس المشكلة، وبأنه مصرّ على أن أساسها كامن في الرفض الفلسطيني والعربي المبدئي لوجود الدولة اليهودية والذي بدأ قبل نصف قرن من إقامة أول مستوطنة في الضفة الغربية، على حد قوله.

كما أن تصريحاته تشير إلى أنه على الرغم من أنه يعلن صباح مساء أنه معني بمفاوضات «من دون شروط مسبقة» يضعها الفلسطينيون، فإنه في الوقت نفسه لا يرعوي عن وضع شروطه المسبقة على التسوية التي من المفترض أن يتم التوصل إليها، وفي مقدمها شرط الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية (وهو شرط تؤيده الولايات المتحدة منذ نحو عقد من الزمان، ولذا أصبح يُنظر إليه في إسرائيل باعتباره شرطاً بديهياً لا يمكن الاستغناء عنه)، وشرط الترتيبات الأمنية التي تعتمد على الجيش الإسرائيلي، وشرط أن تكون الدولة الفلسطينية التي ستُقام منزوعة السلاح.

بموازاة ذلك، لا بُدّ من ملاحظة أن نتنياهو لم يطرح أي برنامج واضح لتسوية القضية الفلسطينية باستثناء ما تقدّم، والذي كان قد ورد في إبان ولاية حكومته السابقة. في الوقت عينه أشار أكثر من مصدر في إسرائيل أخيراً إلى أن نتنياهو لم يجر أي تداول يتعلق بمآل المفاوضات سواء داخل الهيئة العامة للحكومة أو في نطاق المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية- الأمنية.

وخلافاً لما كانت عليه الحال في الحكومة الإسرائيلية السابقة، فإن نتنياهو يفتقر داخل الحكومة الحالية إلى أي «مطبخ» سياسي، أو إلى هيئة مقلصة من المستشارين، وبالتالي فإن الشخص الوحيد الذي يعرف ما الذي ينوي رئيس الحكومة أن يفعله في قادم الأيام هو نتنياهو فقط ولا أحد سواه.

ومع ذلك، فمن المعروف في تاريخ إسرائيل أن رؤساء الحكومة عادة ما يكون لديهم الثقل الأساس في اتخاذ القرارات المصيرية ولا سيما بشأن الحرب والسلام.

وإذا ما تركزنا في «السلام» مثلا، فإن جميع القرارات الإسرائيلية المتعلقة به كانت نتاج سيرورة شبه قسرية- يمكن القول إنها واعية لفعلها- اتخذها رؤساء حكومة في البداية وتحولت لاحقاً إلى قرارات دولة، وذلك بدءاً باتفاق السلام مع مصر، مروراً باتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير، وانتهاء بخطة فك الارتباط مع قطاع غزة.

ولذا يتساءل كثيرون الآن فيما إذا كان نتنياهو قد عقد العزم على تكرار هذه السيرورة كي يدخل نادي أسلافه من رؤساء الحكومة الذين اتخذوا قرارات حاسمة من هذا القبيل؟.

لكن سواء اتخذ نتنياهو قراراً كهذا أو لم يتخذ، فإنه بات من الواضح منذ الآن أنه لن يدخل نادي هؤلاء الأسلاف، وذلك لمجرّد قراره المسبق الاختيار والأدلجة بأن يعرض أي اتفاق يتم التوصل إليه للاستفتاء العام، الأمر الذي من شأنه أن يفقده خاصية مهمة كانت من نصيب كل واحد من أولئك الأسلاف، وهي تحمل تبعات أي قرار أقدم عليه.

إسرائيل تفضل المستوطنات على الارتقاء العلمي!

حكومة نتنياهو ترفض الانضمام إلى المشروع الأوروبي الضخم «هورايزون ٢٠٢٠» ورؤساء الجامعات يحذرون من «ضرر هائل»

المشروع الاستيطاني فوق كل الاعتبارات.

كشفت صحيفة «هآرتس»، نهاية الأسبوع الفائت، عن أن إسرائيل وقعت منذ سنوات طويلة على اتفاقية علمية مع الولايات المتحدة، تلزمها بمقاطعة المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وتنص وثيقة التعليمات الرسمية لـ «الصندوق الثنائي القومية للعلوم إسرائيل - الولايات المتحدة» على «عدم تنفيذ المشاريع التي يمولها الصندوق في مناطق أصبحت تحت سيطرة إسرائيل بعد ٥ حزيران ١٩٦٧. كما أن المشاريع لا يمكنها أن تتناول مواضيع مرتبطة مباشرة بهذه المناطق».

ووفقا للمعطيات التي أوردتها الصحيفة، فإن هذا الصندوق أعطى منحا لباحثين ومؤسسات في إسرائيل بمبلغ ١٥ مليون دولار في كل عام، ومنذ بدء المشروع في العام ١٩٧٢ وحتى اليوم وصل حجم التمويل إلى حوالي ٥٠٠ مليون دولار تم منحها لأربعة آلاف باحث إسرائيلي.

لكن في هذه الأثناء، بدأت محادثات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، حول انضمام الأخيرة إلى المشروع الضخم للبحث والتطوير العلمي الأوروبي «هورايزون ٢٠٢٠». وتأتي هذه المحادثات في ظل أزمة في العلاقات بين الجانبين، وذلك في أعقاب إعلان الاتحاد الأوروبي عن مقاطعة المستوطنات وعدم تمويل أية جهة إسرائيلية تتعامل مع هيئات أو مؤسسات في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية وهضبة الجولان.

وعقد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يوم الخميس الماضي، اجتماعا بمشاركة وزراء كبار في حكومته، تم خلاله البحث في الرد الإسرائيلي على الشروط الأوروبية لانضمامها للمشروع العلمي الضخم. وأجمع نتنياهو والوزراء على «التمسك بالموقف الإسرائيلي بعدم التعاون مع مشاريع أوروبية تستثني المناطق الواقعة وراء الخط الأخضر».

وتقرر خلال الاجتماع أيضا أن تبلغ إسرائيل الاتحاد الأوروبي بشكل رسمي أنه طالما لا يتم تغيير القرار بمقاطعة مؤسسات إسرائيلية في المستوطنات، فإن إسرائيل لن تنضم إلى مشروع «هورايزون ٢٠٢٠». وفي المقابل، أصدر نتنياهو تعليمات إلى الجهات المختصة، تقضي ببحث إمكانية التعاون العلمي بين إسرائيل وبين الصين أو الهند.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أنه تم خلال الاجتماع، لأول مرة، استعراض الشروط الجديدة التي يضعها الاتحاد الأوروبي أمام إسرائيل، في إطار مقاطعته للمستوطنات. ومن بين هذه الشروط انضمام إسرائيل إلى مشروع «هورايزون ٢٠٢٠» وهو برنامج الأبحاث الأكاديمية للسنوات ٢٠١٤ – ٢٠٢٠.

وأشارت التقارير الإسرائيلية إلى أنه في حال الانضمام إلى هذا المشروع الأوروبي فإن الجامعات والشركات الإسرائيلية ستكون ملزمة بالإعلان عن عدم وجود أية علاقة لها مع مستوطنات في الضفة أو القدس الشرقية وهضبة الجولان، وعدم رصد أموال للكليات ومعاهد الأبحاث في هذه المناطق المحتلة.

وسيدرّ هذا البرنامج على إسرائيل، في حال وافقت على الانضمام إليه، دخلا لصالح الأبحاث العلمية والأكاديمية، بحيث أنه في مقابل كل يورو تستثمره إسرائيل في مشروع «هورايزون ٢٠٢٠» ستحصل على ١ر٥ يورو، ما يعني أنه مقابل ٦٠٠ مليون يورو يتعين على إسرائيل أن تستثمرها في المشروع ستحصل الجامعات والشركات العلمية الإسرائيلية من الاتحاد الأوروبي على ٩٠٠ مليون يورو على الأقل. وإسرائيل هي الدولة الوحيدة من خارج الاتحاد الأوروبي التي تمت الموافقة على مشاركتها في هذا المشروع العلمي الضخم.

وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» إنه إذا ما وافقت الحكومة الإسرائيلية على الانضمام إلى هذا المشروع العلمي الأوروبي، فإن هذا يعني أنها توافق على شروط الاتحاد الأوروبي، والتنازل عن «سيادتها» على القدس الشرقية وهضبة الجولان، اللتين ضمتهما إليها، والاعتراف بأن حدودها هي حدود العام ١٩٦٧.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن نائب رئيس الجامعة العبرية في القدس لشؤون الأبحاث والتطوير العلمي، البروفسور شاي أركين، قوله إن عدم انضمام إسرائيل إلى مشروع «هورايزون ٢٠٢٠» من شأنه أن «يوجه ضربة شديدة إلى المجال العلمي، الذي يشكل الدافع الأساس للنمو الاقتصادي لدينا».

ونقلت «يديعوت أحرونوت» عن مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى قوله في السياق نفسه، إن نتنياهو تردد في الموافقة على مطلب وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، باستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، لكنه قرر الموافقة على ذلك في أعقاب صدور القرار الأوروبي بشأن المستوطنات.

رؤساء الجامعات الإسرائيلية يحذرون من عواقب عدم الانضمام إلى «هورايزون ٢٠٢٠»

حذر رؤساء الجامعات الإسرائيلية الحكومة من عواقب عدم التوقيع على اتفاقية «هورايزون ٢٠٢٠». وجاء هذا التحذير خلال اجتماع عُقد في الأسبوع الماضي، بين رؤساء الجامعة العبرية في القدس وجامعات تل أبيب وحيفا وبئر السبع وبار إيلان ومعهد الهندسة التطبيقية (التخنيون) في حيفا ومعهد وايزمان في رحوفوت، وبين نائب وزير الخارجية الإسرائيلي زئيف إلكين، بمبادرة هذا الأخير، وبمشاركة عدد من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الإسرائيلية، للبحث في القيود الأوروبية بشأن المستوطنات، وذلك عشية بدء الاتصالات حول انضمام إسرائيل للمشروع الأكاديمي الأوروبي.

ونقل موقع «واللا» الالكتروني عن رؤساء الجامعات قولهم خلال لقائهم مع إلكين، إن قرار حكومة إسرائيل بعدم التوقيع على اتفاقية الانضمام إلى مشروع «هورايزون ٢٠٢٠» يعني فقدان منح للأبحاث بحجم مئات ملايين اليوروات، وهو أمر سيلحق «ضررا هائلا» بالأبحاث العلمية في إسرائيل.

وافتتح إلكين الاجتماع بشرح سياسة الحكومة الإسرائيلية التي أقرها نتنياهو، وتقضي بعدم التوقيع على اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي، التي تتضمن «بندا إقليميا» يفصل بين المستوطنات ودولة إسرائيل.وشدد إلكين أمام رؤساء الجامعات على أن إسرائيل «لن توافق على إملاءات أوروبية» حول حدودها، ولذلك فإنها لن توقع على اتفاقية «هورايزون ٢٠٢٠» طالما أن الاتحاد الأوروبي يصر على استثناء المستوطنات من إسرائيل.

وقال مصدر شارك في الاجتماع إن إلكين فوجئ من بعض المعطيات التي استعرضها رؤساء الجامعات، وأنه «كان يعلم قبل اللقاء أن الحديث يدور على حدث خطير، لكنه لم يدرك تماما حجم الضرر الذي سيلحق بالجامعات في حال عدم توقيع إسرائيل على الاتفاقية».

وأضاف المصدر أن رؤساء الجامعات أوضحوا لإلكين أنه إلى جانب الخسارة المالية التي ستلحق بإسرائيل في حال عدم التوقيع على الاتفاق، فإنه ستتضرر العلاقات في مجال الأبحاث والتعاون بين الجامعات في إسرائيل والجامعات الأوروبية.

وقال رؤساء الجامعات لنائب الوزير إن «الاتفاقية لا تشمل منحا للأبحاث وحسب، وإنما تشمل أيضاً تعاونا في مجال البنية التحتية للأبحاث. وإذا لم نوقع على الاتفاقية فإنه سيتوقف التعاون في مجالات متنوعة وستُعزل إسرائيل عن شبكة الأبحاث الأوروبية، ومعظم الجامعات الأوروبية التي تتعاون معنا ستجد بديلا لإسرائيل، لكن نحن سنواجه صعوبة في إيجاد بديل لأوروبا».

وتطرق أحد رؤساء الجامعات إلى أنباء ترددت تفيد بأن نتنياهو أصدر تعليمات بدراسة إمكانية التعاون الأكاديمي مع جامعات في الصين والهند، وحذر من أن «الفجوات بين الصين والهند وبين أوروبا ما زالت كبيرة» في مجال البحث العلمي.

كذلك حذر رؤساء الجامعات من تراجع مكانة الجامعات الإسرائيلية في حال عدم التوقيع على الاتفاق «سواء كان ذلك بسبب المس بالمنح أو بسبب إلغاء مشاريع مشتركة أو بسبب تغيّب باحثين إسرائيليين عن مؤتمرات علمية هامة في أوروبا. وبنظرة إلى المدى البعيد، فإن هذا أخطر من الضرر المالي الآني في السنوات القريبة».

من جانبه أكد إلكين أنه من دون تغيير السياسة الأوروبية تجاه المستوطنات فإن إسرائيل لن توقع على الاتفاقية، وطالب رؤساء الجامعات بإجراء اتصالات مع مسؤولين أكاديميين أوروبيين والمطالبة بتجميد تنفيذ القرار الأوروبي بشأن مقاطعة المستوطنات. ويشار إلى أن إلكين هو مستوطن يسكن في مستوطنة «كفار إلداد» في الكتلة الاستيطانية «غوش عتصيون» الواقعة بين مدينتي بيت لحم والخليل.

وعقب أحد المشاركين في الاجتماع على طلب إلكين فوصفه بـ «الغريب»، وأنه «ليس مقبولا أن يطلب أكاديمي من أكاديمي آخر ممارسة تأثير سياسي في دولته، ولا حتى في هذه الحالة».

وشدد رؤساء الجامعات أمام إلكين على أنه لا يمكن إرجاء التوقيع على اتفاقية «هورايزون ٢٠٢٠» لمدة تزيد عن شهور معدودة، وأن «هذا ليس وضعا يمكن القول فيه إنه لن نوقع الآن وأنه إذا تغيرت سياستهم في موضوع المستوطنات في المستقبل فإننا سننضم إلى الاتفاقية. فالحديث يدور هنا على اتفاقية متعددة السنوات وتجري بلورتها في الشهور القريبة. وإذا لم تنضم إسرائيل الآن فإنها لن تنضم إليها أبدا».

عدم التوقيع على الاتفاقية سيؤثر سلبا على عودة «الأدمغة»

وأفاد تقرير نشرته صحيفة «هآرتس»، أواسط الأسبوع الماضي، بأن إسرائيل موجودة في المرتبة الثانية بعد إسبانيا في الحصول على منح من الاتحاد الأوروبي لتشجيع عودة الباحثين إلى دولهم. ويتم إعطاء منحة (Career Integration Grant) CIG للباحثين من الدول الأوروبية ومن إسرائيل أيضا، الذين يعودون إلى دولهم بعد قضائهم عدة سنوات في جامعات أجنبية، وتهدف هذه المنح إلى مساعدتهم على التأقلم في دولهم.

وتبين من المعطيات التي أوردتها الصحيفة أنه خلال السنوات الخمس الماضية، حصل ٣٣٦ باحثا على هذه المنح، التي كان مبلغ كل واحدة منها ١٠٠ ألف يورو. ويتوقع أن توقع إسرائيل خلال العام ٢٠١٣ الذي لم ينته بعد، على ١٧ عقدا كهذا، الأمر الذي سيضعها في المرتبة الأولى بين الدول التي يستحق الباحثون فيها الحصول على هذه المنح.

لكن تسود تخوفات في الأكاديميا الإسرائيلية الآن، وفقا للصحيفة، من أن قرار الحكومة بعدم التوقيع على اتفاقية «هورايزون ٢٠٢٠»، سيلحق ضررا شديدا بمنح الأبحاث العلمية السخية التي تحصل عليها إسرائيل، وبضمن ذلك تأثر عودة «الأدمغة» بصورة سلبية. وشددت الصحيفة على أن منح CIG مهمة للغاية بالنسبة لدولة مثل إسرائيل، التي تواجه مشكلة منذ سنوات طويلة تتمثل في هروب الأدمغة إلى مؤسسات أبحاث مرموقة في أنحاء العالم.

وأحد الباحثين الإسرائيليين الذين حصلوا على هذه المنحة هو الدكتور روعي بك - بركاي، من مدرسة الفيزياء وعلم الفضاء في جامعة تل أبيب، والذي بات يتخوف من أن تنازل إسرائيل عن هذه المنح سيؤدي إلى تراجع الأكاديميا الإسرائيلية. وقال بك - بركاي إن «هذه المنح هي مجرد مثال صغير من بين أمثلة كثيرة. وإذا ما تنازلنا عن إمكانية الحصول عليها فإننا سنقصي أنفسنا عن الجالية العلمية، لأنه لن تتوفر لدينا إمكانيات تمويل تبرر نفسها وتكون قادرة على التنافس. وأنا أرى بهذا أنه أحد الأمور الأكثر كارثية الذي يمكن أن يحدث لنا من الناحية المهنية».

وأضاف بك - بركاي «نحن نأتي إلى الجامعات الإسرائيلية وفي جعبتنا الكثير من الروح الصهيونية والنية الحسنة، لكن إذا لم نتمكن من العمل في المستوى الأوروبي، فإننا سنضطر إلى القيام بذلك في مكان آخر. وهذه ستكون صفعة بالنسبة لنا. ويبدو أنه ليس لدينا بديل آخر».

وقال الدكتور إيرز بن يوسف، من قسم علم الآثار في جامعة تل أبيب، والذي حصل على منحة مشابهة، إن «المال كان مصيريا لاستيعابي وإمكانياتي في إدارة المشروع والمختبر الذي أديره في تل أبيب. ومن دون هذا المال ستكون الأمور أصعب، والجامعة لا تعطي ميزانية لاستيعابنا بعد عودتنا من خارج البلاد... وبإمكان الجامعة أن تمول خُمس ما أفعله. وأموال الاتحاد الأوروبي والمكانة المرموقة بعد الحصول على المنحة هما أمر هائل. وكمية المنح التي نحصل عليها من الاتحاد الأوروبي تمنح إسرائيل مكانة مرموقة جدا».

إسرائيل ستفقد مكانتها العلمية في حال عدم الانضمام إلى المشروع الأوروبي

أشار رئيس المجلس العلمي في معهد وايزمان للعلوم، البروفسور إيتان دوماني، في مقال نشره في «يديعوت أحرونوت»، إلى أن الاتحاد الأوروبي يمول أبحاثا علمية بواسطة برنامج يطلق عليه اسم FP. وبين السنوات ٢٠٠٧ – ٢٠١٣ تم تفعيل برنامج FP٧. وسبقه برنامج FP٦، والبرنامج المقبل هو «هورايزون ٢٠٢٠».

وأضاف دوماني أنه منذ العام ١٩٩٦ فإن إسرائيل هي الدولة غير الأوروبية الوحيدة التي تشارك في هذه البرامج العلمية، والتي تدعم أربعة أنواع من المشاريع هي: «التعاون» بين مجموعات من دول مختلفة في مواضيع يمليها الاتحاد؛ «أفكار»- وهو مشروع يشمل منحا مخصصة للعالم الفرد ويستند إلى التفوق الشخصي؛ «أفراد»- وهو مشروع لنقل علماء شبان للدراسة في دول غير دولهم؛ «قدرات»- وهو مشروع يهدف إلى إنشاء بنى تحتية متقدمة للأبحاث.

ووفقا لدوماني فإنه بين السنوات ٢٠٠٧ – ٢٠١٢، حصل ١٥٠٠ باحث إسرائيلي على تمويل لصالح ١٢٠٠ مشروع علمي. وأضاف أن الباحثين الإسرائيليين يبرزون بشكل خاص في مشروع «أفكار» المرموق. ولفت إلى أن حجم التمويل الأوروبي لهذه المشاريع يصل إلى عشرة أضعاف المنح التي يحصل عليها الباحثون من مصادر إسرائيلية، ولذلك فإن المنح الأوروبية تسمح للباحث بـ «تفكير واسع النطاق» واقتناء أحدث التجهيزات.

وأصبحت إسرائيل لاعبا مهما في الحلبة العلمية الأوروبية. فهي تستضيف مؤتمرات مرموقة، ويشترك الباحثون الإسرائيليون في عمليات تحكيم في اقتراحات أبحاث يتم تقديمها من أجل الحصول على تمويل لها، كما أن الباحثين الإسرائيليين هم أعضاء في هيئات تبلور السياسة العلمية الأوروبية.

وشدّد دوماني على أنه في حال عدم انضمام إسرائيل إلى مشروع «هورايزون ٢٠٢٠» فإنه «سيتم محو كل هذه الأمور، وستحقق إسرائيل بذلك أحلام جهات أكاديمية أوروبية تحاول منذ سنوات إقصاءها وإبعادها عن الجالية العلمية الأوروبية».

باحث اقتصادي:

المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تتجاهل تأثير الأوضاع الاقتصادية في الشرق الأوسط على المخاطر الماثلة أمامها!

قال الباحث الاقتصادي الإسرائيلي نتان ليبسون إنه على الرغم من مرور أكثر من عامين ونصف العام على ثورات «الربيع العربي» فإن أياً من الجهات المسؤولة في إسرائيل لم تكلف نفسها عناء التساؤل عن أثر هذه الثورات على إسرائيل وعلى مكانتها في المنطقة وعلى الأخطار التي تنتصب في وجهها من وجهة نظر اقتصادية، وذلك إلى ناحية محاولة الإجابة عن السؤال التالي: هل يمكن أن الخطر من جانب الدول المجاورة بات أقل مما كان في الماضي وربما أيضا بنسبة كبيرة؟.

وأضاف هذا الباحث، في دراسة له بعنوان «شرق أوسط ضعيف والمؤسسة الأمنية (الإسرائيلية) على عهدها» نشرها في العدد الأخير من المجلة الاقتصادية الشهرية «دي ماركر» التي تصدر عن مجموعة «هآرتس»، أنه منذ قيام الدولة يتمتع الجيش الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية بسيطرة هائلة على النقاش العام في هذا الشأن، سواء بسبب السرية التي تحيط به أو لأن الجيش رسخ نفسه كجهة وحيدة توفر لصناع القرار في الحكومة المعطيات والتحليلات حول الأخطار الأمنية التي تواجه إسرائيل. وإذا ما قرر الجيش أن هناك أخطارا وأنها كبيرة ومتزايدة، فليس أمام وزارة المالية، والحكومة، والكنيست والجمهور سوى تكييف أنفسهم مع هذا الخط الرسمي. وكلما تعلق الأمر بالأجهزة الأمنية السرية، التي قفزت ميزانيتها السنوية منذ العام ٢٠٠٦ من ٣ر٤ مليارات شيكل إلى ٦ مليارات شيكل، فإنه ليس هناك أي نقاش عام بصددها. ولكن إذا كان الجيش الإسرائيلي موجودا من أجل الدفاع عن إسرائيل، فإن حجم الخطر ينبغي أن يشكل عنصرا مركزيا في اعتبارات تحديد الميزانية. وإذا كان الأمر هكذا، فلا مفر من إدراج الوضع الاقتصادي في الدول العربية ضمن منظومة الاعتبارات.

وبرأي ليبسون فإن شيئاً واحداً يبدو مضمونا من الآن، وهو أن الدول العربية لا ترى في إسرائيل خطرا. وبحسب معطيات المعهد الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم (SIPRI)فإن نسبة النفقات العسكرية الإسرائيلية إلى إجمالي الدخل القومي العام أعلى بكثير من النسبة الموازية في الدول العربية. وفي العام ٢٠١٢ أنفقت إسرائيل حوالي ٢ر٦ بالمئة من ناتجها القومي العام على الأمن. ومن بين الدول العربية، كان الأردن هو الدولة التي كرست النسبة الأعلى من الناتج القومي لها للنفقات الأمنية وبلغت ٦ر٤ بالمئة، بينما وجهت مصر لهذا المجال النسبة الأدنى من ناتجها القومي العام وهي ٧ر١ بالمئة.

وبأرقام مطلقة، تبدو الفوارق أشد حدة: وفق معطيات معهد SIPRIأنفقت إسرائيل في العام ٢٠١٢ حوالي ٥ر١٥ مليار دولار على الأمن، في حين أنفقت مصر ٢ر٤ مليار دولار، وأنفقت سورية ٥ر٢ مليار دولار. أما إيران التي ليس لها حدود مع إسرائيل، فأنفقت مبالغ أكبر وصلت تقريبا إلى ١٠ مليارات دولار- ولكن هذا المبلغ لا يزال يقل بنسبة الثلث عن إسرائيل. وفضلا عن ذلك: وبسبب أن دولا عربية كثيرة وفي مقدمتها مصر وسورية ستضطر إلى تقليص نفقاتها العسكرية، بسبب وضعها الاقتصادي، يتوقع أن تتسع الفجوة أكثر بين هذه الدول وإسرائيل. ومن الجائز أن نسبة النفقات العسكرية في العام ٢٠١٣ ستكون في إسرائيل ضعفي نسبتها في الدول العربية.

وأضاف: إن هذه المعطيات حول نفقات الأمن في الدول العربية المحاذية لإسرائيل لا توفر أسبابا للافتراض أنها تستعد لحرب تقليدية. فوضعها الاقتصادي الراهن يضعف مثل هذا الاحتمال أكثر، كما أن الوضع الداخلي في الدولتين الأكبر بينهما، مصر وسورية، لا يسمح بالتأكيد لهما بالخروج إلى حرب كهذه. صحيح أن حربا بالصواريخ البعيدة المدى لا تزال خيارا قائما، كما أظهر في السابق الرئيس العراقي، صدام حسين، وزعيم حزب الله، حسن نصر الله، لكن أيا منهما لم يحاول - وبالتالي لم يفلح - تحقيق حسم في مواجهة إسرائيل. وفي ظل غياب قوات برية جوهرية، فليس بوسع نصر الله أبدا تحقيق حسم كهذا، وبالتأكيد ليس في ضوء قوة الجيش الإسرائيلي ومن دون دعم سوري.

صحيح أن بوسع هجوم صاروخي أن يلحق ضررا معنويا جوهريا بإسرائيل وأن يشوش الحياة المدنية فيها، لكن قدرته على المساس جوهريا باقتصادها تعتبر متدنية، بالتأكيد في ضوء الرد المتوقع من جانب الجيش الإسرائيلي. وهذا ما جرى في حرب لبنان الثانية، حينما تعرضت إسرائيل لهجمات حزب الله طوال ٣٤ يوما والتي كان لها أثر محدود فقط على الاقتصاد الإسرائيلي.

وفضلا عن ذلك فإن الدول العربية الفقيرة يمكن أن تشكل خطرا على السلام العالمي. وعلى سبيل المثال فإن كوريا الشمالية والباكستان، اختارتا حل الدول الفقيرة: امتلاك سلاح استراتيجي غير تقليدي، وبكلمات أخرى، سلاح نووي. وهذا حل يناسب الدول الفقيرة لأنه يسمح لها بامتلاك ردع جوهري على مدى زمن طويل، كما أن الحاجة لتجديده هي أقل من الحاجة لتجديد الأسلحة التقليدية. ومع ذلك فإن احتمال أن تختار الدول العربية التسلح بسلاح نووي ليس عاليا، لأن شراء مثل هذا السلاح أمر يكاد يكون مستحيلا. والزمن المطلوب لإيصال منظومة كهذه لمستوى الجاهزية العملانية طويل جدا، والتزود بمثل هذه المنظومة محاط بمخاطر التعرض لعقوبات اقتصادية شديدة يمكن في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية في الدول العربية أن يقود إلى انهيار هذه الدول فورا. وأحيانا لا توجد حتى حاجة إلى فرض عقوبات، كما في الحالة السورية، حينما تم تدمير منشآتها النووية حتى قبل أن تفرض عليها أية عقوبات اقتصادية من أي نوع.

وختم هذا الباحث:

عموما فإن اقتصادات الدول العربية لم يسبق لها أن كانت جزءا من السجال الأمني العام في إسرائيل. وبدلا من ذلك، تركز السجال أساسا على التصريحات الحماسية لكل الأطراف، وعلى تعداد متبادل للجنود والدبابات والطائرات. لكن الفاتورة الواجب دفعها على كل ذلك هي فاتورة اقتصادية، ومدى الخطر الذي ينبغي لإسرائيل التسلح لمواجهته وتدريب جيشها عليه ينبع أساسا من القوة الاقتصادية للدول الواقعة في مواجهة معها. وكما يبدو من استعراض اقتصادات ثماني دول شرق أوسطية تمت دراستها، فإن هذه القوة ضعفت جدا في الأعوام الأخيرة. فمصر على شفا الإفلاس، والحرب الأهلية في سورية أعادت الاقتصاد إلى الوراء على الأقل لعقد من الزمان، والأردن يتدحرج من أزمة إلى أخرى، والعراق منشغل أساسا بالانتعاش من أزمته وهو ممزق بين كتل متصارعة. وماذا عن إيران؟ صحيح أنها لم تتنازل عن مشروعها النووي، لكن اقتصادها يئن تحت أعباء العقوبات، وانتخاب الرئيس الجديد، حسن روحاني، يمكن أن يبشر بتغييرات إيجابية في علاقاتها بالغرب. وفي كل حال، فإن إيران ليست فقط مشكلة إسرائيل، بل إنها تقع في مكان عال جدا على جدول أعمال أمم العالم، والدول الغربية على رأسها. ولا شك في أن هذه الميول يجب أن تؤخذ في الحسبان كعنصر مركزي في اعتبارات الميزانية.

عشرون عاماً على أوسلو – مراجعة وتقويم

* بقلم: شلومو بروم

توطئة

عند محاولة تفحص ومراجعة عملية سياسية مركبة في سياق مثير للجدل مثل عملية أوسلو، يطرح على الفور السؤال بشأن ماهية المعايير التي يجب استخدامها في هكذا مراجعة. وهذه المعايير لا يمكن أن تكون منفصلة عن التشخيص – السياسي قطعاً- للأهداف القومية، أو الرؤيا القومية لإسرائيل.

وفي هذا السياق يمكن أن نقترح التعريف التالي للهدف القومي لإسرائيل، والذي يتسق كما يبدو مع رؤية مهندسي عملية أوسلو من الجانب الإسرائيلي، وهو: «ضمان بقاء إسرائيل كدولة قومية وديمقراطية للشعب اليهودي»، وينطوي هذا التحديد على ثلاثة عناصر مركزية، وهي وجود أو بقاء إسرائيل دولة قومية يهودية وديمقراطية، وضرورة التوصل إلى تسوية دائمة تشكل نهاية للنزاع مع الفلسطينيين، وأن تقوم هذه التسوية على مبدأ دولتين لشعبين.

على أساس هذه الفرضيات، فإن المعايير الرئيسة المقترحة لمراجعة وتقويم عملية أوسلو هي: أولاً- إلى أي حد نجحت العملية في تقريبنا من تحقيق حل الدولتين؛ ثانياً- إلى أي حد ساهمت العملية في المحافظة على أمن إسرائيل، وثالثاً- إلى أي مدى تعتبر العملية ناجعة وسليمة.

حل الدولتين كطريق لضمان هوية إسرائيل

لم تنجح عملية أوسلو في منع استمرار الوضع القائم المتمثل في السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية، واستمرار تمدد وتوسع المشروع الاستيطاني، ما يعني انزلاق إسرائيل إلى واقع دولة ثنائية القومية، غير ديمقراطية تماماً، نظراً لوجود جمهور فلسطيني كبير لا يتمتع بحقوق المواطن الأساسية.

مع ذلك، لا يجوز تجاهل وجود اعتبارات جعلت من الصعب جداً تحقيق الهدف الكامل، أو تسببت في إطالة أمد العملية، التي ما زالت نهايتها غير مرئية.. والسؤال، اليست هناك أهداف مرحلية يقرب تحقيقها إسرائيل من الوصول إلى الأهداف المنشودة؟ وإلى أي حد أنجزت الأهداف المرحلية؟

أولاً، لقد أدت عملية أوسلو، بطريقة ملتوية، إلى الانفصال من جانب واحد عن قطاع غزة.. وقد شكل هذا الانفصال، الذي يصعب الافتراض بأنه كان يمكن لإسرائيل الوصول إليه بدون عملية أوسلو، خطوة مهمة لضمان تحقيق فصل بين إسرائيل وبين كيان سياسي فلسطيني.

ثانياً، لقد تبلور، نتيجة لعملية أوسلو، تأييد واسع في صفوف الاسرائيليين والفلسطينيين لحل الدولتين، وهناك أغلبية مؤيدة لهذا الحل.

ثالثاً، أقيمت في الضفة الغربية وقطاع غزة نواة لكيان سياسي إقليمي فلسطيني يتمثل في السلطة الفلسطينية، وقد بدأت عملية بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وأجهزة أمن تقيم تعاوناً وثيقاً مع أجهزة الأمن الإسرائيلية.

رابعاً، جرى خلال عملية أوسلو، التخلي عن الكثير من «البقرات المقدسة»- مثلاً بقرة «القدس الموحدة إلى الأبد»- والتي شكلت عقبات جدية أمام تطبيق حل الدولتين، ولذلك فقد تقلصت بصورة جوهرية فجوات مهمة بين الطرفين.

ضمان أمن إسرائيل

كانت عملية أوسلو مرتبطة بمخاطر أمنية لا يمكن بدونها (وبدون أن تأخذها إسرائيل على عاتقها) التقدم نحو التوصل إلى اتفاقات سياسية. والسؤال، هل كان أخذ هذه المخاطر متناسباً، وهل اتخذت الخطوات الملائمة للحد منها؟

لقد نبعت المخاطر الأمنية الملموسة من استعداد إسرائيل إعطاء السلطة الفلسطينية صلاحيات أمنية في جزء من المنطقة، والسماح لها بالاحتفاظ بقوات مسلحة بحجم وتسليح محدودين، وكذلك الموافقة على دخول عناصر من فصائل منظمة التحرير كانت ضالعة في الماضي في «عمليات إرهابية». وهناك إدعاء سائد فحواه أن عملية أوسلو خلقت لدى جهات فلسطينية مختلفة حافزاً لاستخدام العنف، ودافعاً لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي بالسلاح، كما عبر ذلك عن نفسه في الانتفاضة الثانية.

والحقيقة أنه تبين، في بعض الأحيان، وجود علاقة إيجابية بين العنف الفلسطيني وبين العملية السياسية. فقد سعت بعض الفصائل الفلسطينية إلى إفشال العملية السياسية عن طريق الهجمات المسلحة، كذلك فقد كان توقيت اندلاع الانتفاضة الثانية مرتبطاً بالإحباط الناجم عن فشل محادثات كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠. ولكن ألم يكن من المحتمل اندلاع عنف فلسطيني مشابه في حالات أخرى، بدون عملية أوسلو؟

على الرغم من صعوبة تحليل سيناريوهات من هذا النوع، إلا أنه يمكن استخلاص إجابة ممكنة لهذا السؤال من خلال تحليل تاريخ السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي اتسم بانفجار موجات من هبات العنف، وأبرز مثال الانتفاضة الأولى، التي اندلعت جراء الإحباط المتراكم في غياب أية عملية سياسية.

إن الفرضية القائلة بأنه لولا وجود العملية السياسية، التي رفعت التوقعات لدى الفلسطينيين، لكان هؤلاء قد سلموا بالاحتلال، ولم يلجؤوا لمقاومته بالعنف، هي فرضية خاطئة ولا أساس لها.

وفيما يتعلق بالمخاطر الأمنية المباشرة النابعة من تسليح الفلسطينيين ودخول «إرهابيين» سابقين من فصائل منظمة التحرير، إلى الأراضي الفلسطينية، فإن من المشكوك فيه أن يكون لغالبية هؤلاء ضلع مركزي، يتعدى الناحية السيكولوجية، في الثمن الأمني الذي دفعته إسرائيل في عملية أوسلو، ذلك لأن المناطق الفلسطينية كانت تعج بالسلاح قبل أوسلو، كما أن معظم الخسائر البشرية التي لحقت بإسرائيل وقعت جراء عمليات التفجير الانتحارية، والتي خططت لها ونفذتها «عناصر محلية». أما أجهزة الأمن الفلسطينية ذاتها، فلم تشكل مشكلة حقيقية لقوات الأمن الإسرائيلية، وإن كان أفراد منها قد التحقوا بأنشطة «الإرهاب».

صحيح أن الاتفاقية الانتقالية واقامة السلطة الفلسطينية فرضتا قيوداً على حرية عمل قوات الأمن الإسرائيلية في مناطق أ، ولكن عندما تبين أن الجانب الفلسطيني لا يلتزم بتعهداته في اتفاق أوسلو، فإن الاتفاق لم يخلق واقعاً يمنع الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن الإسرائيلية من استعادة حرية العمل. إلى ذلك فإن قوات الأمن الفلسطينية لم تشكل عقبة مهمة أمام استعادة إسرائيل لحرية العمل الأمني في هذه المناطق. وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن الواقع الأمني المستقر الذي نشأ بعد الانتفاضة الثانية، ومساهمة عملية أنابوليس السياسية، والذي ساد في أعقابه هدوء شبه تام في الهجمات وتعاون وثيق بين أجهزة الأمن الإسرائيلية والفلسطينية يتيح العودة تدريجياً إلى شروط الاتفاق الأصلية، ومن ضمن ذلك تخلي إسرائيل عن حرية العمل الأمني الكاملة.

مساهمة إسرائيل في خلق المشاكل الأمنية...

غير أن مناقشة الانعكاسات الأمنية الكاملة لعملية أوسلو، ليست ممكنة دون التطرق إلى دور إسرائيل في خلق مشاكل الأمن، بدءاً بالمذبحة التي ارتكبها باروخ غولدشتاين في الحرم الإبراهيمي، وردود الفعل الإسرائيلية على هذه المذبحة، والتي كان السكان الفلسطينيون في الخليل هم الوحيدون الذين عوقبوا، في نطاقها، على المجزرة ذاتها، وانتهاء بسلسلة طويلة من الأعمال الاستفزازية الإسرائيلية، التي جرت في تلك الفترة كلما لاحت فرصة لإعادة الهدوء والاستقرار الأمني إلى المنطقة.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك، تصفية «مهندس» عمليات التفجير الانتحارية (عضو «حماس») يحيى عياش في قطاع غزة في كانون الثاني ١٩٩٦، بقرار من رئيس الوزراء شمعون بيريس، وذلك بعدما توصل (الرئيس) عرفات إلى استنتاج بأنه بات ملزماً بالعمل بصورة جادة ضد «عناصر الإرهاب»، وشرع بالفعل باتخاذ خطوات عملية ضد قادة «حماس» أرغمتهم على وقف الهجمات ضد إسرائيل. وقد جَرَّت عملية اغتيال عياش موجة هجمات انتحارية قاسية، كان لها انعكاسات شديدة على السياسة الإسرائيلية.

مثال آخر، قرار رئيس الوزراء نتنياهو في أيلول ١٩٩٦ فتح نفق «حائط المبكى» في القدس، والذي أدى إلى اندلاع صدامات عنيفة واسعة بين الجانبين. وفي كانون الثاني ٢٠٠٢ صادق رئيس الوزراء اريئيل شارون على تصفية مسؤول كبير في حركة «فتح» (رائد كرمي) في طولكرم، وذلك بعدما كان عرفات قد توصل، عقب هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، إلى الاستنتاج بأن استمرار الانتفاضة العنيفة يلحق ضرراً بالقضية الفلسطينية، واتخذ خطوات جادة لوقف الهجمات، ونجح في إعادة الهدوء الأمني؛ إلاّ أن تصفية الكرمي أدت إلى تجدد دائرة العنف والتي بلغت ذروتها في شهر آذار ٢٠٠٢، الذي قتل فيه ١٣٥ إسرائيلياً في هجمات انتحارية. لقد دفعت إسرائيل جل الثمن الأمني في الانتفاضة الثانية، والتي ما زالت هناك حاجة لبحث وتحديد الأسباب الحقيقية لاندلاعها، ولماذا كانت طويلة ودامية إلى هذا الحد.

تحليل مسيرة المفاوضات

ينصب النقد المركزي لعملية أوسلو، على كونها قد استندت على تسويات انتقالية، دون التوصل إلى تفاهمات بشأن أهدافها النهائية. فقد اتفق الطرفان على تأجيل المفاوضات حول القضايا الحساسة المتعلقة بالتسوية الدائمة، والاكتفاء باتفاقيات انتقالية حول الحكم الذاتي الفلسطيني. ومن ناحية عملية فقد وفرت التسويات الانتقالية فرصة لمعارضي الاتفاق في كلا الجانبين لإفشال المفاوضات عن طريق اللجوء للعنف. كذلك فقد خلقت دافعاً لدى الطرفين للعمل بكل الوسائل على تحقيق مكاسب تتيح لكل منهما تعزيز موقفة التفاوضي، وفي هذه العملية كانت الغلبة لإسرائيل نظراً لاختلال ميزان القوة لصالحها. وعلى سبيل المثال فقد أوجدت العملية دافعا قوياً (لدى الجانب الإسرائيلي) لتوسيع المستوطنات. وهكذا فإن العملية التي كان من المفترض أن تكون بانية للثقة بين الجانبين، تحولت إلى عملية هادمة للثقة. لهذه الأسباب يقول المنتقدون إنه كان من الأفضل أن تبدأ المفاوضات بتناول جميع القضايا الجوهرية المتعلقة باتفاق التسوية الدائمة.

ولكن حتى نعرف إذا ما كان هذا النقد مبرراً أم لا، لا بد أولاً من تفحص ما إذا كان البديل المقترح قائماً وعملياً، وثانياً، هل كانت عملية أوسلو أفضل من البديل الإضافي المتمثل في استمرار الوضع القائم، وعدم وجود أية مفاوضات للتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين؟ فيما يتعلق بالسؤال الثاني سبق وأجبنا بأن استمرار «الوضع القائم» كما كان عشية بدء عملية أوسلو، كان البديل الأسوأ. كذلك يبدو أن الإجابة على السؤال الأول، سلبية، وذلك لأن البديل المتمثل بالشروع في مفاوضات جادة حول القضايا الجوهرية في التسوية الدائمة، لم يكن واقعياً، وقد برهنت المحادثات العقيمة التي جرت في مجموعة المفاوضات الإسرائيلية-الأردنية-الفلسطينية المنبثقة عن مؤتمر مدريد، والمحادثات الطويلة التي جرت في قنوات مختلفة بين إسرائيل ومنظمة التحرير، على أن الطرفين غير ناضجين أو مهيأين لمفاوضات حول التسوية الدائمة، وما تقتضيه من تقديم تنازلات متبادلة في قضايا حساسة، وهذا الإدعاء صحيح فيما يتعلق بالجانب الإسرائيلي بشكل خاص، وهو ما تجلى على سبيل المثال في الصعوبة التي كانت تواجهها زعامة السلطة الإسرائيلية، سواء من اليسار أو اليمين، في لفظ تعابير من قبيل «حل دولتين لشعبين» أو «دولة فلسطينية».

وفيما يتعلق بالمفاوضات ذاتها، بداية حول التسويات الانتقالية، ومن ثم حول التسوية الدائمة، تطرح في هذا السياق عدة مسائل مركزية، يمكن إيجازها على النحو الآتي:

طريقة إدارة المفاوضات: إن أية مفاوضات معقدة من نوع المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، هي عملية شاقة وتحتاج إلى وقت طويل جداً، وبالتالي لا يمكن أن تجري بين الزعماء الذين لا يمتلكون الوقت الكافي لكثرة انشغالاتهم الأخرى. وتظهر الحاجة لتدخل هؤلاء الزعماء فقط حين تنشأ طريق مسدودة في المفاوضات، أو في نهايتها، بعد إحراز تفاهم حول معظم القضايا بين طواقم المفاوضات، من أجل التغلب على العقبات الأخيرة. في الكثير من الأحيان يقع زعماء إسرائيليون في وهم أن باستطاعتهم أن يجملوا وحدهم الأمور مع الطرف الثاني، ما يؤدي غالباً إلى فشل تترتب عليه انعكاسات واسعة، ولعل فشل إيهود باراك في مؤتمر كامب ديفيد يشكل مثالاً بارزاً على ذلك.

أحداث خارجية: هناك أنواع مختلفة من الأحداث التي تؤثر على مسيرة المفاوضات، ومن أهمها اللجوء للعنف من جانب جهات تسعى إلى تخريب المفاوضات، وحدوث تطورات سياسية ضاغطة. وفي هذا السياق يُؤكد أحد دروس عملية أوسلو على وجوب الحرص على تجاهل الأحداث الخارجية التي تخلق شعوراً (مصطنعاً في الغالب) بضرورة الإسراع في المفاوضات، ما يؤدي إلى إدارة خاطئة للمفاوضات وخلق الظروف التي تفضي إلى فشلها..

العلنية والسرية: عندما تدار المفاوضات بصورة علنية أكثر من اللازم، فإن ذلك يقود إلى الاستنتاج بأن الأطراف غير معنية بنجاح هذه المفاوضات. إذ لا بد في البداية من بناء ثقة متبادلة تؤدي إلى إحراز تفاهمات أساسية في اتصالات سرية. صحيح أن هناك أهمية كبيرة لجانب من العلنية في المفاوضات، نظراً لحاجة الأطراف للحصول على تأييد الرأي العام، ولكن يجب الحرص على أن لا يضر ذلك بنجاعة المفاوضات. فإدارة المفاوضات في وسائل الإعلام تضر بالثقة المتبادلة، وهو ما شكل جزءاً من أسباب الطريق المسدودة في السنوات الأخيرة.

الموقف الافتتاحي والخطوط الحمر: في الكثير من الحالات دخلت إسرائيل إلى المفاوضات مستندة على فرضية أن إدارتها تشبه محاولة عقد صفقة في سوق شرق أوسطية، وهذه فرضية خاطئة تشف عن استعلاء، وقد أدت إلى اخفاقات كثيرة أثناء المفاوضات. في المقابل فقد دخل الفلسطينيون إلى المفاوضات معتقدين أنه ليس لديهم حيز كبير للمناورة، وأنهم قدموا جل التنازلات الممكنة، قبل أوسلو، عندما تبنت منظمة التحرير (١٩٨٨) حل الدولتين واعترفت في اتفاقية «إعلان المبادئ» بحدود العام ١٩٦٧، ومن هنا كانت النتيجة عدم تناظر جلي بين الطرفيين.

المحافظة على الزخم: أحد الأخطاء المنهجية الأخرى تمثل في تجاهل أهمية المحافظة على الزخم في العملية التفاوضية. ففي الكثير من الحالات، وبعد إحراز تقدم ونجاح، كانت إسرائيل توقف العملية في مرحلة معينة، ما كان يؤدي إلى تراجع الزخم المطلوب، كما حدث مثلاً بعد توقيع الاتفاقية الانتقالية مع منظمة التحرير، حيث حولت الحكومة الإسرائيلية اهتمامها إلى قناة المفاوضات مع سورية.

منع تطورات وممارسات تضر بفرص الاتفاق: يشكل استمرار وحث المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية أحد الأسباب الرئيسة للفجوة العميقة بين الطرفين والتي حالت دون استئناف المفاوضات أو تقدمها في السنوات الماضية. ومما لا شك فيه أن إحدى نقاط الضعف الرئيسة في عملية أوسلو، تمثلت في الواقع المريح الذي خلقته الاتفاقية الانتقالية لاستمرار بناء وتوسيع المستوطنات، وخاصة عن طريق تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق (أ و ب و ج) يخضع ٦٠٪ منها (منطقة ج) لسيطرة إسرائيلية كاملة. وقد أوجد هذا التقسيم وهما استغل جيداً من جانب مؤيدي المشروع الاستيطاني، بأنه يمكن لإسرائيل أن تفعل في هذه المنطقة ما تشاء، وهو ما عبر عن نفسه في الحاضر أيضاً، في مقترحات اليمين السياسي الداعية إلى ضم منطقة ج إلى إسرائيل. لقد كان على مهندسي عملية أوسلو أن يدركوا التأثير السلبي لمثل هذه التقسيمات والترتيبات على فرص التوصل لتسوية دائمة، ومن ناحية فعلية فإن حرية العمل التي وفرتها عملية أوسلو لإسرائيل تمثلت في توسيع ومواصلة المشروع الاستيطاني ووضع عراقيل إضافية في طريق التسوية.

* باحث رفيع في معهد «دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، وعضو سابق في طاقم المفاوضات الإسرائيلي مع الجانب الفلسطيني ١٩٩٤-١٩٩٨. وقد ظهرت مقالته ، التي نقلنا هنا ملخصا لأهم محتوياتها، في العدد الأخير – تموز ٢٠١٣- من نشرة «عدكان –تحديث- استراتيجي» الالكترونية التي يصدرها المعهد المذكور.

ترجمة خاصة

المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية

شلومو أفينيري لـ «المشهد الإسرائيلي»: لإسرائيل مصلحة باستقرار مصر وتنفيذ التزاماتها الدولية

كتب بلال ضاهر:

تتابع إسرائيل بقلق الاضطرابات الحادثة في مصر، خاصة في أعقاب فض الجيش لاعتصامات مؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي. وأحد أبرز الأدلة على هذا القلق هو مطالبة رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، وزراءه بعد التحدث حول الأزمة في مصر. كذلك تحدثت تقارير عن إسرائيل تسعى لدى الإدارة الأميركية من أجل عدم اتخاذ خطوات ضد مصر، مثل وقف المساعدات خشية من تطور الأزمة على نحو يضر بالتزام مصر باتفاقية السلام مع إسرائيلي.

وقال مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، خلال ولاية حكومة إسحق رابين في النصف الأول من سنوات التسعين، والمحاضر في قسم العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس، البروفيسور شلومو افينيري، لـ«المشهد الإسرائيلي» إن «ما يحدث في مصر يدل على الصعوبة الكامنة في الانتقال، بشكل كامل، من نظام دكتاتوري، مثلما كان نظام [الرئيس المخلوع حسني] مبارك، إلى نظام ديمقراطي في مجتمع مدني ضعيف نوعا ما. وقد أثبت الواقع في مصر، خلال الشهور الأخيرة، أن الجهتين الأقوى هما الإخوان المسلمون والجيش. والإخوان المسلمون قاموا بنشاط هادئ على مدار عشرات السنين وأقاموا قواعد لهم وشبكات اجتماعية وسعوا إلى تقريب الجمهور من مبادئهم، وعملوا على توفير احتياجات للمواطنين لم توفرها الدولة. من الجهة الأخرى هناك الجيش، وهو ليس مجرد جيش وحسب. فمن جهة هو مرتبط بالهوية التاريخية المصرية، ومن الجهة الأخرى لديه وزن كبير وحضور في الواقع الاقتصادي المصري. واحتمال حدوث تطور ديمقراطي وتعددية حزبية وليبرالية في واقع كهذا لم يكن كبيرا. والصدام الأخير يثبت أن الاختيار في مصر لم يكن بين الدكتاتورية والديمقراطية، وإنما بين سيطرة حزب، وهو الإخوان المسلمون الذين يتمتعون بتأييد واسع، ويريدون في نهاية الأمر أن يفرضوا رؤيتهم الإسلامية على جميع المصريين، وبين الجيش الذي يتمتع بشعبية كبيرة للغاية وليس منتخبا بصورة ديمقراطية».

(*) «المشهد الإسرائيلي»: الولايات المتحدة والغرب عموما، وعلى ما يبدو إسرائيل أيضا، من خلال وسائل إعلامها على الأقل، وجهت انتقادات شديدة ضد الإجراءات والخطوات التي نفذها الجيش والحكم المؤقت الجديد في مصر. كيف تقرأ الموقف الغربي؟

أفينيري: «يصعب معرفة الموقف الإسرائيلي حيال التطورات الأخيرة في مصر، لأنه لم تصدر عن المسؤولين فيها تصريحات سياسية مهمة. لكن في ما يتعلق بموقف الولايات المتحدة فإنه توجد هنا مشكلة صعبة جدا. فمن جهة، لا يمكنها أن تؤيد ما يبدو أنه انقلاب عسكري. وما قاله وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، بأن هذا لم يكن انقلابا هو أمر غير صحيح. ما حدث في مصر [عندما تم عزل الرئيس محمد مرسي] هو انقلاب عسكري. ومن الجهة الأخرى، فإن الولايات المتحدة ليست متحمسة لسيطرة الإخوان المسلمين، بسبب سعيهم إلى فرض أيديولوجية الإخوان المسلمين على مصر كلها، وأيضا على ضوء حقيقة أن الإخوان المسلمين معادون للغرب وأميركا. وكل ما كانت ستفعله الولايات المتحدة في هذا الخصوص لن يبدو جيدا، وهذا يدل على أن القرارات في المنطقة هي بأيدي الجهات المحلية، والولايات المتحدة، رغم قوتها وعظمتها، لا يمكنها إحداث تغييرات كبيرة».

(*) كان واضحا بالنسبة للنخب العلمانية خاصة، والعربية عامة، منذ انتخاب مرسي رئيسا، أن حكم الإخوان المسلمين لن يطول أكثر من موعد الانتخابات المقبلة في حال تم إجراؤها. لكن بعد مرور سنة على انتخابه تم عزله، لأن الإخوان اعتقدوا أنه بوجودهم في الحكم فإن بإمكانهم أن يفعلوا ما يشاؤون. لماذا تعتقد الكثير من النخب في الغرب أنه بإمكان الإخوان المسلمين أن يؤسسوا حكما ديمقراطيا؟

أفينيري: «جزء من هذا الاعتقاد نابع من عدم فهم للوضع المعقد في الشرق الأوسط. وعندما حاولت الولايات المتحدة فرض نظام ديمقراطي في العراق، فإنها لم تقرأ الخريطة السياسية بشكل صحيح، وخاصة فيما يتعلق بتوازن القوى بين الأقلية السنية والأغلبية الشيعية التي عانت إبان حكم صدام حسين، والولايات المتحدة لم تفهم هذه التعقيدات. من الجهة الثانية، يوجد في الغرب، وبالإمكان تفهّم ذلك، مفهوم بأن الديمقراطية تعني إجراء انتخابات، وإنه إذا جرت انتخابات فإن هذا يعني أنه توجد ديمقراطية، وإذا فاز حزب ما في انتخابات نزيهة نوعا ما، وهذا ما حدث في مصر، فإن الديمقراطية انتصرت في هذه الحالة. وهذا أمر بسيط وواضح جدا، لكنه يتجاهل الواقع ويتجاهل أيديولوجية الإخوان المسلمين، كما أنه يتجاهل قدرة الغرب على التأثير، في نهاية المطاف. والواقع الاجتماعي والاقتصادي المعقد في مصر، وهو مختلف عن الوضع في سورية، هو الذي سيحدد الواقع الذي سيكون في مصر في المستقبل».

(*) هل تعتقد أنه سيحدث صدام بين الغرب ومصر على غرار الوضع في سورية؟

أفينيري: «يصعب معرفة ذلك. والوضع في مصر يتغير من يوم لآخر. وإذا استمر العنف مثلما حدث في الأيام الماضية، فإن الغرب سيحاول التحفظ من تطورات كهذه، كما فعل حتى الآن، من الحكم العسكري والحكومة التي شكلها. من جهة ثانية، فإن ثمة احتمال لهدوء الأوضاع في مصر وبالإمكان الإشارة في سياق كهذا إلى أمرين حدثا أخيرا. الأمر الأول هو خطاب [وزير الدفاع المصري وقائد القوات المسلحة عبد الفتاح] السيسي أمام ضباط [أول من أمس]، وقد كان هذا خطابا شديد اللهجة، لكنه قال للإخوان المسلمين، أيضا، أنه يوجد في مصر مكان للجميع شريطة ألا يحاولوا فرض رأيهم على الأمة كلها. وربما هذه محاولة للمصالحة، ولكنها تضمنت رسالة واضحة للغاية. والأمر الثاني ويتعلق بإعلان الإخوان عن إلغاء عدد من المظاهرات التي دعوا إليها، وأعتقد أن الأميركيين والأوروبيين سيتقبلون الواقع الجديد. وهذا الأمر سيحتم على الجنرالات في مصر السماح بإجراء انتخابات، ربما لن تكون حرة ومفتوحة بالكامل، ولكن ستكون هناك عملية ليبرالية ويتم وضع دستور جديد، يأخذ بعين الاعتبار الواقع الذي توجد فيه حركة إسلامية قوية في مصر».

(*) كيف تنظر إسرائيل إلى الأوضاع في مصر؟

أفينيري: «المصلحة الإسرائيلية واضحة جدا، فهي معنية بالاستقرار في مصر، وهي معنية بوجود حكومة مصرية قادرة على إدارة أمور الدولة وعلى تنفيذ التزاماتها الدولية. وبالطبع فإنه في حال تولى الحكم في مصر حزب إسلامي متطرف ومعاد لإسرائيل فإن إسرائيل لن تكون مرتاحة من وضع كهذا. ورغم ذلك فإن إسرائيل أدركت، خلال العام الأخير [من حكم الإخوان] أن عليها أن تتعامل مع الواقع في مصر. وأعتقد أن الأمر الأساسي بالنسبة لإسرائيل هو وجود استقرار في مصر، وهذا يشمل الواقع الموجود في سيناء، وهو أمر لا يمكن تجاهله».

(*) وسائل الإعلام الإسرائيلية أفادت مؤخرا بأن إسرائيل تتحسب من صدام بين الولايات المتحدة ومصر. مم تتخوف؟

أفينيري: «لا أعرف من أين جاء هذا النبأ، وأعتقد أنه لن يحدث صدام كهذا. وأعتقد أن هذا من نوع الأمور غير الجدية. ولا أعتقد أن الولايات المتحدة ستوقف مساعدتها العسكرية لمصر. ويبدو لي أن الأوضاع في مصر تسير باتجاه التهدئة. وفي حال حدوث ذلك فإن هذا انجازا كبيرا لمصر، وللولايات المتحدة أيضا، وسيكون هذا انجاز لصالح الاستقرار في الشرق الأوسط. ولا يبدو لي أن مصر ستبادر إلى إلغاء اتفاقية السلام مع إسرائيل، وحقيقة هي أن هذا لم يحدث خلال حكم الإخوان أيضا. وهم أدركوا أن هذه مصلحة قومية مصرية».

إعـداد: برهوم جرايسي

ارتفاع مداخيل الضرائب يقلص العجز في الميزانية الإسرائيلية العامة

* بعد أسبوعين من إقرار الميزانية العامة بدأت المعطيات الاقتصادية تنقلب إيجابا * محلل اقتصادي: وزارة المالية علمت مسبقا بالأوضاع وعملت على تقليصات كبيرة ورفع ضرائب * ضريبة المشتريات في إسرائيل هي الأعلى عمليا بين دول أوروبا *

ضريبة المشتريات في إسرائيل والتي تشمل الخضراوات والفواكه والمواد الغذائية الأساسية هي الأعلى عمليا بين الدول المتطورة وتشكل عبئا على الفئات الفقيرة!

هناك مشـهد اقتصادي بات مألوفا في إسرائيل، وبالأصح هناك لعبـة اقتصادية تقودها وزارة المالية والمؤسسـات الاقتصاديـة، فقبل إقـرار الميزانية العامـة تكثر التقارير السوداوية، وتصريحات القلق من الأوضاع الاقتصادية، وفي اليوم التالي تبدأ ترد تقارير نقيضة، فهذا ما حدث بعد أيام من إقرار ميزانية العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ في صيف ٢٠٠٩، وأيضا غداة إقـرار ميزانيتي ٢٠١١ و٢٠١٢، ويحـدث في هذه الأيام أيضا، فبعد أقل من أسبوعين على اقرار الميزانية التقشفية للعاميـن الجاري والمقبل، صدر تقرير هـام يؤكد أن جباية الضرائب في الأشـهر السبعة الأولى من العام الجاري، كانت أعلى من المتوقع، ومن شأن هذا أن يقلص العجز المقرر، في حين قال تقرير آخـر إن عائدات خزينة الضرائب من ضريبة المشـتريات تعد من الأعلى في الدول المتطورة الأعضاء في منظمة OECD.

وقد بين تقرير سـلطة الضرائب أن مجموع الضرائب التي جرى جبايتها في شـهر تموز الماضي، ٢ر٢٣ مليار شـيكل (٥ر٦ مليار دولار) مقابل ٢ر٢٠ مليار شـيكل في نفس الشهر مـن العام الماضـي، أي بزيادة نحو ١٥٪ عـن العام المقبل، وزيـادة ٧ر١٢٪ بعد خصم تأثيرات التضخـم المالي. كذلك يظهر أنه في الأشهر السـبعة الأولى من العام الجاري جرى جباية أكثر بقليل من ١٤٠ مليار شـيكل (٢٤ر٣٩ مليار دولار) مقابل ٦ر١٢٩ مليار شيكل في نفس الفترة من العام الماضي، وهذا يشكل زيادة فعلية بنسبة ٦ر٦٪.

ويقـول تقرير سـلطة الضرائـب إن جبايـة الضرائب في الأشـهر الثلاثة الماضية، أي من شـهر أيار إلى شهر تموز، كانـت أعلى بنحو ٣ر٤ مليار شـيكل (نحـو ٢ر١ مليار دولار)، ويظهر أن هذه الزيادة جاءت من بابين أساسيين، ٩٢٠ مليون دولار من صفقات بيع كبيرة، ولمرّة واحدة، و٢٨٠ مليون دولار زيادة في ضريبة الشراء، بسبب الارتفاع الحاد في شراء بيوت وسيارات في شـهر أيار، استباقا لارتفاع ضريبة المشتريات في الشهر التالي بنسبة ١٪.

وتقـول تقديـرات المؤسسـات الماليـة الرسـمية إنه بسـبب المداخيل العاليـة، وأكثر من المتوقع في الأشـهر الأخيرة، مقابل مصروفـات أقل من المخطط لها في الوزارات والمؤسسـات الرسـمية، فإن العجز المالي في الميزانية من شـأنه أن يكون هذا العـام أقل مما هو مخطـط له، إذ أقرت الحكومة أن يكون العجز لهذا العام ٦٥ر٤٪ من إجمالي الناتج القومي، وهو ما يعادل ٦ر٤٥مليار شيكل، (٧٧ر١٢مليار دولار)، وقد يتراوح إجمالي العجز في نهاية العام ما بين ٥ر٣٪ إلى ٤٪ من إجمالي الناتج.

وحسـب تلـك التقديـرات، التـي نشـرتها الصحافـة الاقتصادية الإسـرائيلية، فإن اسـتمرار هـذا الوضع الذي وصفته الصحافة بـ «الجيد»، من شأنه أن ينعكس على العام المقبل- ٢٠١٤، بحيث سـيكون العجز وفق ما حددته الحكومة ٣٪، وبالتالي فإن الحكومة لن تطلب مزيدا من رفع الضرائب كما أوحي سابقا.

وتقول وزارة المالية إن الارتفاع الحاصل في جباية الضرائب نابع من ارتفاع في الضرائب المباشرة، بمعنى ضريبة الدخل، والضرائب غير المباشرة، مثل المشتريات والجمارك وغيرها، إذ يظهر أن مداخيل سـلطة الضرائب من الضرائب المباشرة وغير المباشـرة بلغت في الأشهر السـبعة الأولى نحو ١٣٧ مليار شـيكل (٣ر٣٨ مليـار دولار)، والباقي نحـو ٤ مليارات شيكل من الرسـوم الحكومية، وبذلك فإن مداخيل الضرائب كانت أعلى بنسبة ٦ر٦٪ عما كانت عليه في نفس الفترة من العام الماضي- ٢٠١٢.

كما يظهر أن المداخيل من الضرائب المباشـرة كانت في الأشـهر السـبعة الأولى نحو ٦٩ مليار شـيكل، أي ما يعادل ٤ر١٩ مليار دولار، وهذا زيادة بنسبة ١ر٥٪. وتولي المؤسسات الاقتصادية أهمية خاصة للضرائب المباشرة كونها تعكس من جملة ما تعكسه، وضعية سـوق العمل، ونسبة الانخراط فيها، في حيـن تعكس الضرائب غير المباشـرة، من جملة ما تعكسـه، وضعية السوق والاسـتهلاك، من خلال ضريبة المشـتريات، فقـد كان حجـم الضرائب غير المباشـرة في الأشهر السـبعة الأولى قرابة ٦٨ مليار شيكل، أي ما يعادل ١٩ مليار دولار تقريبا.

وكما ذكر، فقد بلغت مداخيل الخزينة من الرسوم الحكومية، نحو ٨٣ر٣ مليار شيكل، أي ما يقارب ١ر١ مليار دولار.

وتقول تقديرات قسم الأبحاث في وزارة المالية إنه حسب تقارير الأشـهر السـبعة الأولى، فإن العجز فـي الميزانية العامة سـيكون أقل بنسـبة ٤ر٠٪ مما هو متوقع، ما يعني مرحليا ٢٥ر٤٪ من الناتـج العام، بدلا من ٦٥ر٤٪ كما حُدد له. ويقول القسـم ذاته إن العجز الحاصل في الأشـهر السبعة الأولى من العام الجاري بلغ ٥ر١٠ مليار شيكل، وهذا أقل بنحو ٢٠٪ عن نفس الفترة من العام الماضي- ٢٠١٢، التي بلغ فيها العجز ١ر١٣ مليار شيكل.

كذلك يظهر من تقرير مركز الأبحاث أن العجز المتراكم في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة بلغ ٤ر٣٦ مليار شيكل، وهو تقريبا ٥ر١٠ مليـار دولار، ما يعني ٨ر٣٪ من الناتج العام، وهذا أقل بنحو ٧ر٠٪ عمـا كان عليه في نهاية العام الماضي، حينما أعلنت الحكومـة في أوج الحملة الانتخابية البرلمانية أن العجز فاق كل التوقعات وبلغ ٥ر٤٪.

إلا إنه منذ تلك الفترة بدأ العجز يتراجع بشكل دائم، ففي الشـهر الأول من العام الجاري هبـط إلى ٢ر٤٪، وإلى ٤٪ في شهر نيسان الماضي، وعلى هذا الأساس يقدر قسم الأبحاث أن ينخفض العجز في نهاية العام إلى ما دون ٤٪.

ويقول المحلـل الاقتصادي في صحيفة «ذي ماركر» موطي باسـوك إن تقاريـر وزارة المالية تعكس وضعـا أفضل من المتوقـع للخزينـة العامـة، إن كان على مسـتوى مداخيل الضرائب، أو على مسـتوى مصروفات الوزارات والمؤسسـات الرسـمية، فالدولـة تصرف أقـل مما هو مخطـط، وتتلقى مداخيل ضرائـب أكثر مما كان متوقعـا، والنتيجة واضحة: انخفاض في العجز المالي في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة.

ويتابع باسوك كاتبا أنه ما من شك أنه في الأشهر المتبقية مـن هذا العام علـى وزارة المالية أن تسـتمر فـي الحفاظ علـى أداء الصرف، والعمل على زيـادة المداخيل، وتقليص المصروفات، كي تصل في نهاية العام إلى عجز من ٥ر٣٪ ما يعني بقاء مليارات في الخزينة العامة.

وبحسـب باسـوك، فإن وزارة المالية عرفت وخططت الأمور مسـبقا، وكانت الـوزارة على علـم بأنها تطـرح تقليصات أكثر من اللـزوم في الميزانية، وفي مصروفـات الدولة، كما أن الـوزارة عرفت أنها تجبي ضرائب أكثـر من اللزوم، وهذا من منطلق أنها تريد العمل فـي النطاق الآمن، ولهذا فإنها اتبعت الطريق الأكثر أمنا.

ضريبة مشتريات باهظة

بمـوازاة ذلك، ظهر في الأيام الأخيـرة تقرير يدل على أن مداخيـل الضرائب من ضريبة المشـتريات وحدها تعد من أعلـى المداخيل بين الدول المتطورة، قياسـا بالناتج العام، ففي العام الماضي- ٢٠١٢- بلغت مداخيل ضريبة المشتريات وحدها، ٨٢ مليار شـيكل، وهذا ما يعـادل ٢ر٢١ مليار دولار، و٥ر٣٧٪ مـن إجمالي الضرائب التي تمت جبايتها في العام الماضي.

ويقول التقرير إن مداخيل ضريبة المشتريات ارتفعت في العام الماضي بنسبة ٢ر١٪ مقارنة مع العام ٢٠١١، في حين أن مداخيل الضريبة ذاتها في العام ٢٠١١ ارتفعت بنسبة ٢ر٢٪ مقارنة مع العام ٢٠١٠، علما أن الضريبة في ٢٠١١ و٢٠١٠ كانت مطابقـة، ١٦٪، بينما ارتفعت هذه الضريبة في الثلث الأخير من العام الماضي بنسـبة ١٪، لترسـو عنـد ١٧٪، وارتفعت مجددا في شهر حزيران الماضي لتصل إلى ١٨٪.

وفي مقارنة دولية، نرى أن نسبة ضريبة المشتريات وحدها أقـل من معدل هذه الضريبة في دول الاتحاد الأوروبي، ولكن انتشار تطبيق الضريبة بالنسبة ذاتها على كل المشتريات، باسـتثناء الخضـراوات والفواكه، يجعلهـا أعلى من معدل الضريبة في تلك الدول، التـي فيها لا يتم تطبيق الضريبة على الأدوية والمواد الغذائية والألبسة، أو أن الضريبة عليها تكون بنسبة أقل.

وقد بدأت إسـرائيل تتبع ضريبة المشـتريات- أو حسـب تسـميتها المحلية «ضريبـة القيمة المضافـة»- في العام ١٩٧٦، وكانـت بنسـبة ٨٪، ويومها كانت إسـرائيل لا تزال تتلمـس طريقا للخروج من الأزمـة الاقتصادية الحادة، التي عايشـتها في سنوات السـبعين الأولى، وبشكل خاص بعد حرب تشـرين/ أكتوبـر، ولكن منذ ذلك الحيـن بدأت ترتفع الضريبة من عام إلى آخر، وأحيانا تراجعت إلى ١٥٪، وعاودت الارتفاع في السنوات الأربع الأخيرة.

ويسـتدل مـن تحليل مداخيـل ضريبة المشـتريات في إسـرائيل أن القسـم الأكبر منهـا نابع مـن الضريبة على الاسـتهلاك الفردي، إذ بلغت نسبتها قرابة ٦٥٪ من إجمالي مداخيل ضريبة المشـتريات، بينما أكثر بقليل من ١٠٪ من مداخيـل هذه الضريبة كانت من شـراء البيـوت، ونحو ١٦٪ لمؤسسات وجمعيات ليست لغاية الربح.

وفي حين ترى تقارير دولية أن ضريبة المشتريات هي من الأدوات الناجعة للجم الأزمات الاقتصادية، فإنه في المقابل تعتبر أوسـاط اجتماعية في إسرائيل أنها أبعد ما تكون عن العدالة الاجتماعية، لأنها تنعكس سلبا على أوضاع الشريحة الفقيرة والضعيفة، التي تدفع الضريبة، مثلها مثل الشرائح الغنيـة والميسـورة، إلا أن العبء على الفقـراء نتيجة هذه الضريبة يكون أكبر بأضعاف مضاعفة.

توقعات بانخفاض التضخم المالي إلى أدنى مستوى منذ ثماني سنوات

* التضخم المالي في الأشهر السبعة الأولى ٦ر١٪ ومن المتوقع أن ينخفض أكثر حتى نهاية العام *

* احتياطي إسرائيل من العملات الأجنبية يسجل ذروة جديدة- نحو ٨٠ مليار دولار *

سجل التضخم المالي في إسـرائيل خلال الأشهر السبعة الأولى مـن العام الجاري ارتفاعا بنسـبة ٦ر١٪، ونصف هذه النسـبة تأثرت مـن ارتفاع ضريبة المشـتريات في شـهر حزيـران الماضي، مـا يعني أنه من دون تلـك الضريبة كان التضخم أقل من ١٪، أي أقل من المجال الذي تحدده السياسة الاقتصاديـة، وهو ما بين ١٪ إلـى ٣٪، ولهذا فإن التوقعات تشير إلى احتمال أن يسجل التضخم المالي في نهاية العام الجاري أدنى مستوى له منذ ثماني سنوات.

وكان مكتـب الإحصاء المركزي قد أعلـن أن التضخم المالي سجل في شهر تموز الماضي ارتفاعا طفيفا بنسبة ٣ر٠٪، بعد الارتفاع الذي كان في حزيران بنسبة ٨ر٠٪، كانعكاس لارتفاع ضريبة المشـتريات، ومنذ مطلع العام، ارتفع التضخم بنسبة ٦ر١٪، وفي الأشهر الـ ١٢ الأخيرة ارتفع التضخم بنسبة ٢ر٢٪.

وحسب معطيات السنوات السابقة، فإنه في غالبية الأشهر الخمسة الأخيرة، يكون التضخم المالي في أدنى مستوياته، ويلامـس صفرا بالمئـة، وأحيانا يكون تضخما «سـلبيا»، ما يعني أن التضخم وإن قد يسجل ارتفاعا طفيفا في الشهرين الجاري والمقبل، فإن الأشـهر الثلاثة الأخيرة سـتلجم هذا الارتفاع وتجعله أقل.

وسـارعت الصحافة الاقتصادية إلى ربـط ارتفاع التضخم بارتفـاع الضرائب على المشـروبات الكحولية في الشـهر الماضي، حتى هناك من أسماه بـ «تضخم العرق»، إذ ارتفعت أسعار الكحول بمعدل ٣٥٪، رغم أن بعض المشروبات سجلت ارتفاعا بنحو ٦٠٪، ولكن كل فرع هذه المشـروبات الكحولية وغيرها سجل في المجمل ارتفاعا بنسبة ١٠٪.

وأشـار تقرير مكتـب الإحصاء إلى ان أسـعار الخضراوات سـجلت ارتفاعا بنسـبة ٣٪، بينما ارتفعت أسـعار الفواكه الطازجـة بنسـبة ٦ر٦٪، وفي المقابـل كان هناك انخفاض للأسـعار في الكثير من المواد الغذائية، والألبسة والأحذية، كما ارتفعت أسعار البيوت بنسبة ١٪.

ويقول مدير شركة الاسـتثمارات المالية «هالمان أدولبي»، إيـلان آرتسـي، إن ارتفاع التضخم في تمـوز، تأثر من ارتفاع الأسعار في شـهر حزيران الذي سـبقه، لكن هذا الارتفاع لن يؤثر على قرار البنك المركزي بالنسبة للفائدة، لأنه على الغالب ستقرر إدارة البنك عدم تغيير الفائدة البنكية إلى حين تولي محافظ جديد للبنك مهمات منصبه، إذ تتعثر عملية التعيين بعد أن ظهر مرشـحون، ومنهم من سـقط ترشيحهم، بعد أن تبين تورطهم في قضايا فساد أو مسائل إشكالية.

ويضيف آرتسـي قائلا إن كل المؤشـرات الاقتصادية في السوق تدل على أن التضخم سـيكون في أدنى مستوياته، وما يعزز هذا هو ارتفاع قيمة الشيكل أمام الدولار.

ويرى الخبيـر الاقتصادي شـموئيل بـن آري أن التضخم أبعـد «عنا» تخوف الركود الاقتصادي، إلا أنه حذر من أنه لولا ارتفاع ضريبة المشتريات لكان التضخم أقل من الحد الأدنى المحدد له، ١٪.

أما رئيـس اتحاد أصحاب المصالـح الاقتصادية الصغيرة والمسـتقلة فقد حذر من الذهاب بعيدا في تحليل التضخم المالـي. وقال إن هذا التضخـم لا يعكس الأزمة الاقتصادية التـي تعيشـها المصالح الصغيـرة والمسـتقلون، الذين يواجهـون عبئا ضريبيا كبيـرا، لأن هـذه المصالح هي أول مـا تتأثر مـن تراجع الحركـة الشـرائية، فالتقليصات في الميزانيات والضربات الاقتصادية دفعت الجمهور إلى شـد الحزام، وهذا ما تتأثر به مباشرة المصالح الصغيرة، التي من المتوقع أن تستفحل أزمتها في الأشهر المقبلة.

الدولار مصدر قلق

مـن جهة أخـرى، عاد سـعر صـرف الدولار في الأشـهر الأخيرة، وبشكل خاص في الأسـابيع الأخيرة، ليكون مصدر قلق للمؤسسات الإسـرائيلية، على ضوء تدهور السعر أمام الشـيكل، إذ بات سـعر الصـرف يراوح عند مسـتوى ٥٥ر٣ شيكل، وهو المستوى الذي كان عليه قبل ثلاث سنوات، وقد بادر بنك إسـرائيل المركزي في الآونة الأخيرة لشراء كميات كبيرة من الدولارات من أجل تعزيز سعره أمام الشيكل، ولكن المحللين يشـككون في ما إذا سـينجح البنك في رفع قيمة الدولار إلى مستوى يتجاوز ٧ر٣ شيكل.

إلـى ذلك، فقد أعلن بنك إسـرائيل المركزي في الأسـبوع الماضي أن احتياطي البنك من العملات الأجنبية بات يلامس ٨٠ مليـار دولار، وهـو ذروة جديدة يصـل اليها الاحتياطي الإسرائيلي، بعد أن كان في الربع الأول من العام ٢٠٠٨، قرابة ٢٨ مليـار دولار، وفي حينه جـرى الحديث عن نية البنك رفع الاحتياطي إلى مستوى ٣٩ مليار دولار، في غضون عامين من حينه، إلا أن البنك اتبع أسـلوب شراء الدولارات من أجل وقف تدهور قيمة الدولار أمام الشـيكل، ورفع مسـتوى الاحتياط بما يلائم حجم التعاقدات التجارية الإسرائيلية مع العالم.

ويظهر من تقريـر البنك أن احتياطـي العملات بلغ حتى نهاية الأسـبوع الماضـي ٢ر٧٩ مليار دولار، بعد أن اشـترى البنـك في الايام الأخيرة قرابة ٣٠٠ مليون دولار. وقال البنك إنه يشـتري حاليا الدولارات من أجل رفع قيمة الدولار وعدم مس مردود الاسـتيراد، خاصة وأن إسرائيل باتت تستهلك وقودا أقل من العالم، بسبب بدء تدفق الغاز المحلي عليها.

موجز اقتصادي

بنك إسرائيل: الميزانية العامة ستخفض النمو الاقتصادي

قال تقرير جديد لبنك إسـرائيل المركزي إن الميزانية العامة، للعامين الجاري والمقبل، اللتين أقرهما الكنيست في نهاية الشهر الماضي، سيخفضان النمو الاقتصادي، خاصـة في العـام المقبل- ٢٠١٤، بفعـل التقليصات في الميزانية، والضربات الاقتصادية التي تتلقاها الشـرائح الفقيرة والوسـطى، فيما يتعلق برفع الضرائب وتقليص المخصصات الاجتماعية، خاصة مخصصات الأولاد منها.

ويقـول البنك فـي تقريره نصف السـنوي عن العام الجاري، إن النمو المتوقع للعـام الجاري بقي على حاله، ٨ر٣٪، بينما سـتهبط نسـبة النمو في العـام المقبل- ٢٠١٤، وفق هذه التوقعات المتقلبة إلى ٢ر٣٪، ويشـمل هذا النمو بدء استخراج وبيع الغاز، رغم أن هذا لن يكون ملموسا على مستوى الشارع الإسرائيلي.

ويقـول تقرير البنـك إن النمو في الربـع الأول من العام الجاري بلغ ٩ر٢٪، وهي نسـبة مشـابهة للربـع الأخير من العام الماضي، وبحسب التوقعات فإن هذه هي نسبة النمو الفعلية للعام الجاري، من دون تأثير الغاز بنسبة ١٪.

ويضيف التقرير أن سلسـلة الإجـراءات الاقتصادية التـي نصت عليهـا الميزانية العامـة للعامين الجاري والمقبل من شـأنها أن تقلص حجم القوة الشرائية لدى الجمهور في اسـرائيل، بفعل رفـع الضرائب وتقليص مخصصـات الأولاد، وحسـب اعتقـاد البنك فـإن هذه التأثيرات السلبية سـتكون مؤقتة، وأن الحكومة كانت ملزمة بهذه الاجراءات، وإلا كان العجز سـيتجاوز نسبة ٦٪ من الناتج العام.

ويشـير البنك المركزي في تقريـره الى أنه منذ الربع الثاني من العام الجاري، بدأ يلمس الاقتصاد الإسرائيلي تباطؤا في ارتفاع الطلب على العمل، خلافا لما كان عليه الوضع في العامين الماضيين، اللذين شـهدا انخفاضا ملحوظـا في نسـبة البطالة. ويتوقع محللـون أن يكون هناك ارتفـاع محدود في نسـبة البطالة في الأشـهر المقبلة، على ضـوء تجميد عدة مشـاريع بنية تحتية، وتقليص وظائـف في القطاع العام، وهذا اضافة الى أن تراجع القوة الشـرائية سيقود أيضا الى موجة فصل من أماكن العمل، خاصة في القطاعين الانتاجي والخدماتي.

ويذكر أن بنك إسـرائيل يعمل علـى إعادة النظر في توقعاته الاقتصادية كل ثلاثة أشـهر، وأحيانا بوتيرة أقل، ولا يسـتبعد محللون أن تكون معطيات العام ٢٠١٤ غير تلك التي يطرحها بنك إسـرائيل ووزارة المالية في هذه المرحلة، بمعنى أن تكون أفضل.

ثلث السكان بدون راتب تقاعدي

قال تقرير جديـد لمكتب الإحصـاء المركزي إن ثلث السـكان في إسـرائيل لا يوجد لديهم راتـب أو تأمين تقاعدي، وهذا على الرغم من أن القانون يلزم المشغلين بفتح حسـابات توفير تقاعدية للعامليـن لديهم، في حين تطالب أوسـاط في وزارة الماليـة بتقليص الراتب التقاعـدي بنسـبة ١٠٪ بحجـة وضعيـة الصناديـق التقاعديـة، على ضوء انخفاض نسـبة الفائدة البنكية وارتفاع معدل الأعمار في إسرائيل.

ويقـول تقرير المكتب إن ١٨٪ مـن المنخرطين حاليا في سوق العمل لا يوجد لديهم توفير تقاعدي، في حين أن لنحو ٣٦٪ من السـكان في اسرائيل لا يوجد توفير أو ضمان أو راتب تقاعدي، ونقرأ أيضا أن لدى الرجال الوضع أفضـل، إذ أن ٦٩٪ من الرجال لديهـم ضمان تقاعدي، وتنخفض هذه النسبة لدى النساء الى ٦٠٪.

وعلى مسـتوى الأعمار، ففـي حين أن لـدى ٦٤٪ من السكان يوجد ضمان تقاعدي، فإن هذه النسبة تنخفض الـى ٤٧٪ لدى من هم من عمر ٥٦ عامـا وما فوق، وهذه نسـبة تقلق المؤسسات الإسـرائيلية، كون هذا الجيل إما أنه على وشـك الانتقال الى سن التقاعد أو بات فيه، وترتفع النسـبة الى ٧٢٪ لدى من هم من عمر ٤٥ إلى ٦٤ عاما، ثم تنخفض النسـبة الى ٦٤٪ لدى من هم من عمر ٢٠ إلى ٤٤ عامـا، ولكن هذه النسـبة منخفضة لكون أن من هم في سن العشرينيات يكونون في مرحلة التبلور قبل الانخراط في سـوق العمل، فإمـا هم في الجيش أو على مقاعد الدراسة العليا، أو أنهم في مرحلة تنقل بين أماكن عمل، وما يعزز هذا الاستنتاج، هو أن نسبة الذين لديهـم ضمان تقاعـدي، من عمر ٣٠ عامـا الى ٦٤ عاما ترتفع الى ٨٨٪، ويلاحظ أن أعلى نسـبة تقاعد موجودة بين الأكاديميين، إذ أن النسبة بينهم ترتفع الى ٩٢٪.

ويذكر أنه قبل نحو سـت سنوات، جرى سن قانون يلزم كل عامـل أو مسـتقل أو صاحـب عمل في إسـرائيل، أن يضمن لنفسه توفير تقاعد، وهذا القانون يجري تطبيقه تدريجيـا حتـى العـام ٢٠١٥، إذ كانت تقاريـر قد دلت علـى أن الكثيرين من ذوي الأعمال الحـرة، أو المهنيين المستقلين، لا يضمنون لأنفسـهم خلال سنوات العمل ضمانا تقاعديا، وبعد وصولهم الى سن التقاعد يتحولون الى شـريحة ضعيفـة اقتصاديا، وحتى فقيـرة، بعد أن كانوا ضمن الشرائح المتوسطة أو الميسورة.

إلى ذلك، فقد ضجت الأوسـاط الإسرائيلية في الأيام الأخيـرة بعد ظهور مبادرة فـي وزارة المالية تدعو إلى خصم ١٠٪ من الراتب التقاعدي، لمن خرجوا إلى التقاعد مـن العام ١٩٩٥ وصاعدا، وهذا بزعم أن صناديق التقاعد تواجـه عبئا كبيرا، علـى ضوء انخفاض نسـبة الفائدة البنكية في السـنوات الأخيرة، وارتفـاع معدل الأعمار فـي إسـرائيل، وهذا الجانب الأخير يشـغل الأوسـاط الاقتصادية في السـنوات الأخيرة، علـى ضوء الارتفاع المسـتمر في معدل الأعمار، وهو اليوم ٨٤ عاما، للنساء و٨١ عاما للرجال، بزيادة عشـر سـنوات عما كانت عليه الحال في سنوات السبعين من القرن الماضي.

إلا أنه على ضوء الضجة أعلـن وزير المالية يائير لبيد أنه طلب إعادة النظـر في موقف الجهات المختصة في وزارة المالية إزاء هذه القضية.

تغطيـة خاصـة: قراءات إسرائيلية في المشهد المصري

بلادة الولايات المتحدة والغرب في التعامل مع أحداث مصر!

بقلم: تسفي مازائيل (*)

شهدت مصر مؤخراً تطورا بالغ الأهمية، غير أن الغرب لم يدرك بعد، كما يبدو، مغزى هذا التطور المتمثل في قيام جماهير الشعب المصري، بمساعدة الجيش، بالإطاحة بحكم الإخوان المسلمين، وإقامة سلطة مدنية مؤقتة موالية للغرب.

وتتألف هذه السلطة بشكل رئيس من تكنوقراطيين مستقلين، مناوئين للإسلام السياسي، ويعبر هؤلاء بلا شك عن إرادة الشعب في إنقاذ الثورة المصرية. فبقاء الإخوان المسلمين في السلطة حتى الانتخابات الرئاسية بعد ثلاث سنوات، كان من شأنه أن يؤدي إلى سيطرتهم على الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي، وبالتالي سيكون من الصعب جداً تنحيتهم عن الحكم، وربما كان سينشأ حينئذ وضع مشابه لـ «الوضع الإيراني» البعيد كل البعد قطعا عن الديمقراطية.

من هنا لم يكن في وسع الغرب انتظار حدوث تطور أفضل من هذه الانتفاضة (ضد حكم الإخوان) ذلك لأنها تشكل نوعا من الفرملة للإسلام الراديكالي، الذي صعد بقوة إلى السطح في أعقاب ما سمي في البداية بـ «الربيع العربي»، لكنه سرعان ما تحول إلى شتاء إسلامي مكفهر.

وقد انعكست نتائج ما حدث في مصر بصورة فورية وملموسة على دول أخرى، خاصة على تونس وليبيا، حيث كثفت قوى المعارضة هناك نضالها ضد الإسلام الراديكالي.

وكانت الثورة في مصر قد اختطفت من قبل الإخوان المسلمين، وسط إظهار سلبية، غير متوقعة، من جانب المجلس العسكري الأعلى بقيادة المشير محمد حسين طنطاوي، والذي تولى زمام الحكم بعد الإطاحة بالرئيس حسني مبارك.

وقد عبر الشعب المصري عن تأييده للإخوان المسلمين والسلفيين، حين منحهم في الانتخابات البرلمانية ٧٣٪ من مقاعد مجلس الشعب. وعلى ما يبدو فقد شكل ذلك نوعا من التصويت الاحتجاجي في أعقاب الأحداث الدراماتيكية في شهري كانون الثاني وشباط ٢٠١١.

وبينما كان الإخوان المسلمون هم القوة الوحيدة المنظمة في الساحة المصرية، كانت المعارضة (العلمانية والليبرالية) منقسمة ومتشرذمة في عشرات الأحزاب الصغيرة المفتقرة إلى الخبرة السياسية. وتعتبر تلك الانتخابات إجمالا مشوهة وغير ديمقراطية، ذلك لأن الإخوان المسلمين نجحوا في إقناع المجلس العسكري بإجراء الانتخابات قبل صياغة دستور جديد يحظر إقامة أحزاب على أساس ديني ويضع أساسا لقانون انتخابات حرة ونزيهة بحضور مراقبين دوليين.

وقد اتضحت القوة الحقيقية لحركة الإخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية التي جرت بعد ستة أشهر، إذ لم يحصل مرشح الإخوان، محمد مرسي، في الجولة الانتخابية الأولى، سوى على ٢٥٪ من أصوات المقترعين. وفي الجولة الثانية لم يحصل مرسي سوى على ٥١٫٢٪ في الوقت الذي بلغت فيه نسبة التصويت ٥٠٪ فقط من أصحاب حق الاقتراع، مما يعني أن مرسي انتخب بما لا يزيد عن ٢٥٪ من أصوات جمهور الناخبين، هذا فضلا عن أن منافس مرسي في الجولة الثانية كان رجل النظام القديم أحمد شفيق.

نهاية ديكتاتورية مبارك وإرساء أسس ديكتاتورية إسلامية

باشر مرسي فور توليه لمنصبه كرئيس باتخاذ سلسلة خطوات فاجأت المصريين، قام في نطاقها بتنحية قادة الجيش عن مناصبهم، وأجبر أكاديميات الجيش والشرطة على قبول أعضاء حركته، الذين منعوا حتى ذلك الوقت من دخول مثل هذه المؤسسات، وأصدر مرسوما رئاسيا يعطي فيه لنفسه صلاحية التشريع وصلاحية السلطة القضائية، وأقال النائب العام، وعين لجنة ٧٠٪ من أعضائها إسلاميون والباقون يمثلون التيار الليبرالي والأقباط (قاطع هؤلاء أعمال اللجنة) قامت بصياغة دستور جديد للبلاد يضع أسسا لدولة تحكمها الشريعة الإسلامية. فضلا عن ذلك قام مرسي بإقصاء النخب المتنفذة في الوزارات المهمة من ناحية حركة الإخوان المسلمين، مثل التعليم والثقافة والأوقاف وغيرها، وعين مكانهم أعضاء حركته. وكان الهدف الجلي بناء مؤسسات تعليمية وثقافية ودينية ترتكز على أيديولوجيا الإخوان المسلمين، بما يؤدي إلى تكريس وتوطيد سلطتهم. وقد بات من الواضح للشعب المصري، الذي أمل في قيام حكم يضع حدا لديكتاتورية مبارك ويكرس جهده للتنمية الاقتصادية، أن مرسي ما هو إلا دمية يحركها مكتب الإرشاد المتزعم لحركة الإخوان المسلمين، وأنه يعمل على إرساء أسس ديكتاتورية إسلامية.

على إثر كل ذلك شرعت قوى المعارضة بتنظيم سلسلة مظاهرات واعتصامات، وجرى تشكيل جبهة الإنقاذ الوطني التي ضمت كتل المعارضة الرئيسة في الساحة المصرية، وهم الليبراليون والناصريون واليسار. وأعلنت الجبهة رفضها لسلسلة الخطوات والإجراءات التي اتخذها الرئيس مرسي، وطالبت بإعادة صياغة الدستور وتشكيل حكومة حيادية مؤقتة تعد لإجراء انتخابات برلمانية جديدة. كذلك أعلن جهاز القضاء أن مرسوم مرسي الرئاسي غير دستوري ورفض إقالة النائب العام. في ضوء ذلك تراجع مرسي قليلا، حيث ألغى الحصانة التي منحها لقراراته، ونقل صلاحية التشريع إلى مجلس الشورى المؤلف في غالبيته العظمى (٨٥٪) من إسلاميين، غير أن هذا المجلس باشر على الفور عملية تشريع سريعة لقوانين غير ديمقراطية. في هذه المرحلة بات من الواضح تماما أن حكم الإخوان دخل في مواجهة مع الشعب، وأخذت الاحتجاجات تشتد وتتصاعد من جانب مختلف القوى والفئات والتيارات غير الإسلامية، وأعلنت «جبهة الإنقاذ الوطني» رفضها إجراء أي حوار مع مرسي ما لم يستجب إلى مطالبها. من جهته، كرر القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع عبد الفتاح السيسي دعوته للرئيس مرسي بفتح حوار مع قوى وأحزاب المعارضة، مؤكداً على أن السيادة للشعب، وأن الجيش سيضطر إلى التدخل إذا ما شعر أن الدولة تقف على حافة حرب أهلية. غير أن مرسي تجاهل تحذيرات الجيش وكرر في خطبه أن «كل شيء على ما يرام» وأن المعارضة لا تمثل الشعب.

كان من الواضح أن الوضع المتأزم سيؤدي في نهاية المطاف إلى مواجهة عنيفة، وهذا ما حصل بالفعل، بمبادرة حركة «تمرد» الشبابية، التي جمعت تواقيع ٢٢ مليون مصري على عريضة تطالب بنزع الشرعية عن مرسي، ونظمت تظاهرة مليونية في الثلاثين من حزيران للإطاحة بحكم مرسي والإخوان المسلمين.

ثورة تصحيحية أم انقلاب عسكري؟!

في أعقاب وصول الأمور إلى هذا الوضع المشحون بالتوتر الشديد، كان لا بد للجيش من التدخل لإنقاذ البلاد من الفوضى. وهكذا أمسك المجلس العسكري بزمام الأمور، وقام بعزل واعتقال مرسي، وعين رئيس المحكمة الدستورية العليا، عدلي منصور، رئيسا مؤقتا للبلاد، والذي شكل بدوره حكومة انتقالية تضم شخصيات مستقلة وخبراء في مجالات مختلفة، وأصدر مرسوما يحدد جدولا زمنيا لإعادة صياغة الدستور وتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية في غضون تسعة أشهر، وبذلك فقد انتقلت السيطرة على الفور من الجيش، الذي كان مستعداً بلا شك لهذا السيناريو، إلى سلطة مدنية.

فنيا، يمكن القول إن ما حصل هنا كان انقلابا عسكريا، غير أن ذلك كان من ناحية جوهرية ثورة تصحيحية، وخطوة أعادت ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير (التي أطاحت بنظام مبارك) إلى مسارها الصحيح، الذي كان من المفترض أن يقود مصر نحو قيام سلطة ديمقراطية منتخبة، على أساس أحزاب سياسية لا ترتكز على أيديولوجيا إسلامية، وتركز جهودها على التنمية الاقتصادية وتطوير الدولة وتشكل مثالا لباقي الدول العربية.

لكن هذه الثورة التصحيحية قوبلت بالدهشة والذهول من جانب الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي، التي رأت فيها انقلابا عسكريا ضد سلطة منتخبة. والسؤال هو: كيف غابت عن أنظار مؤسسات الاتحاد الأوروبي والبيت الأبيض كل تلك التطورات والأحداث العاصفة التي جرت (في مصر) بصورة جلية للغاية طوال عام كامل؟!

كما أسلفنا، فقد برهن السيسي بالأفعال على أنه غير معني بالسلطة، واتخذ عدة خطوات تدل على توجهاته فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ومحاربة الإرهاب، وأرسل قوات الجيش للقضاء على المجموعات الإسلامية الجهادية في سيناء، كما أوعز بتكثيف الجهود لسد وتدمير الأنفاق التي استخدمتها حركة «حماس» لتهريب الأسلحة والصواريخ إلى قطاع غزة، وقلص حيز نشاط الحركة. كذلك منع السيسي قدوم رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان لزيارة غزة، وحظي بعناق من ملك الأردن، عبد الله الثاني، الذي سارع إلى زيارة القاهرة لمباركة الحكم الجديد، فيما أعلنت المملكة السعودية ودول الخليج، التي أدركت أهمية «الثورة التصحيحية» في الصراع ضد الإخوان المسلمين، منح مصر ١٢ مليار دولار لدعم الاقتصاد المصري.

في المقابل، وعوضا عن احتضان السلطة الجديدة وتقديم الدعم والمساعدة لها، مارست الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضغوطا عليها لإطلاق سراح الرئيس المعزول، محمد مرسي، وإجراء حوار مع الإخوان المسلمين. كذلك سمعت أصوات في الولايات المتحدة، مثل جون ماكين، طالبت بوقف المساعدات العسكرية الأميركية لمصر، بموجب ما يقتضيه القانون الجاف، وهو ما دفع وزير الدفاع المصري، عبد الفتاح السيسي، إلى الإدلاء بتصريحات لصحيفة «واشنطن بوست» اتهم فيها الولايات بالوقوف إلى جانب الإخوان المسلمين، وقال إن الرئيس باراك أوباما يستخف به، وأنه لم يهاتفه ولم يتحدث معه منذ عزل الرئيس مرسي. وأكد السيسي أن مرسي لم يكن رئيسا لكل المصريين، وأنه عمل فقط من أجل أيديولوجيا حركته لإقامة دولة تشكل قاعدة لإمبراطورية إسلامية. وأضاف أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أدارا ظهرهما لمصر وهي في أمس الحاجة للدعم والمساعدة.

لقد وجه الشعب المصري ضربه قوية إلى الإخوان المسلمين، ربما تؤدي إلى إضعاف كل فروع وتشكيلات حركتهم في الدول العربية ودول الغرب، هذا فيما تعكف الزعامة المصرية الحالية في هذه الأثناء على إقامة نظام حكم جديد يرغب في التقرب من الغرب وإنشاء دولة عصرية حديثة تستند إلى مزيج من قيم الغرب والقيم الإسلامية، وتمضي بمصر في سكة التنمية والتطور والتقدم، وهو ما يشكل فرصة تاريخية بالنسبة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

ومن هنا يتعين على الأوروبيين والأميركيين تقديم كل مساعدة ممكنة لمصر، سياسيا واقتصاديا، بغية تمكينها من التغلب على عقبة الإخوان المسلمين، والمضي قدما في طريق التنمية الاقتصادية.

(*) سفير إسرائيلي سابق في مصر. ترجمة خاصة.

مصر: تباين في الرؤية الدولية للأحداث.

الشعب المصري لم يعد مستعدا للتسليم بنظام لا يعمل لمصلحته ولا يخدم حاجاته

بقلم: د. ميرا تسوريف (*)

«في الشعوب عامة هناك شعب يسلّم زمام إدارة شؤونه إلى حكومته ويمتثل بانصياع لمشيئتها، وهناك منها من يضع حدوداً محددة للحكومة تتعلق بممارستها للسلطة وبنفوذها ويفرض على ذلك رقابة صارمة. فإذا أجادت- كافأها على ذلك، وإذا لم تفعل ذلك- أسقطها. إن شعوب الشرق الأوسط هي من النوع الأول وشعوب الغرب تنتمي إلى النوع الثاني. وهذا هو سبب كون الشرق متخلفاً وضعيفاً، بينما الغرب في حالة ازدهار ونمو»- هكذا صاغ مصطفى كامل، الزعيم غير المنازع للحركة الوطنية المصرية، في العام ١٩٠٦، المزايا الكامنة في فكرة سيادة الشعب. ومنذ ذاك وحتى انفجار ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير العام ٢٠١١، كان الشعب المصري بالفعل عبداً لحكومته ومنصاعاً لقوانينها الاستبدادية ولمشيئة قادتها. وهكذا فإن تلك الثورة شكلت نقطة تحوّل نظراً لأنها كانت المرة الأولى التي حقق فيها ثوار ميدان التحرير مفهوم السيادة، حين لم يطالبوا فقط بعزل الرئيس حسني مبارك، بل واصلوا البقاء في الميدان إلى أن أعلن الرئيس المصري استقالته من منصبه. والشعارات التي رُفعت، وفي طليعتها «الخبز، الحرية والعدالة الاجتماعية»، و«لا للدكتاتورية ونعم للديمقراطية»، عبّرت عن توق الثوار إلى مصر مغايرة.

وبالفعل، فإن مسار انتخاب محمد مرسي رئيساً شكل محطة جوهرية أخرى على طريق تقدم مصر نحو الديمقراطية لأنه، وللمرة الأولى في تاريخها، تُجرى فيها انتخابات حرة وشفّافة وتخضع لإشراف ورقابة هيئات مصرية ودولية. في الوقت نفسه كان ذلك حدثاً تاريخياً أيضاً بالنسبة إلى جماعة «الإخوان المسلمين» التي تحولت عقب ثورة ٢٥ يناير من حركة معارضة مضطهدة وملاحقة إلى حزب سياسي شرعي سارع إلى استغلال خبرته التنظيمية طويلة الأمد من أجل تأسيس «حزب الحرية والعدالة»، وبلورة لائحة مرشحيه لانتخابات مجلسي الشورى والشعب، وإعداد برنامج انتخابي مفصّل وتسمية مرشحه لانتخابات رئاسة الجمهورية. وعلى الرغم من انتخاب مرسي بأكثرية ضئيلة، فقد أقرّ الجميع بقواعد اللعبة الديمقراطية متمنين النجاح للرئيس المنتخب. وأحسن التعبير عن ذلك، المؤرخ المصري خالد فهمي بقوله: «أنا شخصياً لم أنتخب محمد مرسي. ولكن، حين أعلنت نتائج الانتخابات، كنت سعيداً نظراً لأنني أدركت أننا نجحنا في تحقيق أول المهام الثورية، لناحية إجراء انتخابات حرة ولائقة للمرة الأولى. وبناء عليه، ومن وجهة نظري، محمد مرسي هو الرئيس الشرعي لمصر».

بالنسبة إلى الشعب المصري، كان مرسي رمزاً للمرشح غير الموبوء بفساد نظام الرئيس مبارك، وكمن دفع ثمناً شخصياً جراء انتمائه إلى حركة «الإخوان المسلمين» ومثّل الفكر الإسلامي الأصيل. وأعلن مرسي في خطاب تتويجه في ميدان التحرير أنه عازم على أن يكون رئيساً للجميع. وأضاف أيضاً أنه مدرك أن قوته وصلاحيته مصدرهما الشعب سيد نفسه، «فإذا شئتم منحتموني تلك القوة والصلاحيات وإذا أبيتم انتزعتموها مني». وأخيراً، أعلن أنه عازم على العمل من أجل تأسيس مصر كدولة مدنية، وفقاً لروح الثورة. وتضمن البرنامج الذي طرحه تخصيص موارد لحل أزمة الجيل الشاب، وفي المقدمة ملاءمة نظام التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، وطرح ردود علاجية لمشاكل تلوث البيئة، وبلورة حلول لمشاكل البُنى التحتية للطرقات في مصر التي تتسبب في سقوط ضحايا كثيرة يومياً. وأثار التركيز على مشاكل مصر الداخلية الأمل في أوساط كثيرين. ولكن بالقدر ذاته كان هناك من أعرب عن خشيته من عملية الأسلمة التي قد تطال الدولة جراء التزام مرسي بروح جماعة «الإخوان» وقيمها. وفي الوقت ذاته فضل شباب الثورة ومن ضمنهم أعضاء حركة السادس من نيسان (حركة تأسست في شهر نيسان ٢٠٠٨ وقادت «اضطرابات الرغيف»، واحتجاجات الجماهير عقب إلغاء الدعم الماضي للسلع الأساس. وكان أعضاء الحركة هم من حركوا أيضاً عجلات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١) عدم الانزلاق إلى ميدان المعركة السياسية ومواصلة التمسك بكل قوة بالنشوة الثورية. فضلاً عن ذلك، فإن عدداً غير قليل منهم فضل التصويت لمحمد مرسي على منافسه أحمد شفيق الذي اعتبروه ممثلاً لما أطلقوا عليه «فلول» النظام القديم.

وعلى الرغم من المشاكل الحادة التي واجهها مرسي فقد كان انتخابه فرصة تاريخية لحركة «الإخوان»، وله شخصياً على حد سواء لكي يثبت لناخبيه ومعارضيه داخل مصر وللأسرة الدولية التي تابعت بقلق واهتمام انتصار «الإخوان» أنه على الرغم من افتقار مرسي للخبرة في الحكم إلاّ إنه يمتلك المؤهلات الملائمة لكي يخرج البرامج التي أعلنها من حيز القول إلى الفعل. وأعلن ممثلو الحركات السياسية الجديدة والقديمة على حد سواء بصوت واحد أنهم سوف يمنحون مرسي أيام السماح التي هو بحاجة إليها ولكن مع ذلك لن يترددوا في انتقاده عندما يتوصلون إلى استنتاج بأن أفعاله لا تتلاءم مع وعوده ولا تدفع مصر قدماً نحو مستقبل أفضل. وبالفعل، فإن مقياس التقييم الذي أطلق عليه مصطلح «مقياس مرسي»، ونُشر يومياً في الصحافة المكتوبة كما على مواقع الشبكة الإلكترونية، عكس مدى رضا الجمهور أو بدلاً عن ذلك مدى انتقاده لخطوات الرئيس وأدائه. وفي خلال الشهور الستة الأولى على ولاية مرسي أظهر المصريون قدراً من النفس الطويل والأناة المرموقين. ولكن ثقة الجمهور بالرئيس بدأت تتصدع حين انبرى لمعالجة مشاكل مصر الداخلية. عندها بدأت تظهر معالم المسار الذي كان يخشاه الجميع: هكذا، على سبيل المثال، كان صعباً على النظام تحمّل استقلالية وسائل الإعلام المصرية التي لم تنأى بنفسها عن توجيه الانتقادات للرئيس الذي بدأ بدوره وضع العراقيل أمامها. بموازاة ذلك صاغت حكومة هشام قنديل قانون منظمات المجتمع المدني الذي قيّد نشاطاتها بشكل فاق القيود التي فُرضت عليها في عهد مبارك. وبدأت تظهر أزمة بعد أن أقصى الرئيس المدعي العام وتسبب في خروج ثلاثة آلاف قاضٍ إلى التقاعد قبل السن القانونية، وبذلك مكّن ممثلي «الإخوان» من السيطرة على المحكمة الدستورية العليا. ووصل المسار ذروته في تشرين الثاني ٢٠١٢، حين أعلن الرئيس مرسي المرسوم الرئاسي الذي بموجبه يحظر نقض تعليمات ذلك المرسوم من جانب المراتب القضائية. وبفعله ذلك، وضع مرسي نفسه فوق القانون وأنزل ضربة قاتلة بالنظام القضائي. أضف إلى ذلك، فقد عكس الدستور المصري عملياً، على الرغم من المصادقة عليه في استفتاء عام، برنامج «الإخوان المسلمين» والتيار السلفي اللذين شكل ممثلوهما أكثرية ساحقة بين أعضاء صياغة الدستور، عقب انسحاب ممثلي الكنيسة القبطية، وأعضاء حركة السادس من نيسان، وممثلي مجموعات معارضة أخرى لأن هؤلاء لم ينجحوا في التأثير على نص الوثيقة التي من المفترض أن ترسم الخطة الهيكلية لمصر الديمقراطية. وتسلسل الأمور هذا كشف للعيان كل نوايا الرئيس المنتخب لاستغلال مكانته بُغية السيطرة على مصر وليس إدارة شؤون الحكم فيها كما تعهد، وإسناد المناصب العليا في الدولة للمقربين منه في جماعة «الإخوان» وفرض قيم الحركة على مجمل الجمهور المصري.

لكن القشة التي قصمت ظهر البعير كانت عمليات الأسلمة الخاطفة التي حصلت على المستوى الثقافي وعلى مستوى المحافظات والإدارة البلدية. كان ذلك عندما أقال وزير الثقافة المصري مديرة دار الأوبرا في القاهرة بدعوى «الفساد والإدارة غير السليمة». وعقب هذا القرار أعلن مايسترو دار الأوبرا الإضراب وانضمت إلى هذا الإضراب أيضاً الجوقة الموسيقية السمفونية في القاهرة، وبذلك بدأت «انتفاضة ثقافية»، بمبادرة من فنانين ومثقفين وإعلاميين مطالبين بإقالة وزير الثقافة فوراً. وما بدأ كحركة احتجاج ضد الوزير تحوّل بسرعة إلى صراع وطني من أجل الهوية الجماعية لمصر المكوّنة من تراث مصر القديمة والتراثين الإسلامي والقبطي. واتضح عندها أن حكومة الرئيس مرسي تسعى إلى بلورة الثقافة المصرية وفقاً لروح عقيدة «الإخوان». ويجب أن نضيف إلى انتفاضة الثقافة المصرية حالة التذمر التي غمرت شبكات التواصل الاجتماعي حين عُلم بتعيين عادل أسد الخيرات محافظاً جديداً لمحافظة الأقصر. فالرجل، هكذا تبين، هو عضو في الذراع العسكرية لتنظيم الجماعة الإسلامية، أحد تنظيمات الإسلام المتطرف العاملة في مصر، والمسؤولة عن مجزرة في أحد المعابد في الأقصر، وعن هجمات إرهابية ضد السياح الأجانب، وعن قتل جنود وضباط شرطة وعن اغتيال الرئيس السادات. وكان الإحساس الذي تناقلته تلك الشبكات يقول إن ثقافة مصر وتراثها يتعرضان لهجوم من جانب الإخوان المسلمين، وأحد الانتقادات التي تكررت على صفحات التواصل الاجتماعي تمحورت حول الأضرار التي ستلحق بالسياحة جراء هذا التعيين.

وفي ختام سنة لولاية مرسي ظل اقتصاد مصر يواصل التدهور. فأسعار الوقود والسلع الغذائية بلغت الذروة، وقيمة الليرة المصرية انخفضت، وتفاقمت البطالة. وانعدام الأمان والأمن في الحيز العام لم يتسبب فقط في مظاهر الرعب الناجمة عن التحرش الجنسي وحالات الاغتصاب، بل أيضاً في تعطيل السياحة، التي كانت إلى حين اندلاع الربيع العربي المرفق الاقتصادي الأساس الذي يزود الخزينة المصرية بالعملات الأجنبية. ولكن، كان خطأ مرسي الأكبر في أنه ألحق إساءة وضرراً قاتلاً بتضامن الشعب المصري وبوحدة الصف التي اتسم بها هذا التضامن خلال ثورة ٢٥ يناير، حيث قسّم الشعب المصري إلى معسكرين: معسكر أنصار ومؤيدي «الإخوان» من ناحية ومعسكر معارضيهم من ناحية أخرى. وعلى هذه الخلفية قامت حركة «تمرّد» التي شكلت بديلاً شاباً عن حركة السادس من نيسان وهي التي ترجمت مشاعر الإحباط والسخط التي سرت في أوساط الجمهور المصري، إلى لغة الفعل. وأعلن قادة الحركة أن «تمرّد تأسست من أجل عامة الشعب الساعين إلى تأسيس دولة ديمقراطية في مصر». وبعمل لبق وسريع ومن خلال استخدام البراعات الرقمية نجح أعضاء الحركة في جمع تواقيع ٢٢ مليوناً على عريضة تدعو إلى عزل الرئيس مرسي وإلى التظاهر في ميدان التحرير في الثلاثين من شهر حزيران، وهو ما أطلقوا عليه «أم التظاهرات»، بمناسبة مرور عام على ولاية الرئيس. وحركة «تمرد» هي دليل على أن الجمهور المصري غير مستعد للتسليم بعد الآن بنظام لا يعمل لمصلحته ولا يخدم احتياجاته. أكثر من ذلك، فهو ليس مستعداً للاكتفاء بديمقراطية مزيفة بل يتطلع إلى استبدال الحكم الاستبدادي بديمقراطية حقيقية بكل جوانبها.

إن عزل مرسي لا يتلاءم مع التعريفات المألوفة للانقلاب العسكري الذي يتم تنفيذه «من فوق» وبمبادرة من العسكر الطامحين إلى الإمساك بمقاليد الحكم والاحتفاظ به. ففي الحالة التي نحن بصددها، وقف الجيش إلى جانب المتظاهرين في الميدان، وحث الرئيس على الاستجابة لمطالب الجمهور من أجل الحفاظ على المكانة التوافقية للجيش كجيش الشعب. لكن رفض مرسي لذلك، أرغم وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي على اتخاذ خطوات وتدابير من تلك التي تتسم بها الانقلابات العسكرية على غرار: تطويق مبنى التلفزة المصرية؛ اعتقال قادة حركة «الإخوان» وفي مقدمهم المرشد العام، محمد بديع، ووضع الرئيس مرسي قيد الإقالة الجبرية. لكن البيان الرسمي للجنرال السيسي حول عزل الرئيس مرسي ورسم خارطة الطريق «العسكرية»، يناقضان التعريف المألوف لمفهوم الانقلاب، هذا لأنه ظهر في مشهد العزل إلى جانب الجنرال السيسي كبار ممثلي المجتمع المصري مثل: شيخ الأزهر ورئيس الكنيسة القبطية وممثل المعارضة (محمد البرادعي) وأيضاً ممثل التيار السلفي، حيث كانت الغاية من ذلك إبراز وحدة الصف والإجماع على الخطوة التي تم اتخاذها. إضافة إلى ذلك، أعلن الجنرال السيسي عن تعيين رئيس مدني مؤقت حرص على تشكيل حكومة انتقالية إلى حين إجراء انتخابات لمجلسي الشعب والشورى وللرئاسة. وبذلك أبرز إرادة الجيش في الابتعاد عن السلطة ومساندته للخطوات المدينة من بعيد.

إن المكون الثوري المميز للفصل الثاني للثورة هو حقيقة أن هذه هي المرة الثانية، وبشكل متواصل، التي يقوم فيها الشبان المصريون ببلورة جدول أعمال، والمبادرة بخطوات وقيادة عملية تغيير. ففي المجتمعات الأبوية والتقليدية على غرار المجتمع المصري، حيث الجيل الأكبر سناً هو المقرر، ليس أمراً مفهوماً تلقائياً أن يكون الشباب هم من يقود المسيرة ويتبعهم الآباء، الأمر الذي يشير إلى أن الجميع في مصر يعترف بأن العالم أصبح للشباب. وتوجد لذلك أيضاً جوانب عملية ومنها القرار الاستراتيجي الذي أعلن عنه الجنرال السيسي لناحية أنه على الشباب الاندماج والمشاركة في كل مفارق صنع القرارات. كذلك وجد الرئيس المعزول، محمد مرسي، متسعاً من الوقت للإيعاز إلى وزرائه وإلى المحافظين بإشراك الشبان تحت سن الأربعين في مختلف الوظائف الاستشارية. فضلاً عن ذلك، فقد أثبتت حركة الاحتجاج الثانية في ميدان التحرير أن الاتجاه المهيمن في أوساط مجموعات المعارضة بأطيافها المختلفة هو اتجاه ديني - ليبرالي، غير مستعد للقبول بنهج الأسلمة الزاحفة لمصر. وهذه السمات تشير إلى أننا أمام تركيبة هجينة أصبح يطلق عليها مصطلح «الانقلاب الثوري».

ومع ذلك، فإنه على الرغم من فقدان «الإخوان المسلمين» لتعاطف الجمهور، إلا إنهم لن يسارعوا إلى التسليم بقرار العزل والاختفاء من الساحات والميادين.

(*) باحثة في «مركز موشيه دايان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا» في جامعة تل أبيب.

إعداد: بلال ضاهر

شحة المخدرات الخفيفة في إسرائيل تؤدي إلى تقارب بين «دولة تل أبيب» والمستوطنات!

يتزايد في الفترة الأخيرة عدد الشبان في منطقة وسط إسرائيل الذين يزورون المستوطنات في الضفة الغربية، ليس من منطلقات أيديولوجية، وإنما من أجل الحصول على مخدرات، من النوع الخفيف نسبيا، مثل الماريحوانا والغراس. ورغم أن قادة المستوطنين لم ينجحوا خلال السنوات الماضية في جذب الشبان من «دولة تل أبيب» إلى المستوطنات، لكن شح هذه الأنواع من المخدرات داخل إسرائيل، في الفترة الأخيرة، تؤدي إلى تقارب بين سكان من «دولة تل أبيب» والمحششين في المستوطنات، التي تكاد تخلو من نشاط الشرطة الإسرائيلية من أجل تطبيق القانون.

وقال تقرير نشره موقع «يديعوت أحرونوت» الالكتروني، يوم الجمعة الماضي، إن هذه الظاهرة الجديدة تأتي في أعقاب «فترة جفاف» في منطقة وسط إسرائيل من المخدرات التي توصف بالخفيفة، على أثر بناء الجدار عند الحدود المصرية - الإسرائيلية، ما أدى إلى تراجع حجم تهريبها. وعلى ضوء ذلك «يتزايد عدد الشبان من منطقة وسط البلاد الذين يجدون أنفسهم يصلون إلى المناطق [المحتلة] من أجل تعاطي وشراء ولفّ الماريحوانا مع شبان المستوطنات».

ووفقا للتقرير فإنه لا مكان للمواضيع السياسية في هذا اللقاء، وأنه «لن تجد هناك أحاديث حول الساسة وعمليات السلام، وتوجد لكلمات مثل 'الخط الأخضر' في هذه اللقاءات معنى آخر تماما... وفي ساعات المساء المتأخرة، في إحدى المستوطنات القديمة في منطقة السامرة [أي شمال الضفة الغربية]، تلتقي مجموعة من الشبان، في سنوات العشرين من أعمارهم، والذين يخططون لتنفيذ أحد الأنشطة غير القانونية الأكثر بُعدا عن أنشطة الكراهية المعروفة باسم 'تدفيع الثمن'».

وأشار التقرير إلى أنه يتولى في هذا اللقاء أحد الشبان المستوطنين، ويدعى أساف، المسؤولية عن تزويد المخدرات، بينما يتولى شاب آخر من مدينة رمات غان، المحاذية لتل أبيب، مسؤولية لف المخدرات في سجائر. وأحضرت الطعام شابتان، ياعيل ونوعا، وهما من تل أبيب، واللتان تتواجدان لأول مرة في حياتهما في مستوطنة. وقالتا إنه «على الرغم من أن الطريق إلى المستوطنة مخيفة قليلا فإن الجو هنا لطيف، كما أننا جئنا لكي نرتاح قليلا من ضوضاء المدينة الكبيرة، ولذلك فإنه لا ينبغي أن نخاف».

ويتفرغ أساف «بين شحطة وأخرى» ليقول خواطر حول إسهام الماريحوانا في «وحدة الشعب» وجذب شبان تل أبيب ومنطقتها إلى المستوطنات. وقال «كان شعارنا، نحن المستوطنين، منذ سنوات هو 'الاستيطان في القلوب'، ولو كنا نعرف أنه أسهل بكثير أن نستوطن في الرئتين، لكان كل شيء أسهل. وبإمكانك أن ترى هنا شبانا يعرفون التحدث باللغة نفسها والجسر بين الفجوات الأيديولوجية. ويحضرون إلى هنا دائما سكانا من تل أبيب لكي يشربوا النبيذ ويستمتعوا بالمناظر الخلابة، لكنهم يأتون ويذهبون».

من جانبه، يرحب عيران بالعلاقة الجديدة لكنه يعترف بأنه لم يفكر أبدا بالعودة إلى مناطق الضفة الغربية بعد خدمته العسكرية، وبالتأكيد ليس من أجل الحصول على مخدرات. وقال «جميعنا نعرف بعضنا من فترة الدراسة في الجامعة. وعندما بدأ الجفاف، أخذنا نبحث، كما هي حال أي مسطول، عن مصادر بديلة، ولم نتخيل أن أساف سيكون الشخص الذي سيزودنا بالمادة. ففي أحد الأيام ذكر صدفة أمامنا أنه دخّن هنا مع أصدقائه من المستوطنة، وذهلنا عندما اكتشفنا أنه في الوقت الذي نتوق فيه للمادة [المخدرات]، فإنها موجودة بوفرة في المستوطنات. وضحكنا من أنه بعد الميزانيات [الكبيرة التي ترصدها إسرائيل للمستوطنات] فإنهم سرقوا هذه المادة منا أيضا».

وفرة المخدرات في المستوطنات

أكد تقرير «يديعوت أحرونوت» أن أسباب وفرة المخدرات في المستوطنات نابعة من أن الشرطة الإسرائيلية لا تطبق القانون على هذا النوع من المخالفات، بسبب الوضع السائد في الضفة الغربية. كذلك فإن زراعة هذه المخدرات «آمن» نسبيا واحتمال أن يشي أحد ما للشرطة بذلك ضئيل. إضافة إلى ذلك، وفيما عدد زبائن تاجر مخدرات في تل أبيب كبير جدا، فإن تاجر مخدرات في المستوطنات لديه عدد قليل من الزبائن الذين يصلون من خلال أصدقائهم.

وقال المستوطن أساف «ينبغي أن ندرك أنه لا توجد هنا ظاهرة بأنه خلال يومين يعلم الجميع بأن أحدا ما لديه مادة. وإذا أخذنا مثلا أولئك الذين يحصلون على غراس طبي ويوزعون أحيانا على الأصدقاء، فإنهم يتعرضون في تل أبيب إلى مضايقات مثل شخص فاز بجائزة اللوتو. أما هنا، فإن شخصا كهذا هو محمية طبيعية خفية، ومن يعرفه أصلا أو يعرف شيئا عنه؟ ودائما، تقريبا، يكون لديه مادة ليعطيها لآخرين».

وعبرت نوعا عن دهشتها من السهولة النسبية التي يمكن لشخص ما أن يحصل على مخدرات في المستوطنات. وقالت «لا يوجد هنا 'صراف آلي' كما هي الحال في اللد [عندما يصل شخص إلى مبنى ويضع مالا في ثغرة في الحائط ويحصل بالمقابل على نوع المخدرات التي يريده]، ولكن يكاد يتواجد دائما شخص يمكن أن يزودك إذا بحثت عنه بشكل كاف. والأمر المضحك هو أنه اعتقدنا في البداية أن الفلسطينيين هم الذين يزودون، وفجأة اكتشفنا أنه يوجد مستوطنون يدخنون [مخدرات] ويزرعون وهم ببساطة احتفظوا بذلك لأنفسهم».

لكن التقرير الصحافي أكد أنه «رغم كل شيء، توجد أخوة يهودية – فلسطينية نادرة أيضا في أماكن مشحونة بالتوتر، وكل ذلك من أجل الحصول على المادة المطلوبة». وكانت الشرطة الإسرائيلية قد اعتقلت، قبل أسبوعين، شابا فلسطينيا كان يرسل المخدرات من قريته، القريبة من نابلس، إلى العديد من المستوطنات.

وكان الشاب الفلسطيني يتلقى طلبيات لتزويد مخدرات من مستوطنين، حتى في مستوطنات معروفة بأنها معاقل أكثر المستوطنين تطرفا مثل «إيتمار» و«ألون موريه» و«يتسهار». وكان ينقل المخدرات للمستوطنين بواسطة سيارة أجرة تصل إلى بوابة المستوطنة أو إلى مكان متفق عليه. وقد راقبت الشرطة سيارة الأجرة هذه واستدعت مستوطنين للإدلاء بإفاداتهم وأوقعوا بالشاب الفلسطيني.

«لا فرق بين مستوطنات معتدلة ومتطرفة»

أكد ضابط وحدة التحريات في منطقة الضفة الغربية للشرطة الإسرائيلية، نير ساروسي، أنه «لا يوجد فرق بين مستوطنات معتدلة ومستوطنات أكثر تطرفا». وقد لاحظت تحريات الشرطة وجود ارتفاع في تعاطي وزراعة المخدرات في المستوطنات. وداهمت الشرطة، في الشهور الأخيرة، عدة مختبرات كبيرة في المستوطنات، لزراعة وتصنيع الماريحوانا، كما داهمت مختبرات صغيرة استخدمها مستوطنون للاستهلاك الذاتي. وتعزو الشرطة أسباب هذا الارتفاع في زراعة وتصنيع هذه الأنواع من المخدرات إلى «الجفاف» الحاصل داخل الخط الأخضر.

وقال ساروسي «أعمل منذ عشر سنوات في مجال المخدرات، وفي السنتين الأخيرتين يوجد ارتفاع حاد جدا في عدد المختبرات التي يتم فتحها أو تشغيلها في منطقتنا. واكتشفنا مختبرات كبيرة ومختبرات اقامها أصحابها من أجل الاستخدام الذاتي. والسبب هو إغلاق الحدود ولأنه لا يتم هنا إنتاج الحشيش، ولذلك فإنهم يركزون على الماريحوانا».

وأضاف ساروسي أنه «يأتي شخص ويقول إنه 'يوجد الآن جفاف في الخارج، وربما أزرع في البيت من أجل نفسي، وأضع في الخزانة وأستخدم عندما أريد'. والأفراد هنا يستثمرون كثيرا في الزراعة أيضا، ويشترون معدات متطورة وأجهزة ري. وقد عثرنا على مختبرات متطورة وتبلغ تكلفة إقامتها عشرات آلاف الشواكل».

ويعترف ساروسي بوجود علاقة بين مدى تطبيق القانون والمنطقة الواسعة التي تحدث فيها هذه الأنشطة المحظورة قانونيا. وقال إن «الأفراد قرروا أن يزرعوا بأنفسهم ويدخنون، بدلا من الشراء والمخاطرة أكثر بأن يتم القبض عليهم خلال العمليات التي ننفذها. ويوجد لدى كل واحد في المستوطنات حديقته وساحة بيته، وهذا ليس كما هي الحال في المدينة. فاحتمال أن نصل هنا إلى من يضع مخزنا صغيرا في ساحة بيته ويحافظ على حلقة صغيرة من كاتمي السر، هو احتمال ضئيل. وتطبيق القانون هنا صعب وهم يعون ذلك».

وفي أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية، في العام ٢٠٠٠، أطلق المستوطنون شعارا يقول «ييشع هنا». وكلمة «ييشع» هي اختصار لثلاث كلمات: الضفة الغربية وغزة. والمقصود أن المستوطنات في الضفة وقطاع غزة ليست خارج إسرائيل وإنما «في قلب إسرائيل».

وقالت ياعيل، التي جاءت من تل أبيب لتدخين الغراس، إنه «في الحقيقة أنني لم أعرف هؤلاء الأشخاص من المستوطنات، ولم أهتم أبدا بالسياسة والخصومة بين اليمين واليسار. لكني فكرت بشعار جديد للمستوطنين وهو أن 'ييشع هي الغراس'».

الكنيست ينتقد أداء الجيش الإسرائيلي بشأن ظاهرة انتحار الجنود وانعدام الشفافية!

١٢٤ جنديا أقدموا على الانتحار خلال السنوات الست الماضية، ٣٧٪ منهم من المهاجرين الجدد ١٨٨ جنديا حاولوا الانتحار خلال العام ٢٠٠٩* عدد الجنود المنتحرين ثمانية أضعاف عدد الجنديات المنتحرات*

مجندون جدد. ٣٧ بالمئة من الجنود المنتحرين هم من «المهاجرين الجدد» إلى إسرائيل!

وجه مركز المعلومات والبحوث التابع للكنيست، في تقرير أعده مؤخرا، انتقادات شديدة إلى جهاز الأمن الإسرائيلي بسبب عدم اعتماد الشفافية حيال ظاهرة الانتحار ومحاولات الانتحار التي يقدم عليها الجنود الإسرائيليون. ويتبين من التقرير أن جهاز الأمن وضع صعوبات وعراقيل أمام المركز في محاولة لمنع تزويده بالمعطيات والمعلومات. وأكد التقرير أنه «بعد شهور كثيرة من المراسلات، وفي أعقاب تدخل الدائرة القانونية للكنيست»، نجح معدو التقرير في الوصول إلى معظم المعطيات.

وجاء في التقرير أنه بموجب معطيات جهاز الأمن الإسرائيلي، أقدم ١٢٤ جنديا على الانتحار حلال السنوات الست الأخيرة. و٢٠٪ منهم خدموا في الجيش لمدة تقل عن ستة شهور. و٨٢٪ منهم هم جنود في الخدمة النظامية. وخدم ٥٧ جنديا من بين المنتحرين في وحدات أمامية، وتواجدوا في وحدات داعمة للوحدات القتالية في المناطق الحدودية. وخدم ٦٦ جنديا في الجبهة الداخلية.

وتبين من التقرير أن ٣٧٪ من الجنود المنتحرين هم من المهاجرين لإسرائيل، بينهم ٢٥ جنديا ولدوا في دول الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية، و١٠ جنود ولدوا في أثيوبيا. ويشار إلى أن نسبة المهاجرين من بين الذين أقدموا على الانتحار في إسرائيل عامة تتراوح ما بين ٢٦٪ إلى ٣٣٪. وعدد الجنود المنتحرين أعلى بثماني مرات من عدد الجنديات المنتحرات. وهذه المعطيات مشابهة للمعطيات العامة في إسرائيل، حيث أن عدد المنتحرين الرجال أعلى من عدد المنتحرات.

كذلك يشار إلى أن عدد الرجال في الجيش الإسرائيلي أعلى بكثير من عدد النساء، كما أن مدة الخدمة العسكرية النظامية للرجال أطول من مدة خدمة النساء. إضافة إلى ذلك فإن نسبة الرجال في الوحدات القتالية، والتي تعتبر أكثر تطلبا، أعلى بشكل كبير جدا من نسبة النساء في وحدات عسكرية كهذه.

ومن بين الـ ١٢٤ منتحرا هناك ١١٠ جنود و١٣ جندية كانوا يخدمون في الجيش، وهناك جندي نظامي آخر أقدم على الانتحار وكان يتطوع في الشرطة الإسرائيلية. و٧٠ جنديا من الذين انتحروا كانوا يهودا من مواليد إسرائيل، ويشكلون نسبة ٥٧٪. وثمانية جنود هم مسلمون ودروز، وعشرة جنود معرفون كـ «آخرين» وولدوا خارج إسرائيل، وأبناء لعائلات مهاجرة بموجب قانون «العودة» الخاص باليهود وولدوا في إسرائيل ويعتبرون إسرائيليين.

ويورد التقرير أساليب الانتحار. فقد أقدم ١٠٤ جنود على الانتحار بواسطة سلاحهم الشخصي، بينما أقدم ١٦ جنديا على الانتحار من خلال شنق أنفسهم، وانتحر جنديان بالقفز من مكان مرتفع، وانتحر جندي واحد بواسطة ابتلاع كمية كبيرة من الأدوية، فيما انتحر جندي آخر بإغراق نفسه.

انعدام الشفافية ومعلومات منقوصة

أجرى معدو التقرير مقارنة بين التعامل مع انتحار الجنود في الجيش الأميركي والجيش الإسرائيلي. وتبين أن ظاهرة انتحار الجنود في الجيش الأميركي أوسع منها في الجيش الإسرائيلي. ويقدم ١٦٫٧ جندي من بين كل ١٠٠ ألف جندي أميركي على الانتحار، بينما النسبة في إسرائيل هي ١٠٫٦ جندي من بين كل ١٠٠ ألف جندي. رغم ذلك، يتضح أنه في الولايات المتحدة يتم نشر معطيات بشكل منهجي وشامل، بواسطة تقرير سنوي حول الميول الانتحارية.

لكن التقرير يشير إلى أنه في إسرائيل يوجد نقص في المعلومات حول هذه الظاهرة. ويوجه تقرير الكنيست انتقادات بسبب انعدام الشفافية من جانب جهاز الأمن في كل ما يتعلق بمعطيات كهذه، التي لا يتم نشرها والكشف عنها، ولا يتم الحديث عن تفاصيل حول نشاط الجيش الإسرائيلي من أجل منع إقدام جنود على الانتحار.

وتجدر الإشارة إلى أن تقرير مركز المعلومات والبحوث في الكنيست أعدّ هذا التقرير بناء على طلب من عضو الكنيست دوف حنين، من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. وقال حنين لصحيفة «هآرتس»، الأسبوع الماضي، إن «الموضوع الذي نتعامل معه جدي جدا، لكن هذا ليس موضوعا أمنيا أو عسكريا، وإنما هذه حياة شبان والجيش مسؤول عنهم بموجب القانون. وهم [سلطات الجيش] لا يصنعون معروفا عندما يروون لنا عما يحدث، فهذا واجب جهاز الأمن أن يتصرف بصورة مكشوفة وشفافة وتزويد أجوبة، وأن لا يجعلنا نشعر أنهم يكشفون أمرا ولا يكشفون أمرا آخر. والمطلوب هو شفافية مطلقة تجاه المخاطر المحدقة بالجنود وظاهرة الانتحار».

وتقضي أنظمة الجيش الإسرائيلي بأنه في حال كان هناك جندي يحاول المس بنفسه، فإن على قيادة الوحدة العسكرية أن تمنعه من الوصول إلى سلاح ووضع حراسة شخصية عليه، بحيث يتم تعيين جنديين لمراقبته بشكل دائم. وفي حال احتاج الجنديان إلى حمل سلاح فإن عليهما أن يضعا مشط الذخيرة في جيوبهما وليس داخل البندقية أو المسدس. ووفقا للأنظمة فإنه تتم إعادة السلاح لجندي كهذا فقط بأمر صادر عن ضابط برتبة مقدم على الأقل، وأن يستند قراره إلى وجهة نظر خطية أعدها ضابط الصحة النفسية.

ولأن معظم عمليات الانتحار بين الجنود تمت من خلال إطلاق النار على أنفسهم، قرر الجيش في العام ٢٠٠٦ إجراء تقليص كبير في عدد الجنود الذين يسمح لهم بحمل السلاح لدى عودتهم إلى بيوتهم.

وأظهرت دراسة أجرتها رئيسة الدائرة الطبية في قسم الصحة النفسية في الجيش الإسرائيلي، المقدم الدكتورة كيرن غينات، أن تقليص عدد الجنود المسموح لهم حمل السلاح لدى عودتهم إلى بيوتهم أدى إلى تراجع عدد حالات الانتحار بين الجنود بنسبة ٤٠٪. فقد كان المعدل السنوي للجنود الذين يقدمون على الانتحار ٢٨ جنديا في كل واحدة من السنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥. وانخفض هذا المعدل إلى ١٦٫٥ جندي أقدموا على الانتحار في كل واحدة من السنوات ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨.

وأشارت الدراسة إلى أنه قبل صدور هذا الأمر العسكري، كان ينتحر ١٠ جنود بالمعدل كل عام بواسطة إطلاق النار على أنفسهم خلال نهاية الأسبوع. بينما انخفض هذا المعدل إلى ٣ جنود كل عام بعد صدور الأمر العسكري.

وتشير المعطيات في تقرير الكنيست الجديد إلى أنه خلال السنوات الست الأخيرة انتحر ٧٢ جنديا داخل الوحدات التي خدموا فيها. وعلى ضوء ذلك يدرس الجيش حاليا تشديد الأنظمة التي تسمح للجنود بالحصول على سلاح خلال خدمتهم العسكرية.

محاولة الانتحار

وتضمن التقرير دراسات تبيّن أن ملامح الجندي المنتحر تختلف عن ملامح الجندي الذي يحاول الانتحار. ووفقا لإحدى الدراسات، التي أجريت في العام ٢٠١١، فإن نسبة الجنديات اللاتي حاولن الانتحار أعلى من نسبة اللاتي انتحرن. وبموجب معطيات بحث أجرته ضابطة عيادة الصحة النفسية في سلاح الجو، ليئا شلاف، فإنه في العام ٢٠٠٩ حاول ١٨٨ جنديا الانتحار، وكان ثلثهم جنديات.

واقتبس تقرير الكنيست من البحث الذي أجرته شلاف القول أن «اللغة التي تميل إلى اليأس في الجيش أصبحت منتشرة لدى جنود من أجل الحصول على تعامل سريع وتسهيلات». واستنادا إلى ٣٠ محاولة انتحار وقعت في سلاح الجو في العام ٢٠٠٥، وجدت شلاف أن ثمة فجوة بين الجنود وبين متخصصين. ففيما قال الجنود إنهم حاولوا الانتحار بسبب ضائقة يعانون منها، فإن المتخصصين ادعوا أن الجنود فعلوا ذلك من أجل دفع المستوى القيادي إلى التدخل في تحديد شروط خدمتهم العسكرية.

لكن على الرغم من ذلك، اتضح أن سلطات الجيش الإسرائيلي لا تجمع معطيات حول محاولات الانتحار. وفي رد هذه السلطات على توجه مركز المعلومات والبحوث التابع للكنيست جاء أن «شعبة القوى البشرية [في الجيش] لم تجمع معلومات حول محاولات يائسة، إذ أن الحديث يدور على معلومات طبية صرف». وانتقد تقرير الكنيست جهاز الأمن لأن المعلومات حول هذه القضية ليست مفتوحة أمام الجمهور. وقد تم التعبير عن ذلك ليس فقط من خلال المعطيات حول الجنود المنتحرين، وإنما عن الأنشطة التي يقوم بها الجيش من أجل منع عمليات انتحار أيضا. ويكشف التقرير عن أن الجيش لا ينشر في مواقعه الالكترونية الرسمية معلومات حول الموضوع. كذلك فإن الجيش لم يرد على توجه الكنيست بشأن استيضاح حول ما إذا كانت هناك هيئة مسؤولة عن قضية انتحار الجنود.

وعقب الناطق العسكري على التقرير بالقول إن «موضوع منع الجنود من الانتحار أو محاولة الانتحار هو موضوع ينطوي على أهمية من الدرجة الأولى. والجهات ذات العلاقة في الجيش الإسرائيلي تعمل في المستويين المهني والعملي من أجل تقليص ومنع حالات الميل للانتحار».

العديد من نشطاء الاحتجاجات الاجتماعية يغادرون إسرائيل

بعد مرور عامين على الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل، في صيف العام ٢٠١١، يعبر العديدون من نشطائها وقادتها، الآن، عن يأسهم من الوضع في إسرائيل، لدرجة أنهم تنازلوا عن مواصلة النضال وقاموا بمغادرة إسرائيل.

وكتبت الناشطة دافني ليف، وهي واحدة من أبرز قيادات الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل، في مقال نشرته في موقع «والا» الالكتروني، الأسبوع الماضي، إن «الوضع صعب هنا. ولا يوجد مستقبل مضمون للأجيال القادمة في إسرائيل. نحن نعرف ذلك. ونحن نصرح بذلك منذ سنتين. لا يمكن شراء بيت، لا توجد إمكانية لإيجاد عمل في المهنة، نعمل بكد ولا يمكننا إنهاء الشهر، ما زلنا متعلقين بمساعدة الوالدين. وإذا لم يتوفر كل هذا، فإنه واضح أنك لن تنجح في حياتك».

وأضافت ليف أن «الوضع صعب هنا، والافراد يغادرون البلاد. ثمة من يسمون ذلك 'هروب الأدمغة'، وهناك من يسميها 'هجرة سلبية'، ويقول آخرون إنك 'فعلت عين العقل'. سمّوا ذلك كيفما تشاؤون، لكن هذا يحدث. أشخاص طيبون، ملح الأرض، مثقفون، موهوبون، طموحون، يغادرون البلاد. ويستصدر جيل الآباء جوازات سفر لأبنائهم، فقط لكي يكون لديهم الخيار بأن يغادروا والبدء من جديد في حال تفتت كل شيء. كيف وصلنا إلى وضع يخرج فيه جيل الآباء، وهو الجيل الثاني للمحرقة، جوازات سفرهم الألمانية لكي يكون لأولادهم مستقبل؟ ولماذا لا يقلق هذا أحدا في قيادة الحكم؟».

أحد نشطاء الاحتجاجات الاجتماعية الذي غادر إسرائيل هو إليان مارشك، الذي اعتاد على توثيق الاحتجاجات، قبل عامين. وقد سافر إلى لاتفيا واستقر في قرية قرب العاصمة ريغا، حيث يعمل في الزراعة. ويمتنع مارشك عن وصف ذلك بالهجرة من إسرائيل، وإنما «جئت للزيارة وفحص إمكانيات عمل وسكن دائم. أميل إلى البقاء هنا، لكن كل شيء متحرك. لم أعلن عن الهجرة من إسرائيل لكن الناس تتفهم».

وعبر مارشك عن يأسه من الوضع في إسرائيل. وقال لصحيفة «هآرتس»: «لا أرى كيف أن الجمهور في إسرائيل سيتحمل المسؤولية، في الفترة القريبة، من أجل حل المشاكل الاقتصادية. وفي المقابل، توجد هنا [في لاتفيا] فرص أساسية للحصول على بيت وقطعة أرض متواضعة، فهذا حلم كل إنسان. ويقول لي الكثيرون إن ما أفعله هو تحقيق لأحلامهم».

وقال مارشك «قبل عامين كنت مؤمنا بأن كل شيء يتعلق بالعمل الشاق وأن الأمور ستسير على ما يرام. كنت ساذجا. صدّقت الحكومة وأجهزة الحكم والقانون. لكن من الجهة الأخرى لا يوجد أي احتمال لإخماد الفكرة التي حان وقتها».

ويشار إلى أن الشرطة الإسرائيلية قدمت لائحة اتهام ضد مارشك وليف، بعد أن حاولا نصب خيم احتجاج في جادة روتشيلد في تل أبيب، على غرار معسكر الخيم خلال احتجاجات العام ٢٠١١. وهو متهم بالإخلال بالنظام العام. لكن مارشك يرى أنه «تجري محاكمة سياسية ضدي. والسلوك السلطوي في إسرائيل يشبه ذلك الذي كان قائما في الاتحاد السوفياتي قبل أن نغادره ونهاجر إلى إسرائيل».

وقالت «هآرتس» إن قسما كبيرا من نشطاء الاحتجاجات البارزين قرر مغادرة إسرائيل. أحد هؤلاء هو يوتام يشاي، الذي نصب خيمة في جادة روتشيلد في اليوم الأول لاحتجاجات صيف ٢٠١١. ويسكن يشاي الآن في برلين. كذلك فإن الشاعر والناشط الاجتماعي ماتي شموئيلوف، يتعلم اللغة الألمانية، مثل الكثيرين غيره من نشطاء الاحتجاجات، ويعتزم مغادرة إسرائيل إلى برلين. كما أن الناشطة ليئورا يوكالي، في طريقها إلى نيويورك.

كذلك انتقلت الناشطة معيان يونغمان، التي كانت بين أوائل الذين نصبوا خيم الاحتجاج، للسكن والعمل في برلين. وقالت إن ما دفعها إلى ذلك هو أن «العدوانية وأجواء صراع البقاء في البلاد صعبة بالنسبة لي، رغم أن حياتي في تل أبيب كانت جيدة. وخلال الاحتجاجات، ساد لأول مرة الشعور بمحاولة صنع تغيير. لقد بذلنا جهدا كبيرا، وأعطينا الكثير، لكن الحجر تحرك نصف سنتيمتر فقط».

وقالت ميخال طال، وهي إحدى ابرز الناشطات من معسكر الاحتجاج في حيفا، إنها قررت الهجرة إلى كندا. وشددت على أنه «لا أرى مستقبلا في دولتي. وقد كسرني بالأساس صعود [حزب] يوجد مستقبل. وقد ذهبت الاحتجاجات أدراج الرياح وليس بالاتجاه الذي أردنا أن تتجه نحوه. إذ أنني أجد صعوبة في تسريع الخصخصة وقانون القدرة على الحكم [الذي من شأنه أن يرسخ الحكم القائم]. لقد تغيرت الأمور، ولكن للأسوأ».

ويتضح من أقوال النشطاء الذي قرروا مغادرة إسرائيل أن أكثر ما أثار قلقهم ودفعهم إلى التفكير بالخروج من إسرائيل، هو ركوب حزب «يوجد مستقبل» على موجة الاحتجاجات، وأن زعيمه يائير لبيد تنكر لهذه الاحتجاجات بعد توليه منصب وزير المالية.

وقال أحد النشطاء، الذي قرر وزوجته السفر إلى لندن: «لا أريد مونولوجا حول مغادرتي للبلاد على خلفية أيديولوجية فقط. لكن يوجد داخلي غضب كبير على الطريقة التي تدار من خلالها الأمور، فيما نحن المواطنون نتقبل الوضع. لقد كان لدي أمل في صيف ٢٠١١، بأن تجري انتخابات عامة اجتماعية. لكن صعود يوجد مستقبل مخيب للآمال بشكل كبير جدا من ناحية الوعي الاجتماعي. ورغم أني أعي أن هذه عملية طويلة الأمد وتستغرق وقتا، لكنني أعتقد أن الاحتجاجات ماتت. ولا أعتقد أن شيئا هاما سيتغير للأفضل في السنوات القريبة. وهكذا فإنني أشعر أنني محرر لكي أغادر، وعندما ينضج الوعي المدني ثانية سأعود. وأمل أن يصبح اليأس مريحا أكثر في لندن».

تقارير خاصة

١ر٥٩ مليون طالب على مقاعد الدراسة في السنة الدراسية الإسرائيلية الجديدة

* معطيات تقرير مكتب الإحصاء المركزي تثير قلق الإسرائيليين: ٤٦٪ من طلاب الصف الأول الابتدائي من العرب والحريديم

*طلاب الحريديم يشكلون ٢٧٪ من طلاب الصف الأول اليهود *وتيرة تكاثر العرب والحريديم تتراجع لكن نسبة التكاثر تبقى عالية

* معطيات مكتب الإحصاء تنقض تقديرات إسرائيلية تسعى إلى تخفيض نسبة الحريديم من بين عموم السكان *

كتب برهوم جرايسي:

أثارت معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي حول عدد الطلاب في المرحلة المدرسية، في السنة الدراسية الجديدة، التي ستفتتح في السابع والعشرين من شهر آب الجاري، ضجة كبيرة في إسرائيل، رغم أنها تأتي حسب التوقعات التي ظهرت منذ سنوات.

وفي مركز هذه الضجة أن نسبة الطلاب في الصف الأول الابتدائي في جهاز تعليم المتدينين المتزمتين (الحريديم) وجهاز التعليم العربي، من إجمالي عدد الطلاب في هذا الصف، بلغت ٤٦٪، ما يعني حسب التعريفات الإسرائيلية جمهورين خارج الحركة الصهيونية. لكن الأهم هو أن هذه النسبة وبتفاصيلها الدقيقة تكشف أكثر حقيقة التوزيع الديمغرافي، خاصة في ما يتعلق بالحريديم، إذ أنها حقيقة تجد من يسعى إلى تقليص حجمها، فمن التفاصيل نرى أن نسبة الطلاب الحريديم من إجمالي الطلاب اليهود في الصف الأول تلامس ٢٧٪، وهذا ما يقلق إسرائيل الرسمية على وجه الخصوص.

وقد أصدر مكتب الإحصاء المركزي تقريرا دوريا بمناسبة افتتاح السنة الدراسية في إسرائيل في الأسبوع المقبل، وهي للسنة الثانية على التوالي تفتتح في السابع والعشرين من آب بدل الأول من أيلول كما كان سائدا على مدى ٦٣ عاما من قبل، حيث أن التبكير يهدف أساسا إلى اضافة أيام عُطل في جهاز التعليم العبري بين الأعياد اليهودية المتلاحقة في شهري أيلول وتشرين الأول.

وتضمن التقرير تقديرات مكتب الإحصاء لأعداد الطلاب من العام الماضي ٢٠١٢ وحتى العام ٢٠١٩، ففي العام الدراسي الجديد من المتوقع أن يبلغ عدد الطلاب في الصفوف المدرسية الـ ١٢، نحو ١ر٥٩ مليون طالب سيتوزعون عمليا على أربعة أجهزة تعليم أساسية: التعليم العبري، والتعليم الديني الصهيوني، وكلاهما يعدان رسميين، وجهاز التعليم العربي الرسمي، وجهاز التعليم التابع لطوائف الحريديم، وهذا الأخير لا يلتزم بالمنهاج الدراسي بشكل كامل، في المواضيع العلمية والرياضيات واللغة الانكليزية، ويضاف إلى هذا أن جهاز التعليم العربي ككل يتم توزيعه إداريا داخل وزارة التربية والتعليم، إلى ثلاثة أجهزة: العربي والبدوي والدرزي، بموجب سعي إسرائيل إلى عرض صورة تفرقة للأقلية القومية العربية الأصلانية، ولكن مكتب الإحصاء يتعامل في معطياته مع جهاز التعليم العربي ككل.

معطيات عامة حتى العام ٢٠١٩

وكما ذكر، فإن عدد الطلاب في العام الدراسي الجديد من المفترض أن يصل إلى ١ر٥٩ مليون طالب، بزيادة ٢٥ ألف طالب عن العام الدراسي ٢٠١٢، وهي تشكل نسبة ١ر٥٧٪، وهذه زيادة كما في كل الحالات لا تعكس زيادة التكاثر السكاني، بل هي زيادة عن عدد الطلاب الذين أنهوا الصف الـ ١٢ الأخير في المرحلة المدرسية، ولهذا فإننا سنرى في المعطيات اللاحقة تفاوتا في نسب زيادة الطلاب من جهاز إلى آخر، ومن المفاجئ، نوعا ما، أن أدنى نسبة زيادة هي في جهاز التعليم العربي، رغم أن نسبة التكاثر بين العرب تبقى الأعلى، ولكن هذا التراجع ناجم عن تراجع معدلات الولادة الحادة لدى العرب بفعل تطور العصر، رغم أن معدل الولادات لدى العرب ما زال مرتفعا، ٥ر٣ ولادة للأم العربية، مقابل ٧ر٢ ولادة للأم اليهودية.

وحسب تقديرات المكتب، فإن عدد الطلاب الإجمالي سيرتفع حتى العام الدراسي ٢٠١٩، إلى ٧٤٤ر١ مليون طالب، وهذا بزيادة ١١٪ عن العام ٢٠١٢، إذ سيرتفع عدد الطلاب اليهود بنحو ١٣٩ ألفا، وهم يشكلون زيادة بنسبة ١٢٪، بينما سيرتفع عدد الطلاب العرب بنحو ٤٠ ألفا، ما يشكل نسبة ١٠٪ من عدد الطلاب في العام الماضي ٢٠١٢، وسيكون عدد الطلاب العرب في ذلك العام ٤٥٧ ألف طالب، ومعطيات الطلاب العرب لا تشمل طلاب القدس المحتلة، لأنهم لا ينخرطون في جهاز التعليم الإسرائيلي الرسمي. وكما أشير من قبل، فإن الفارق في النسبة لا يلغي أن نسبة التكاثر بين العرب تبقى الأعلى، والفارق ناجم عن ارتفاع معدلات الولادات بين اليهود، بسبب ارتفاعها بين الحريديم، رغم استمرار تراجعها بين العلمانيين.

وينعكس تراجع معدل الولادات بين العرب في نسبة الطلاب ضمن المرحلة الابتدائية من إجمالي عدد الطلاب العرب، ففي العام ٢٠٠١ كانت نسبة طلاب المرحلة الابتدائية من إجمالي الطلاب ٦٥٪، لتنخفض في العام ٢٠١٢ إلى ٦٠٪، وحسب التقديرات فإنها ستنخفض في العام ٢٠١٩ إلى ٥٧٪.

الارتفاع الحاد في أعداد المتدينين

ويُظهر التقرير الارتفاع الحاد في نسبة الطلاب المتدينين ككل، وبشكل خاص الطلاب المتزمتين (الحريديم)، ويجري مقارنة بين نسب العام ٢٠٠١ والعام ٢٠١٢ وتقديرات العام ٢٠١٩. ففي العام ٢٠٠١ كانت نسبة الطلاب اليهود في المدارس الرسمية العادية، وهي عادة مدارس لأبناء العلمانيين، تشكل ٦٠٪ من إجمالي الطلاب اليهود في المرحلة الابتدائية، وانخفضت النسبة في العام ٢٠١٢ إلى ٥٢٪، ومن المفترض أن تنخفض حتى العام ٢٠١٩ إلى ٤٩٪.

وفي جهاز التعليم الديني الصهيوني في المرحلة الابتدائية، كانت المعطيات مغايرة للانطباع بأن التكاثر لدى هذا الجمهور أعلى بكثير من الجمهور العلماني، إذ بين التقرير أن النسبة تقريبا ستراوح مكانها، ١٩٪ في العام ٢٠٠١، و١٨٪ في العام ٢٠١٢ و١٩٪ في العام ٢٠١٩.

أما في جهاز تعليم الحريديم، وفي المرحلة الابتدائية، فقد كانت نسبتهم من إجمالي الطلاب اليهود في العام ٢٠٠١ نحو ٢١٪، لترتفع في العام ٢٠١٢ إلى ٣٠٪، وبحسب التقديرات فإن هذه النسبة سترتفع إلى ٣٢٪ في العام ٢٠١٩.

ورغم ذلك، نرى أن نسبة تكاثر اليهود الحريديم المتزمتين ستتراجع وفق هذه المعطيات، فإذا نظرنا إلى الفرق بين العامين ٢٠١٩ و٢٠٠١، سنجد أن نسبة الطلاب الحريديم من إجمالي الطلاب اليهود في المرحلة الابتدائية ارتفعت بنسبة ٥٧٪، بينما نسبة الطلاب الحريديم في المرحلة العليا (ما يوازي التوجيهي) سترتفع من العام ٢٠٠١ إلى ٢٠١٩ بنسبة ٦٢٪.

إذن نرى أن الطلاب اليهود في المدارس الرسمية في المرحلة العليا كانوا في العام ٢٠٠١ نحو ٦٧٪، وفي العام ٢٠١٢ انخفضت نسبتهم إلى ٦٠٪، وفي العام ٢٠١٩ ستنخفض إلى ٥٦٪. أما في الجهاز الديني الصهيوني، فقد كانت النسبة في العام ٢٠٠١ نحو ١٧٪ وبقيت على هذه النسبة في العام ٢٠١٢، أما في العام ٢٠١٩ فسترتفع إلى ١٨٪ فقط. أما لدى جهاز تعليم الحريديم، فقد كانت النسبة في العام ٢٠٠١ نحو ١٦٪ من إجمالي الطلاب اليهود، لتقفز في ٢٠١٢ إلى ٢٣٪، وستخف حدة الارتفاع حتى العام ٢٠١٩ لتكون نسبتهم ٢٦٪.

تناقض مع تقديرات ديمغرافية

إن معطيات جهاز التعليم الواردة في تقرير مكتب الإحصاء المركزي هي الأقرب إلى الواقع من حيث التوزيعة الديمغرافية، خاصة بين اليهود، لأننا نشهد على مر السنين تناقضات كبيرة في تقدير نسبة الحريديم من إجمالي السكان، ومن إجمالي اليهود في إسرائيل على وجه الخصوص. وهناك شعور بأن جهات ما تسعى إلى تخفيض تقديراتها لنسبة الحريديم، فهناك من يزعم أنهم يشكلون ٩٪ من إجمالي السكان، و١١٪ من إجمالي اليهود، بينما دلت نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة، بعد تحليلها وخصم كل الإضافات التي حصلت عليها لوائح الحريديم، على أن نسبتهم بين السكان هي في حدود ٥ر١٢٪ (أكثر بقليل من ٩٠٠ ألف نسمة)، ونحو ١٥٪ من اليهود في إسرائيل. ومعطيات مكتب الإحصاء تدعم استنتاجات نتائج الانتخابات الأخيرة بشأن نسبة الحريديم.

كذلك، فإن معطيات العام ٢٠١٢ تفسر أكثر حالة الاصرار في الحلبة الإسرائيلية على سريان قانون التجنيد الالزامي على الشبان الحريديم، إذ نرى أن شبان الحريديم يشكلون ٢٣٪ من إجمالي الطلاب اليهود في المرحلة المدرسية العليا، وهي شريحة ما قبل التجنيد العسكري، وهي نسبة كما رأينا هنا ترتفع باستمرار، وإن كان بوتيرة أقل، ولهذا فإن إسرائيل تعتقد أنها ستكون في مأزق على مستوى القوى العاملة في الجيش بسبب ازدياد نسبة الحريديم.

وقد أقر الكنيست في أواخر دورته الصيفية في الشهر الماضي- تموز- بالقراءة الأولى، سريان قانون التجنيد الالزامي على الحريديم، بشكل تدريجي حتى العام ٢٠٢٠.

وبموازاة ذلك، فإن إسرائيل تعتقد أن تطبيق قانون التجنيد الالزامي على الحريديم، سيساهم في تفكيك هذا المجتمع المنغلق على نفسه، ويفتح أمام الأجيال الناشئة تصورات جديدة للانخراط في المجتمع المفتوح، وهذا ما تدركه جيدا الزعامات الروحية للحريديم، ما يزيد أكثر في اصرارها على رفض التجنيد.

فقد رأينا في السنوات الأخيرة أن القلق الأساس في إسرائيل في المجال الديمغرافي انتقل من ارتفاع نسبة العرب من مجمل السكان، إلى نسبة الحريديم، فنسبة تكاثر العرب في تراجع، ما يقلص الفجوة بين العرب واليهود كثيرا، إلا أن تقليص الفجوة ليس نابعا من زيادة التكاثر بين اليهود ككل، فمصدر الزيادة أساسا هو جمهور الحريديم، في الدرجة الأولى، ومن ثم جمهور المتدينين الصهاينة، وترى إسرائيل أن تزايد أعداد الحريديم ونسبتهم بشكل هائل، ونظرا لطبيعة حياتهم التقشفية والانعزالية إلى درجة كبير، يشكل خطرا اقتصاديا واجتماعيا على مستقبلها.

هذا يعني أن الصهيونية تنظر إلى الحريديم كخطر على مستقبل مشروعها الاستراتيجي الأساس «دولة إسرائيل»، فهم لا ينخرطون في الاقتصاد بشكل طبيعي، بدءا من نسبة الانخراط العام، نحو ٣٩٪ بين الرجال، و٥٠٪ بين النساء، وحتى انخراطهم في العمل محدود في مجالات معينة، كما أن طبيعة استهلاكهم الفردي والجماعي لا تتناغم كليا مع الاستهلاك العصري.

التحصيل العلمي

لدى معالجة التحليلات الإسرائيلية لمعطيات التقرير جرى وضع العرب والحريديم في خانة واحدة من حيث تدني التحصيل العلمي، من دون الالتفات إلى أسباب التراجع المختلفة كليا بين الجمهورين. فجهاز الحريديم يمتنع عن الالتزام بالمنهاج الدراسي الكامل، خاصة في المواضيع العلمية والرياضيات، ويبتعد كليا عن مواضيع العصر، وفي المقابل يحظى جهاز الحريديم بميزانيات دعم ضخمة.

أما جهاز التعليم العربي فإنه يلتزم كليا بالمنهاج الدراسي بتنوعاته، لكنه يواجه بشكل دائم سياسة تمييز شرسة في مجال الميزانيات، إذ أن معدل الصرف الكلي على الطالب العربي يتراوح ما بين ٤٠٪ إلى ٦٠٪ مما يُصرف على الطالب اليهودي، والبنى التحتية في جهاز التعليم العربي تئن تحت وطأة النواقص: نحو ٩ آلاف غرفة تعليمية، وعدد الطلاب العرب في الغرفة التعليمية أعلى بنسبة ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من المعدل في جهاز التعليم العبري.

ولهذا، فإن عدم التوقف عند أسباب تراجع التحصيل العلمي في كل جهاز على انفراد فيه الكثير من الغبن، وعدم المصداقية، كما نرى في ما يقوله الخبير في الاقتصاد والديمغرافيا البروفسور دان بن دافيد، في مقال له في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، الذي لا يميز بين تلك الأسباب.

ويقول بن دافيد في مقاله «إن مجموعتين كبيرتين من السكان في الدولة تحصلان على مستوى تربية دون المستوى المعطى في العالم الثالث، ولذا أصبح يوجد عندنا اليوم أكبر فجوات اجتماعية في العالم الغربي. فماذا سيحدث حينما يكبر هؤلاء الاولاد الذين ستصبح نسبتهم في السنة القريبة ٤٦ في المئة من طلاب الصفوف الأولى؟ إن المشكلة المركزية هي أن هذه لم تعد مشكلتهم منذ زمن بل هي مشكلتنا. يجب علينا أن نبقي هنا على دولة، وحينما ننظر إلى المستقبل، فمن المؤكد أنه يوجد هنا اقتصاد عالم ثالث، وربما يكون أهم من ذلك أن اقتصاد العالم الثالث لن يستطيع أن يحافظ على جيش عالم أول».

ويضيف بن دافيد «لا يتعلم الأولاد الحريديم، والبنون منهم في الأساس، الدراسات الجوهرية بعد الصف الثامن، وهم إلى ذلك الحين لا يدرسون الانكليزية أو العلوم ومستوى دراسة الرياضيات تحت كل نقد. إن ما نراه اليوم عند الحريديم لم نره في الماضي. فقبل ثلاثين سنة كان أكثر من ٨٠ في المئة من الحريديم يعملون، أما اليوم فيعمل منهم أقل من ٥٠ في المئة. وإعدادهم للحياة الذي يكتسبونه في المدارس لا يناسب الاقتصاد الحديث. حينما نتحدث عن قانون التجنيد يقولون إن الحريديم ربما لن يتجهوا إلى الجيش وسيخرجون للعمل فقط، لكن أين سيعملون بالضبط؟ إن الاقتصاد لا يحتاج إلى أناس يكون تعليمهم دون مستوى الصف الثامن».

ويقول بن دافيد «إن إنجازات الطلاب في المدارس الرسمية أعلى كثيرا من الإنجازات في أطر التربية الحريدية والعربية، ويكون هذا أيضا حينما يدرسون المادة نفسها أصلا. وهكذا فإن إنجازات الطلاب العرب في الامتحانات الدولية أدنى حتى من إنجازات طلاب في الأردن وتونس. أما الطلاب الحريديم في مقابل ذلك فلا يتقدمون البتة إلى الامتحانات الدولية».

من نشاطات مركز «مدار»

العدد ٥٠ من فصلية «قضايا إسرائيلية»: محور خاص عن الثقافة في إسرائيل

(*) رام الله- صدر حديثًا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار العدد رقم ٥٠ من المجلة الفصلية المتخصصة «قضايا إسرائيلية».

ويضم هذا العدد محورًا خاصًا بعنوان «الثقافة في إسرائيل- نماذج جديدة لموضوعات متحولة».

ويتناول المحور بعض ظواهر الثقافة في إسرائيل، ولا سيما في حقول السينما والمسرح والأغاني والشعر الجديد.

وساهم في المحور كل من موطي ريغف (الموسيقى والثقافة الشعبية في إسرائيل- لمحة تاريخية)؛ أورلي لوبين (النساء في السينما الإسرائيلية)؛ آفي عوز (السخرية على خشبة المسرح وفي وسائل الإعلام الإسرائيلية)؛ كتسيعا علون (ما هي الشرقية في الشعر؟).

كما يضم المحور مقابلة خاصة مع شاعر وصحافي وكاتب شاب يمثل جيلاً جديدًا من المثقفين المبدعين والراديكاليين، هو تشيكو أراد محرر مجلة «معيان» (النبع أو العين)، يتحدث فيه عن رأيه في الثقافة الإسرائيلية كما هي اليوم.

وفي العدد دراسة للدكتورة هنيده غانم بعنوان «ما بين النكبة والنكسة- تحولات الخطاب القومي للمثقفين الفلسطينيين في الداخل»، وهي دراسة في تحولات الخطاب القومي بين فلسطينيي ٤٨ منذ النكبة وحتى نهاية السبعينيات، وذلك من خلال تحليل مقارن للنصوص التي كتبها مثقفون وشعراء في تلك الفترة. وتظهر الدراسة هيمنة خطاب قومي أصلاني متمركز حول قيم الوطن والمقاومة والتحرر في الفترة الممتدة من نكبة ١٩٤٨ إلى هزيمة أو نكسة ١٩٦٧، كما تظهر أن هيمنة هذا الخطاب بدأت تتآكل تدريجيا بعد النكسة حيث بدأ بالظهور والتمدد خطاب المواطنة والدولة مقابل انكماش خطاب الأصلانية والتحرر الاستعماري.

ويحوي العدد مقابلة خاصة أجراها أنطوان شلحت وبلال ضاهر مع الأستاذة الجامعية والباحثة المتخصصة في شؤون الحركة الصهيونية وتيارها العمالي أنيتا شابيرا تؤكد فيها أن إسرائيل تفتقر الآن إلى زعامة قادرة على اتخاذ قرارات دراماتيكية. وفي الوقت نفسه تشدّد على أن المشروع الصهيوني بالنسبة إلى الشعب اليهودي «كان بمثابة نهضة من الناحيتين الثقافية والسياسية، ومن ناحية كونه نوعاً من انبعاث غريزة صحية لشعب أراد أن يتجدّد». وتعترف بأن إقامة دولة إسرائيل جلبت كارثة على العرب في «أرض إسرائيل»، لكنها ترفض الإقرار بأن هذا كان ذنب الصهيونيين وحدهم فقط!

ويضم العدد مقالين حول راهن العلاقات الإسرائيلية- الأميركية: الأول للباحثين إيفان ألترمان وكامرون براون بعنوان «تأييد الجمهور الأميركي لإسرائيل آخذ في التغيّر»، والثاني للباحث يوئيل غوجانسكي بعنوان «أهي نهاية الحقبة الأميركية في الشرق الأوسط؟».

وفي باب قراءات يقدم أمين دراوشة قراءة في مسرحية «الخليل» للكاتب الإسرائيلي تمير غرينبرغ، بينما يقدّم عدنان نعيم عرضا لدراسة جديدة أعدها المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار حول تحليل السياسات المالية الإسرائيلية تجاه المستوطنات المقامة في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧.

وفي العدد ترجمة خاصة بـ «قضايا إسرائيلية» من الأرشيف الصهيوني لنص خطاب رئيس هيئة أركان الجيش الأسبق موشيه دايان في تأبين روعي روطبرغ الذي قتل يوم ١٩٥٦/٤/٢٩ مع تقديم لهنيده غانم أشارت فيه إلى أن هذا الخطاب القصير والمكثف، والذي لا تزيد عدد كلماته في الأصل العبري عن ٢٥٠ كلمة، يعتبر واحداً من أمهات الخطابات الصهيونية المؤسسة، ليس فقط في ثقافة المؤسسة العسكرية، بل في الثقافة الاجتماعية الإسرائيلية العامة والمهيمنة. ويؤكد عالم الاجتماع الإسرائيلي النقدي باروخ كيمرلينغ أن خطاب دايان هذا يشكل «شيفرة عليا» لفهم المجتمع الإسرائيلي.

ومما جاء في افتتاحية العدد التي كتبها مدير تحرير المجلة رائف زريق:

يصح القول عند الحديث عن الصهيونية أنه في البدء كانت الكلمة.

فقد بدأ المشروع الصهيوني في بازل العام ١٨٩٧ كنص، ومن النص ولد نص آخر وهو وعد بلفور، وتحول الوعد إلى قرار تبنته عصبة الأمم العام ١٩٢٢، وانتهى

الأمر بقرار التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة العام ١٩٤٧.

وفي ظرف توزع فيه اليهود في أصقاع الأرض المختلفة، تكلموا بلغات مختلفة، ولم تجمعهم لا الأرض ولا الاقتصاد، كان للكلمة وللفكرة دور حاسم في توحيد دلالات الرمز والمعنى، وصناعة المخيلة العامة وتعبئة الذاكرة. وحيث شحت العوامل الموضوعية المادية المشتركة للمشروع الصهيوني، كان عليها أن تعوض عن ذلك بجرعة إضافية من صناعة الأسطورة، وإعادة كتابة التاريخ والجغرافيا كي تصنع وطنًا في المخيلة اليهودية الصهيونية.

وعليه، ليس مفاجئًا أن تشير الإحصائيات إلى أن عدد المتاحف في إسرائيل نسبة إلى عدد السكان هو من الأعلى في العالم قاطبة. فالدول لا تحكم فقط بالقانون والشرطة والمحاكم والسجون، كما علمنا غرامشي، إنما بهيمنة الأفكار والمعتقدات والأحلام.

بهذا المعنى فإن المشروع الصهيوني هو مشروع ثقافي، بقدر ما هو مشروع سياسي، أي أنه أحدث ويحدث تحولا في التاريخ اليهودي، وفي علاقة اليهود بالزمن، بالخلاص، بأوروبا، بالتوراة وبالأرض- أرض إسرائيل. وتقع في صلب هده المنظومة الفكرية فكرة «نفي المنفى» التي تقوم على اعتبار أن منفى اليهود وإقامتهم خارج أرض إسرائيل هو حالة دونية ناقصة، عديمة المعنى، وبالتالي يجب تجاوزها عن طريق نفي هذا المنفى لتتحول «العودة» إلى أرض إسرائيل إلى الفكرة الناظمة والمؤسسة والموجهة للمشروع بجملته. ونفي المنفى يعني نسيان الماضي القريب، والتنازل عن ثقافته ولغته. فعلى البولندي والروماني والعراقي أن ينسوا لغاتهم حين يصلون إلى «أرض الميعاد» وأن يتعلموا العبرية كي يعيشوا ويفكروا ويكتبوا فيها.

ووجدت فكرة نفي المنفى تجليها المادي في سياسة بوتقة الصهر التي رغبت في خلق اليهودي الإسرائيلي الجديد، المتجانس، الذي يفلح الأرض ويخدم في الجيش ويتكلم العبرية تاركًا ماضيه وراءه. إلا أن هذا المشروع طالب اليهود الشرقيين بمعاداة ماضيهم بدرجة تختلف عن اليهود الأشكناز، مما وضع مشروع بوتقة الصهر موضع تساؤل، وأعاد فتح باب الماضي الثقافي واستعادة نوع من التنوع مع الإصرار المتردد لليهود الشرقيين على التأكيد على تاريخهم ولغتهم وتراثهم وحضارتهم؛ إذ إن إصرارًا كهذا في حال كونه متشددا كان يهدد بإخراجهم من المشروع الصهيوني برمته في حين أن القبول بالهيمنة الأشكنازية كان يعني التنازل عن أية خاصية لهم ولتاريخهم.

إلا أن هذه الخاصية الثقافية في الحركة الصهيونية- طابعها الإرادوي والقسري- هي نقطة ضعفها أيضًا.

إن الثقافة هي مجموع الممارسات والمعتقدات والقناعات التي تضفي المعنى والمغزى على الوجود المادي النيء للأفراد والجماعات، وهي تقوم بذلك عن طريق تزويد الأفراد بمخزون لا واع من المنظومات الرمزية المفهومة ضمنًا، والمترسبة في الوجدان، والتي تحضر الفرد من دون جهد واع يجدها دائمًا تحت تصرفه مشكلة أساسًا لهويته. وهنا بالذات يكمن الإشكال مع الحركة الصهيونية وطابعها الإرادوي الذي يفرض نفسه على التاريخ والجغرافيا.

لقد استبدلت الصهيونية عملية التخمر الثقافي، والتي تحتاج عادة إلى عملية تراكمية طويلة المدى، بعملية شبه قسرية واعية ومدركة لفعلها. إلا أن سر الثقافة باعتبارها عامل ثبات واستقرار يستكين إليه الأفراد والجماعات في أزماتهم ومحنهم هو كون الثقافة معطى تاريخيا تراكميا وجدوا وولدوا إلى داخله، وهو سابق عليهم وباق بعدهم، وليس من صنيعهم الواعي والمدرك. فالمرء يتكئ على شيء خارجه وليس من صنيعه، ويستكين إلى اللاوعي وليس إلى الوعي لأن الوعي موضع شك دائم.

يبقى السؤال: هل هناك من موروث ثقافي مفروغ منه، ومعطى ضمنًا يتجاوز الموروث الديني اليهودي؟ وهل جرى تأسيس ثقافة إسرائيلية تجذرت في اللاوعي الإسرائيلي؟ هناك سبب للاعتقاد بأن سر العصاب الذي يجتاح المزاج الإسرائيلي يكمن في رغبته المستميتة في أن ينسى فعله الإرادي، وأن يزجّ الواعي في منطقة اللاوعي.

الثقافة الإسرائيلية، كما السياسة الإسرائيلية، تستمد موادها وموضوعاتها من العوامل والأفكار المؤسسة للدولة: الثقافة الدينية، الكارثة، قصص المهاجرين، الاستيطان، وكل ما يتعلق بالجيش والخدمة العسكرية. إلا أن تغييرًا كبيرًا قد حصل في هذا السياق كما حدث في كثير من دول العالم، وإن كانت الحالة الإسرائيلية استثنائية بهذا السياق. فقد تم اختراق الثقافة الإسرائيلية بموجة من القيم النيو- ليبرالية الأميركية الاستهلاكية، والتي تجد تعبيرها في شتى المجالات من ثقافة الاستهلاك، إلى موسيقى البوب، إلى أصناف المأكولات والملابس. بالتالي تتعايش في آن واحد التأثيرات والمشارب المختلفة، كما أن أمور الحياة اليومية، ومشاغل الناس العادية أصبحت، مع مرور الوقت، موضوعات للكتابة الأدبية والتأليف الموسيقي.

ولقد اخترنا في هذا العدد ألا نقوم بمسح شامل للتيارات الثقافية في إسرائيل؛ إنما ارتأينا أن نقدم نماذج مختلفة لموضوعات متباينة.

مدار المشهد الإسرائيلي

استئناف حملة التشريعات العنصرية والمعادية للديمقراطية في الكنيست

مشروع قانون قديم- جديد لتجفيف مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني في إسرائيل!

كتب سليم سلامة:

تتواصل، في الكنيست الإسرائيلي الحالي (الـ ١٩)، «حملة التشريعات» التي يقودها وينفذها اليمين الإسرائيلي الحاكم لسنّ جملة من القوانين العنصرية المعادية للفلسطينيين مواطني إسرائيل والمعادية للديمقراطية وحقوق الإنسان. وهي الحملة التي اشتد أوارها، على نحو خاص وبارز، خلال الدورة السابقة للكنيست (الـ ١٨) وشملت سن مجموعة كبيرة من هذه القوانين، كان من أبرزها: «قانون لجان القبول» في البلدات التعاونية اليهودية، إذ تم تخويل هذه اللجان صلاحية قانونية لرفض قبول أي طلب يقدمه مواطن عربي للسكن في إحدى هذه البلدات؛ «قانون المقاطعة» الذي اعتبر أية مبادرة إلى مقاطعة إسرائيل، أكاديمياً أو اقتصادياً أو ثقافياً، أو مقاطعة المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، مخالفة مدنية، مما يمنح أية جهة إسرائيلية تتم، أو تمت مقاطعتها، إمكانية مقاضاة من بادر إلى مقاطعتها، والحصول على تعويضات بغض النظر عن الأضرار التي لحقت بها. ويخول القانون وزير المالية الإسرائيلي صلاحية حرمان هيئات شاركت في المقاطعة من التقدّم إلى مناقصات حكومية؛ «قانون النكبة» الذي يحجب التمويل الحكومي عن أية مؤسسة عامة يعتقد بأن في أنشطتها ما يستأنف على «يهودية الدولة» أو أي نشاط «ينكر وجود إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية»؛ «قانون الأراضي» الذي يخول الحكومة صلاحية بيع أراضٍ جرت مصادرتها قبل سنوات بذريعة «الصالح العام» ولم يتم استخدامها؛ «قانون المزارع الخاصة» الذي يقضي بتوزيع الأراضي العربية المصادرة في النقب على عائلات يهودية، وغيرها من القوانين بالروح، المنطلقات، الدوافع والغايات ذاتها، التي أنجز الكنيست تشريعها بصورة نهائية لتدخل في عداد «كتاب القوانين» في دولة إسرائيل.

ولا تزال في جعبة الائتلاف اليميني الحاكم وذي الأغلبية البرلمانية المزيد من مشاريع هذه القوانين، بدأت سيرورة تشريع البعض منها، من بينها، مثلا، مشروع «قانون المواطنة» الذي أقره الكنيست بالقراءة الأولى (من أصل ثلاث) وينص على إسقاط حق المواطنة / الجنسيّة عن كل من يُدان بـ «التجسس» أو «ارتكاب أعمال عنف» بدوافع قوميّة، أو أُدين بتهم تتعلق بـ «الإرهاب والتسبب في حرب أو تقديم عون للعدو في أثناء الحرب»، بينما لا يزال عدد آخر من مشاريع القوانين هذه ينتظر «ظروفا مواتية»!

اقتراح متجدد!

ومن بين مشاريع القوانين التي وضعت على طاولة الكنيست وتنتظر التصويت عليها لإقرارها، مشروع «قانون الجمعيات» الذي يتعلق بطرق ومصادر تمويل الجمعيات غير الحكومية ومنظمات تعنى بحقوق الإنسان في مسعى واضح ومحموم للتضييق عليها، بل خنقها، بواسطة تقليص قدرتها على تلقي التبرعات من جهات أجنبية داعمة، وذلك انطلاقا من اتهامها، بصورة شاملة وكلية، بأنها «جمعيات ومنظمات يسارية وتخدم أجندات أجنبية معادية لمصالح إسرائيل كدولة يهودية»!

واقتراح القانون الجديد هذا قدمه إلى الكنيست، من جديد، في أواسط شهر تموز الأخير، كل من رئيسة كتلة «البيت اليهودي»، عضو الكنيست أييلت شاكيد، وريس كتلة «إسرائيل بيتنا»، عضو الكنيست روبرت إيلاطوف. وهو صيغة معدلة ترتكز، أساسا، على اقتراحيّ قانون قدمهما في الكنيست الـ ١٨ عضوا الكنيست أوفير أكونيس (الليكود) وفاينا كيرشنباوم (إسرائيل بيتنا)، اللذان يشغلان منصبي نائبي وزير في الحكومة الحالية.

وفيما نص اقتراح أكونيس على منع الجمعيات من تجنيد تبرعات من دول أجنبية بمبلغ يزيد عن ٢٠ ألف شاقل، نص اقتراح كيرشنباوم على فرض ضريبة بنسبة ٤٥٪ على التبرعات من دول أجنبية لجمعيات لا تحظى بتمويل من الحكومة الإسرائيلية.

وقد جرى في حينه توحيد اقتراحي أكونيس وكيرشنباوم، بالتنسيق مع مكتب رئيس الحكومة ووزارات المالية والخارجية والعدل، بعد أن أعلن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، أنه «يؤيد مبدئيا» اقتراحي القانون المذكورين «مع إدخال بعض التعديلات، من بينها التمييز بين منظمات يتصل نشاطها بموضوعة حقوق الإنسان وبين المنظمات ذات الصبغة السياسية».

لكن نتنياهو عاد وقرر، في تشرين الثاني ٢٠١١، تجميد اقتراحي القانون على خلفية معارضة المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، لهما وتأكيده أنهما «غير دستوريين ويمسان بحرية التعبير والتنظيم» وأنه «لن يستطيع الدفاع عنهما أمام المحكمة العليا».

الهدف: «تجفيف مصادر تمويل الجمعيات»!

ويقول أصحاب مشروع القانون هذا، بصريح العبارة، إن الهدف من ورائه هو «تجفيف مصادر تمويل الجمعيات، بما فيها منظمات حقوق الإنسان، التي تدعو إلى تقديم جنود الجيش الإسرائيلي إلى المحاكمة أمام محاكم دولية في خارج البلاد أو التي تشجع فرض المقاطعة على دولة إسرائيل»، وذلك من خلال «فرض قيود على مبالغ الأموال التي تستطيع هذه الجمعيات تجنيدها من تبرعات أجنبية».

وطبقا لاقتراح القانون، يكفي أن يدعو «أي موظف يتلقى راتبا من جمعية ما، أو يشغل منصبا في إدارتها» إلى فرض المقاطعة على إسرائيل كي يتم منع هذه الجمعية من تجنيد التبرعات من «كيان سياسي أجنبي»، بحيث لا تستطيع الحصول على تبرعات كهذه تزيد عن ٢٠ ألف شيكل في السنة.

ويشمل اقتراح القانون خمسة محظورات من شأنها أن تؤدي إلى فرض قيود على جمعية ما، بما يحدّ من قدرتها على جمع التبرعات من خارج البلاد، وفق النص التالي: «يُمنع حصول جمعية على تبرعات من كيان سياسي أجنبي تزيد عن ٢٠ ألف شيكل، إذا كان من بين أهداف الجمعية أو نشاطاتها، أو من بين نشاطات أحد أعضائها، أحد موظفيها أو أحد أعضاء إدارتها، مسألة واحدة مما يلي: أ- الدعوة إلى محاكمة جنود الجيش الإسرائيلي أمام محاكم دولية؛ ب- الدعوة إلى فرض المقاطعة، سحب استثمارات أو فرض عقوبات على دولة إسرائيل أو مواطنيها؛ ج - نفي وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية؛ د - التحريض على العنصرية؛ هـ - دعم الكفاح المسلح الذي تشنه دولة معادية أو منظمة إرهابية ضد دولة إسرائيل»!

وجاء في معرض التسويغات التي قدمها أصحاب الاقتراح أن «مشروع القانون يرى ضرورة تطبيق بنود القانون أيضا في الحالات التي ينشط فيها أعضاء الجمعية، أعضاء إدارتها أو مستخدموها، في أحد المجالات المفصلة أعلاه، وذلك بغية الحيلولة دون قيام الجمعية بأحد النشاطات أعلاه، فعليا، تحت غطاء كونه عملا فرديا يقوم به أحد أعضائها أو مستخدميها»!

ويستند اقتراح القانون الحالي الذي قدمته شاكيد وإيلاطوف، كما صيغته السابقة التي قدمها أكونيس وكيرشنباوم، على معطيات قامت بجمعها منظمة «إم ترتسو» اليمينية المتطرفة وتبين منها - وفق زعمها - أن «حكومات أجنبية كانت ضالعة في تمويل منظمات إسرائيلية انخرطت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في محاولات تقديم ضباط في الجيش الإسرائيلي إلى محاكمات دولية، في الدعوة إلى فرض المقاطعة على إسرائيل وفي خلق حالة من نزع الشرعية عن دولة إسرائيل»!

وقالت عضو الكنيست شاكيد إن تقرير «لجنة غولدستون» الذي تضمن اتهامات وانتقادات حادة جدا ضد الجيش الإسرائيلي على خلفية عدوان «الرصاص المصبوب» على قطاع غزة (٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨ - ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩) «تغذى من معلومات كاذبة نقلتها منظمات إسرائيلية مدعومة من جانب دول أجنبية»! وزادت أن مشروع القانون الجديد يسري أيضا على تصريحات وبيانات منظمتي «بتسيلم» و«عدالة» التي رأت، آنذاك، أن العدوان الإسرائيلي قد شكل خرقا للقانون الدولي لأنه استهدف مواطنين مدنيين وأهدافا مدنية واستخدم القوة المفرطة!

وقالت شاكيد إنه «لا يُعقل أن تسمح دولة إسرائيل بتدخل غير محدود من جانب دول أجنبية بما يؤثر على طابعها وقيمها. فالديمقراطية الإسرائيلية تواجه هجوما مضاعفا: أموال أجنبية تشوه قوة الناخب الإسرائيلي وإرادته، من جهة، بينما تمنح أقلية متطرفة قوة كبيرة تفوق قوة الأغلبية الساحقة من الجمهور الإسرائيلي، من جهة أخرى، حتى أصبحت هذه الأقلية تشكل خطرا ملموسا على دولة إسرائيل وتشكل رأس الحربة في الحملة العالمية لنزع الشرعية عنها»!

وأضافت أن «عددا من الحكومات الأجنبية لا يزال ضالعا، حتى اليوم، في محاولات محمومة ومتواصلة للقضاء على طابع إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية»، معتبرة أن «هذا القانون الهام سيساعد، بصورة جدية وفعالة جدا، في التصدي لهذه الظاهرة ولجمها وفي وضع الحدود أمام تدخل الدول الأجنبية في شؤون إسرائيل الداخلية».

أما عضو الكنيست روبرت إيلاطوف فرأى أن «ثمة جمعيات إسرائيلية تسيء استغلال مكانتها وتنخرط في أنشطة معادية لدولة إسرائيل، ساعية إلى تهديم الأسس التي قامت عليها الدولة، مما يستدعي بالضرورة تحجيم قدراتها»!

الجمعيات: ملاحقة سياسية وكمّ للأفواه!

من الواضح أن اقتراح «قانون الجمعيات» هذا أعدّ، خصيصا وباعتراف القيمين عليه صراحة، لضرب الجمعيات الأهلية التي لا تتساوق أنشطتها وتوجهاتها مع السياسات الحكومية - الائتلافية الرسمية في إسرائيل. أما الجمعيات والمنظمات التي تحصل على دعم وتمويل حكومي رسمي فإن الباب يبقى مفتوحا أمامها لتلقي تبرعات مالية أجنبية غير محدودة.

وكان بعض نشطاء اليسار في إسرائيل قد عقدوا لقاءات مع أعضاء في البرلمان الأوروبي للبحث في إسقاطات اقتراح القانون الجديد وأفادوا، في أحاديث لوسائل إعلام إسرائيلية، بأن البرلمانيين الأوروبيين وجهوا انتقادات لاذعة للحكومة الإسرائيلية على هذا المسعى التشريعي، موضحين أنه «إذا ما أصرت حكومة إسرائيل على مواصلة هذا المسعى الذي يميز بين المنظمات الإسرائيلية غير الحكومية، فليس من المستبعد أن تتوقف الدول الأوروبية عن تقديم الدعم للمنظمات التي تحصل على تمويل من الحكومة الإسرائيلية»، فضلا عن التحذير من أن «سن هذا القانون قد يمس بالعلاقات بين إسرائيل والدول الأوروبية».

وندد «تحالف المنظمات الاجتماعية» في إسرائيل («شوتفوت ـ شراكة»، الذي يضم منظمات «شتيل»، «سيكوي»، «معك» و«كيشف») بما أسماه «لعبة نتنياهو» التي ستؤدي إلى «إغلاق الجمعيات». وقال: «يجدر بنتنياهو الاعتراف، صراحة، بأن المنظمات الاجتماعية التي تنشط من أجل المساواة بين العرب واليهود، من أجل السلام والشراكة اليهودية ـ العربية، تشكل تهديدا للتطرف القومي الذي يسيطر على حزبه. كما يجدر به، أيضا وفي الوقت ذاته، الاستفادة من تجربة منظمات المجتمع المدني واستخلاص الدروس بشأن الديمقراطية الحقيقية والقيم الديمقراطية الحقيقية».

ورأى سكرتير حركة «السلام الآن» في إسرائيل، ياريف أوبنهايمر، أن مشروع «قانون الجمعيات» يكشف نقابا آخر عن وجه «شرطة الأفكار» في إسرائيل وأن «نتنياهو يكشف عن حقيقة كونه دكتاتورا، لا أقل، يسعى إلى إخراس الإعلام، الجهاز القضائي ومنظمات المجتمع المدني، بواسطة قوانين خاصة لهذا الغرض».

واعتبر عضو الكنيست نحمان شاي (العمل) أن مشروع القانون الجديد «يقصّ جناحيّ الديمقراطية الإسرائيلية، من خلال المس باستقلالية وحرية المجتمع المدني. وكعادته، يفضل نتنياهو كمّ أفواه مَن لا يتحمل أصواتهم»! بينما رأت عضو الكنيست زهافا غالئون (رئيسة «ميرتس») أن نتنياهو وائتلافه يواصلان «صيد الساحرات»، مشيرة إلى أن مشروع «قانون الجمعيات» بصيغته الحالية أسوأ حتى من الصيغة الأولى، إذ إنه «يدين ويعاقب المنظمات التي تنتقد السلطة الرسمية، من غير محاكمة». وقالت غالئون إنه إذا ما تم سن هذا القانون فستضطر إسرائيل إلى التخلي عن اتفاقيات في غاية الأهمية السياسية والاقتصادية، مثل المعاهدة مع الاتحاد الأوروبي وعضويتها في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).

لكن المواقف المعارضة لمشروع «قانون الجمعيات» والمحذرة من آثاره ونتائجه لم تقتصر على ممثلي وقادة المنظمات المدنية وممثلي الأوساط اليسارية الإسرائيلية، بل صدرت أيضا عن أوساط يمينية، صحافية وسياسية، رأت أن هذا القانون، إذا ما تم تشريعه، سيعود بنتائج عكسية على دولة إسرائيل، وخاصة على صعيد سمعتها الدولية وعلاقاتها الدولية. فقد كتب المعلق الصحافي بن درور يميني، المعروف بمواقفه اليمينية المتشددة، مقالا في موقع صحيفة «معاريف» تحت عنوان «نعم للتصدي، لا للقانون»، قال فيه: «إن حقيقة تمويل الدول الأوروبية منظمات معادية تثير السخط الشديد. لكن، في اللحظة التي تحاول فيها دولة إسرائيل وقف هذا التمويل بواسطة قانون، فسيشكل هذا الإنجاز الأكبر للجمعيات الأكثر معاداة لإسرائيل، إذ سيمثل من جانبها برهانا قاطعا على أن إسرائيل هي دولة دكتاتورية أخرى في الشرق الأوسط. وإذا كانت قد نجحت، حتى الآن، في تجنيد نسبة معينة من الطلاب اليهود للانخراط في أنشطة معادية، فسيؤدي سن القانون إلى مضاعفة هذه النسبة»!

كتب إسرائيلية جديدة

إعداد: سعيد عياش

عن غياب المساواة في العملية التعليمية في إسرائيل!

اسم الكتاب: «التجليات العملية للفوارق في حقل التعليم في إسرائيل- نظرة من تحت!»
تحرير: يوسي يونا ونسيم مزراحي وياريف بنيغر
إصدار: منشورات «معهد فان لير» و«هكيبوتس همئوحاد»
عدد الصفحات: ٣٢٠ صفحة

تقترح مجموعة المقالات التي يحتويها هذا الكتاب بين دفتيه نقاشا لمسألة تساوي الفرص في التعليم- والتي كانت وما زالت تثير جدلا عاما، حامي الوطيس، في المجتمع الإسرائيلي- وذلك من خلال طائفة من التوجهات النظرية والبحثية، بعضها يتأمل الواقع «من تحت»، وبعضها الآخر يتأمله «من فوق».

وتدمج مجموعة المقالات، في تأملها لواقع التعليم الإسرائيلي، بين منهجيات بحث «كمية» ومنهجيات بحث «كيفية»، وترسم في تقاطعاتها النظرية صورة مركبة وغنية لحقل التعليم في إسرائيل.

وتبين المقالات والأبحاث التي يحتويها الكتاب، أن واقع حقل التعليم في إسرائيل يتسم بوجود اتجاهات من الاستمرارية والاستنساخ الاجتماعي، إلى جانب تغييرات بعيدة الأثر في ذات الوقت. ووفقا لإحدى الخلاصات المركزية المستشفة من الكتاب، فإنه لا يمكن فهم هذه الاتجاهات المتناقضة، من دون التطرق إلى وجهات نظر اللاعبين المختلفين في حقل التعليم، أي من دون التطرق إلى المدرسين والطلاب والمديرين والإداريين، وهو ما وجد بالفعل تعبيرا له في تناول معظم الأبحاث التي تضمنها الكتاب، لدور هؤلاء اللاعبين الفاعل، ومواجهتهم الديناميكية والمستمرة لواقع العملية التعليمية المركب والحافل بالتناقضات. وتستدعي هذه الأبحاث ، وفقما جاء في تقديم الكتاب، الحاجة إلى إعادة النظر في «صندوق الأدوات النظرية» المتاحة لعلماء الاجتماع المنشغلين في بحث عدم المساواة في التعليم.

ويؤكد تقديم الكتاب في هذا السياق على أهمية المحافظة على مركزية النقاش في مسألة غياب المساواة في حقل التعليم، وتحري عوامل وأسباب نشوء هذه اللامساواة وإيجاد السبل الملائمة لمعالجتها، ويشير إلى أن وجود أو غياب مثل هذه النقاش يدل أيضا على مدى تكاتف المجتمع والتزامه بتحقيق العدالة الاجتماعية.

التجليات العملية للفوارق في حقل التعليم في إسرائيل- نظرة من تحت!

الكارثة، البعث والنكبة

قناة سرية: أوسلو- القصة الكاملة

مدخل إلى الجنة- الحياة في موقع راهن للشيخوخة

حول العلاقة بين الهولوكوست وقيام إسرائيل والنكبة

اسم الكتاب: «الكارثة، البعث والنكبة»
تأليف: يائير أورون
إصدار: منشورات «ريسلينغ»، ٢٠١٣
عدد الصفحات : ٣٧٤ صفحة

جاء في تقديم الناشر لهذا الكتاب: طور المجتمع الإسرائيلي على امتداد ثلاثة أجيال أساطير وروايات مؤسسة مرتبطة بالكارثة- المحرقة النازية- والبعث (قيام إسرائيل)، والعلاقة بينهما، وقد لعبت هذه الأساطير والروايات دورا رئيسا في تشكيل واقع المجتمع الإسرائيلي ووعيه الجماعي، غير أنها تنطوي- حسبما يرى المؤلف- على الكثير من «الثقوب السوداء»، بينما تحاول دولة إسرائيل منع أي خطاب أو سجال حول وجهات النظر المختلفة، ولا تسمح برؤية تاريخية أخرى عدا تلك التي تنكر الرواية الفلسطينية التي ترى في أحداث العام ١٩٤٨ «نكبة» للشعب الفلسطيني.

على هذه الأرضية، يسعى يائير أورون في هذا الكتاب، المهم والمثير، إلى تحليل الجوانب المرتبطة بالأحداث التي وقعت في أرض إسرائيل/ فلسطين في العام ١٩٤٨، من خلال رؤية نقدية للروايات المتكونة، مقترحا قراءة تحليلية جديدة للمثلث التراجيدي المتمثل بـ «الكارثة والبعث والنكبة»، والذي لم يحظ تقريبا بأي تناول بحثي حتى الآن. ويثير كتاب البروفسور أورون تساؤلات تتعلق بمواضيع جوهرية، ومن ضمنها: هل، وكيف، أثرت المحرقة النازية على مجرى الحرب في العام ١٩٤٨، وعلى نظرة «المقاتلين»، سواء من أبناء المجتمع اليهودي المحلي أو المهاجرين الجدد، تجاه الفلسطينيين؟

هل، وإلى أي حد، ساهمت المحرقة في تبني هؤلاء لـ «لغة القوة».. أم أنها كانت مرشداً وموجها في شأن قيود القوة، وللقيم الإنسانية، وأن هناك محظورات ومحرمات حتى في زمن الحرب؟ هل ارتكبت إسرائيل مذابح وتطهير عرقي في مناطق معينة من البلاد؟ هل ارتكبت إسرائيل عمليات إبادة جماعية؟ وغيرها من الأسئلة ذات الصلة.

ويقترح أورون في كتابه، الذي يتحدث في فصوله أيضا عن اللقاء بين الناجين من المحرقة وبين مجتمع «الييشوف اليهودي» في فلسطين، وعن الجدل حول إعادة اللاجئين الفلسطينيين، توجها إنسانيا ينمي ويعزز تآخي الضحايا، عوضا عن التنافس بينها، والتعاطف مع معاناة الآخر، عوضا عن تجاهله.

يشار إلى أن المؤلف، يائير أورون، الذي صدر له أكثر من ٢٠ كتابا حتى الآن، يعمل مدرسا في الجامعة المفتوحة وباحثا في مواضيع الجينوسايد والهويات اليهودية والإسرائيلية.

رون بونداك يروي في كتاب جديد «القصة الكاملة» لعملية أوسلو!

اسم الكتاب: «قناة سرية: أوسلو- القصة الكاملة»
تأليف: رون بونداك
إصدار: منشورات «يديعوت أحرونوت»، ٢٠١٣
عدد الصفحات: ٤٢٤ صفحة

يستعرض د. رون بونداك، الذي يعتبر أحد مهندسي اتفاق أوسلو من جانب الإسرائيليين، في هذا الكتاب تسلسل «الأحداث من الداخل» حول مراحل المفاوضات السرية التي جرت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو في أوائل تسعينيات القرن الماضي، والتي أفضت إلى توقيع «اتفاقية إعلان المبادئ» بين الجانبين في البيت الأبيض في واشنطن في أيلول العام ١٩٩٣.

وجاء في تقديم الناشر للكتاب: يروي الدكتور رون بونداك، الذي كان شريكا كاملا في جميع مراحل المفاوضات وفي صياغة اتفاق أوسلو، القصة الكاملة للعملية التفاوضية التي جرت في أوسلو، ويكشف للمرة الأولى تفاصيل ووقائع كانت حتى الآن طي الكتمان وغير معروفة للجمهور في إسرائيل، حول العملية الدبلوماسية التي «أحدثت انقلابا في الشرق الأوسط». ويسرد بونداك روايته لمجريات العملية التفاوضية، التي بدأت في قناة محادثات سرية، تحولت بعد بضعة أشهر إلى عملية رسمية علنية برئاسة شمعون بيريس وإسحق رابين، من الجانب الإسرائيلي، في صيغة تجعلها أشبه بقصص الإثارة والتشويق. وتدمج رواية بونداك لمراحل وخبايا العملية التفاوضية، بين النظرة الحميمة والتجربة الشخصية والمراجعة التاريخية للعملية برمتها، كما تبدو بعد مرور عشرين عاما على توقيع اتفاق أوسلو.

ويحلل بونداك بصورة نقدية، في الفصل المتمم لكتابه، ما حدث منذ توقيع الاتفاق الجزئي (المرحلي) وحتى الآن ، ويجيب في سياق ذلك على تساؤلات من قبيل: ماذا بعد؟ وإلى أين يفضي كل ذلك؟ وما هي الشروط للتوصل إلى السلام والتسوية الدائمة للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني؟!

عن طراز السكن الحديث للمسنين في إسرائيل!

اسم الكتاب: «مدخل إلى الجنة- الحياة في موقع راهن للشيخوخة»
تأليف: أفيفا كابلان
إصدار: منشورات «ريسلينغ»، ٢٠١٣
عدد الصفحات : ٢٦٢ صفحة

يتناول هذا الكتاب، وفق ما جاء في تقديم له، ظاهره اجتماعية تحظى بصدى إعلامي واسع في إسرائيل، وهي المساكن المحمية التي تشكل «دور المسنين» الأخيرة في المجتمع الإسرائيلي.

ويتيح الكتاب للقارئ إمكانية إلقاء نظرة عن قرب على حياة نزلاء «دور المسنين» الحديثة في إسرائيل، إذ تقوم المؤلفة، د. أفيفا كابلان، بنزع الغطاء البراق الذي يغلف هذا الطراز من السكن، والذي يزعم القائمون عليه بأنه يلبي توقعات وآمال المسنين في قضاء ما تبقى لهم من عمر في أماكن تتوفر فيها حياة نوعية وذات مغزى.

ويتميز الكتاب بكون مؤلفته عملت طوال سبع سنوات كباحثة وكمديرة في هذا المجال، مما مكنها من التوصل إلى معطيات واستنتاجات لا يمكن الوصول إليها بطريقة أخرى. وتشير المعطيات إلى وجود تناقض مرتبط بالحياة في هذه الأماكن، والتي توالف وتجمع بين فعاليات ثقافية متنوعة وقدرة اقتصادية وحياة حافلة بالنشاط والعلاقات الاجتماعية، إلى جانب ضائقات وجودية ومشاعر ثقيلة من العزلة والجزع وانعدام اليقين. وتطرح المؤلفة- وهي باحثة ومحاضرة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في الكلية الأكاديمية في عسقلان، وعضو في طاقم مدرسة علوم السلوك في الكلية الأكاديمية في نتانيا- العديد من التساؤلات بشأن الفارق بين طراز السكن المقترح في هذه الأماكن وبين «دور المسنين» الممولة من الدولة والمنتشرة في المدن الإسرائيلية، والمصالح الاقتصادية المحركة لهذه الظاهرة و«الصورة المرغوبة» التي تولدها في مقابل واقع الحياة اليومية السائد في هذا «الطراز الحديث» من مساكن المسنين.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»